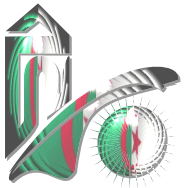
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم
التجارية و علوم التسيير



مطبوعة مقدمة من طرف:

الدكتورة:

شلابي نعيمة

محاضرات في الاقتصاد الكلي 1

مقدمة لطلبة الليسانس في ميدان العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

السنة الجامعية

2017-2016

فهرس المحتويات

مقدمة	03
الفصل الأول: مفاهيم عامة في النظرية الاقتصادية	04
1-تمهيد	05
2-مصطلحات اقتصادية عامة	05
3-موضوعات التحليل الاقتصادي الكلي	08
4-أهمية النظرية الاقتصادية الكلية	09
5-أنواع التحليل الاقتصادي الكلي	09
6-أدوات التحليل الاقتصادي الكلي	10
7-الطلب الكلي و العرض الكلي	13
8-التوازن الاقتصادي الكلي	14
9-سياسات الاقتصاد الكلي و أهدافها	16
10-أهم الصعوبات التي تواجه التحليل الاقتصادي الكلي	23
11-أسئلة و أجوبة مقترحة	24
الفصل الثاني: مؤشرات قياس النشاط الاقتصادي	26
1-تمهيد	27
2-التدفق الدائري للنشاط الاقتصادي	27
3-الناتج الوطني	29
4-الأرقام القياسية للأسعار	35
5-الدخل الوطني	38
6-الإنفاق الوطني	44
7-مثال شامل	47
8-أسئلة و أجوبة مقترحة	48
الفصل الثالث: التحليل الاقتصادي الكلاسيكي	49
1-تمهيد	50
2-الأفكار التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية	50
3-مبادئ النظرية الكلاسيكية	51
4-فرضيات التحليل الكلاسيكي	51

5-التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك	52
5-1-التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك	52
5-2-التوازن في سوق النقود عند الكلاسيك	58
5-3-التوازن في سوق السلع و الخدمات عند الكلاسيك	62
6-تقييم النظرية الكلاسيكية	68
7-أسئلة و أجوبة مقترحة	69
الفصل الرابع: التحليل الاقتصادي الكيتزي	70
1-تمهيد	71
2-الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية	71
3-فرضيات التحليل الاقتصادي الكيتزي	72
4-المفهوم الكيتزي للطلب الكلي و العرض الكلي	73
5-التوازن الاقتصادي الكيتزي	85
5-1-التوازن في سوق السلع و الخدمات عند كيتز	85
5-2-التوازن في سوق النقود عند كيتز	98
5-3-التوازن في سوق العمل عند كيتز	102
6-مقارنة بين التحليلين الكيتزي و الكلاسيكي لدراسة التوازن في الأسواق الثلاث	105
7-أسئلة و أجوبة مقترحة	107
قائمة المراجع	108

مقدمة:

يعتبر التحليل الاقتصادي الكلي الجزء المكمل للتحليل الاقتصادي الجزئي الذي درسناه في السنة الأولى حيث أن تناولنا لمتغيرات اقتصادية في مقياس الاقتصاد الجزئي كان بصورة جزئية و وحدوية أي فردية فقط .

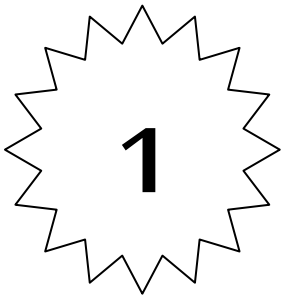
لذا سنتناول في مقياس الاقتصاد الكلي المتغيرات الاقتصادية الكلية و الوطنية التي تشمل القطاعات المكونة للاقتصاد ، كما سنتطرق لمؤشرات و حسابات الدخل الوطني و الناتج الوطني، أي ستكون دراستنا عن الدولة أو ما هي القطاعات المكونة لاقتصاد الدولة؟، ما هي المراحل المتعارف عليها كي يصبح هناك ناتج و أين ينفق و كيف يستخدم؟ كيف نستخدم الموارد المتاحة التي درسناها في مقياس الاقتصاد الجزئي و كيف نلبي تلك الاحتياجات المتعددة؟ كما سنحاول معرفة أسباب و طرق علاج المشاكل الاقتصادية منها التضخم و البطالة.

ونتناول بعدها دراسة التوازن الاقتصادي الكلي عند المدرسة الكلاسيكية، من خلال التوازن العام في الأسواق كيف ينتم و ما هي شروطه؟

و بعدها ننتقل إلى المدرسة الكيترية التي لها هي الأخرى الفضل في تغيير بعض الأفكار و الطرق التي ساعدت على تبسيط التوازن و تحقيقه عمليا.

حيث سندرس التوازن في سوق السلع و الخدمات عند كيتر بمختلف قطاعاته سواء كان ذا قطاعين (اقتصاد مغلق خاص) ، أو ثلاث قطاعات (اقتصاد مغلق عام)، أو أربع قطاعات (اقتصاد مفتوح)، و بعدها ندرس التوازن في سوق النقود ثم التوازن في سوق العمل.

لنستنتج في الأخير أهم الفروقات و الاختلافات الجوهرية بين التحليلين الكلاسيكي و الكيتري للتوازن الاقتصادي الكلي.



الفصل الأول: مفاهيم عامة في النظرية الاقتصادية

1-تمهيد
2-مصطلحات اقتصادية عامة
3-موضوعات التحليل الاقتصادي الكلي
4-أهمية النظرية الاقتصادية الكلية
5-أنواع التحليل الاقتصادي الكلي
6-أدوات التحليل الاقتصادي الكلي
7-الطلب الكلي و العرض الكلي
8-التوازن الاقتصادي الكلي
9-سياسات الاقتصاد الكلي و أهدافها
10-أهم الصعوبات التي تواجه التحليل الاقتصادي الكلي
11-أسئلة و أجوبة مقترحة

1-تمهيد:

خُلِقَ الإنسان على وجه الأرض ليعيش فيها و يتعايش مع المتغيرات المحيطة به، فنجده يستخدم الموارد الطبيعية المتاحة له من أجل سد احتياجاته التي تتجدد مع مرور الوقت، و أحيانا تكون الاحتياجات أكبر من الموارد المتاحة ، هنا تحدث المشكلة والتي يطلق عليها اسم المشكلة الاقتصادية.

2- مصطلحات اقتصادية عامة:

- **المشكلة الاقتصادية:** تتمثل في ندرة الموارد المتاحة المحدودة ندرة نسبية وليست مطلقة هذا من جانب و في الجانب الأخر يقابلها تعدد في الحاجيات الإنسانية كما هو موضح في المخطط التالي:

الموارد المتاحة ← احتياجات الإنسان

تتميز بالندرة النسبية تتميز بالتعدد

- **عناصر المشكلة الاقتصادية:**

❖ **الموارد:**هي جميع الثروات الموجودة في الطبيعة، و تسمى عند الاقتصاديين بعوامل الإنتاج وتتمثل في:

- الأرض: تشمل الثروات الطبيعية الموجودة على سطح الأرض و باطنها.
- اليد العاملة: نقصد بها الجهد الجسدي الذي يبذله الإنسان في انجاز عمل ما.
- رأس المال: هي الموارد المالية التي يتحصل عليها الإنسان وتكون تحت تصرفه.
- التنظيم: نقصد به الجهد الفكري الذي يقوم به الإنسان في تسيير و إدارة عمل ما.

❖ **الاحتياجات:**هي كل ما يحتاج إليه الإنسان في حياته اليومية، و تختلف الحاجات من حيث مدى أهميتها ودرجة إلحاحها للإشباع، فهناك حاجات ضرورية تتعلق بالوجود الإنساني وببقائه على قيد الحياة، مثل الحاجة إلى الطعام و الشراب؛ و على الجانب الآخر توجد حاجات لا تعتبر من أساسيات وجود الإنسان و بقائه, بل تعتبر من المكملات، حيث قد يستغنى عنها الشخص أو يؤجلها لفترة من الزمن ، و هي الحاجات التي ترتبط بالتطور الزمني و الحضاري.

و لحل هذه المشكلة الاقتصادية ظهر علم يسمى علم الاقتصاد ، يبحث علم الاقتصاد في كيفية حل المشكلة الاقتصادية عن طريق إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع و الخدمات بأقل قدر ممكن من الموارد المتاحة من أجل إشباع رغبات أكبر.

أو بطريقة أخرى: نجيب عن سؤال **كيف؟** كيف نستخدم الموارد المتاحة استخداما أمثل و كيف نحسن استغلالها،كما نجيب عن سؤال **لماذا؟** لإنتاج كميات من السلع و الخدمات التي تشبع رغبات الأفراد و ترضيهم.

- **علم الاقتصاد:** يعتبر علم الاقتصاد علم اجتماعي يهتم بكيفية استخدام المجتمع لموارده المحدودة من أجل إشباع حاجاته غير المحدودة و المتعددة و المتنوعة.

تبعاً للتطور الذي حصل في علم الاقتصاد و ظهور المدارس الفكرية، فقد تعددت آراء المؤلفين و المفكرين في تعريف علم الاقتصاد، إلا أن التعريف الذي يتفق عليه هو" أنه ذلك العلم الذي يدرس السلوك البشري كعلاقة بين الحاجيات البشرية غير المحدودة و الموارد الاقتصادية النادرة التي لها استعمالات بديلة".

و على هذا الأساس تفيد دراسة الاقتصاد في فهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه الفرد أو الأسرة أو المجتمع مما يساعد على التصرف نحوها بشكل أفضل، كما تفيد دراسة الاقتصاد على المستوى الوطني ب :

- تساعد في وصف و تحليل المسائل الاقتصادية على المستوى الكلي فضلا عن التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية.
- تفيد و تساعد في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال تبني الحكومة لسياسات اقتصادية ملائمة.

فإذا كانت النظرية الاقتصادية هي نتيجة البحث و خلاصة الدراسة فالتحليل الاقتصادي هو منهاج البحث و طريقة الدراسة.

و بدراستنا للاقتصاد الكلي نحاول مساعدة القارئ على فهم التقلبات الاقتصادية الحديثة و الأفكار المرتبطة بها و الدراسات التي يمكن الأخذ بها لعلاج المشاكل الاقتصادية.

فعلم الاقتصاد ليس إجابة على هذا العالم المتسائل و لكنه أسلوب للتفكير.

- **النظرية الاقتصادية و السياسة الاقتصادية:**

- **النظرية الاقتصادية:** هي مجموعة النظريات الخاصة بشرح سلوك الظواهر الاقتصادية المختلفة، و تعرف على أنها "هي التي تضع القواعد و المبادئ الاقتصادية و التي تكون بمثابة مرشد في اتخاذ القرارات في ظل مجموعة من الظروف"، و تتكون النظرية من:

أولا: مجموعة من التعاريف التي توضح المقصود من التعبيرات و المفاهيم المختلفة المستخدمة.

ثانيا: مجموعة من الفروض الشرطية التي تحدد الظروف التي لا بد من توفرها حتى تنطبق النظرية.

ثالثا: واحد أو اكثر من الفروض الاحتمالية عن كيفية سلوك بعض الظواهر.

أما**السياسة الاقتصاديةفهي** "اتخاذ قرارات معينة في ظل ظروف معينة و من المستحسن أن تتبع سياستنا الاقتصادية النظرية الاقتصادية، إلا أنه كثيرا ما تعدل السياسة الاقتصادية بواسطة السياسات الاجتماعية أو الحربية أو الظروف و الأحداث السياسية.

- **الدخل و الثـــــــروة:**

الدخلهو تدفق يخلق قوة شرائية لدى الفرد، أما **الثروة**فهي رصيد الفرد في لحظة زمنية معينة، و العلاقة بينهما واضحة، حيث تعمل الثروة على تدفق الدخل، كما أن تراكم الدخول بعد خصم الاستهلاك يؤدي لتكوين ثروة.

- **المتحقق و المتوقع و المخطط:**

المخططهو ما ينوي أو يتمنى تحقيقه، أما **المتحقق** هو ما تم تحقيقه فعلا في الاقتصاد الوطني و نطلق عليه الفعلي، أما **المتوقع** فهو ما يتوقع تحقيقه في المستقبل أو لاحقا.

- **التحليل الاقتصادي الجزئي و التحليل الاقتصادي الكلي:**

ينقسم التحليل الاقتصادي إلى فرعين رئيسيين هما: التحليل الاقتصادي الجزئي الذي قمنا بدراسته في مادة مبادئ الاقتصاد الجزئي، و التحليل الاقتصادي الكلي الذي سيكون محل دراستنا في هذه المادة.

الاقتصاد الجزئي Micro-économie: يتعامل مع الوحدات الفردية في الاقتصاد، و هي عادة الفرد أو الأسرة و المؤسسة. حيث يركز على سلوك المستهلك و بالكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها بالإنفاق على مختلف السلع و الخدمات، كما يهتم الاقتصاد الجزئي بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن للمؤسسة من تعظيم أرباحها. و على النقيض من ذلك تجد **الاقتصاد الكلي – Macro économie** يتناول دراسة المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير؛ فيتعامل مع الاقتصاد الوطني في مجموعة متجاهلا الوحدات الفردية، و كثير من المشاكل التي تواجهها. و بالتركيز على الاقتصاد الوطني في مجمله، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بالناتج الكلي للاقتصاد و المستوى العام للأسعار و ليس بالناتج و مستوى الأسعار في كل مؤسسة على حدى.

و هناك أيضا فرق بين الاقتصاد الجزئي و الكلي من حيث المنهجية، فالاقتصاد الجزئي يفترض بشكل عام أن الناتج الكلي و المستوى العام للأسعار محددان، و من ثم فهو يحاول شرح كيفية تحديد الناتج و الأسعار للسلعة كل على حدى.

بينما يفترض التحليل الاقتصادي الكلي، استقرار توزيع الناتج والأسعار النسبية، و يعامل الناتج الكلي و المستوى العام للأسعار كمتغيرين محاولا شرح كيفية تحديدهما؛

و بالرغم من الاختلافات الممكن إيجادها بين التحليلين إلا أنه هناك تداخل و تشابك فالاقتصاد الكلي ليس أقل أهمية من الاقتصاد الجزئي و ليس من الضرورة دراسة أحدهما قبل الآخر و رغم أن التعريف التحليلي مختلف إلا أن كلاهما يستعمل مفاهيم العرض و الطلب و التوازن بينهما.

تعتبر النظرية الاقتصادية الكلية مكملة للنظرية الاقتصادية الجزئية ، فهي تتعامل مع الاقتصاد الوطني ككل و تتجاهل التحليل على مستوى الوحدات الفردية لذا نجد الاقتصاد الكلي يهتم بالقضايا الكلية كالرواج و الكساد و إجمالي ناتج الاقتصاد الوطني و معدلات التضخم و البطالة و بالتالي فهو يتعامل مع الموضوعات الاقتصادية الرئيسية و المشاكل المعاصرة التي تؤثر في أداء الاقتصاد الوطني.

3-موضوعات الاقتصاد الكلي:

تعتبر موضوعات الاقتصاد الكلي أكثر صلة و واقعية بمعيشة الأفراد و نشاطاتهم المختلفة فالنظرية الاقتصادية الكلية تجيبنا علي التساؤلات التالية:

- ما الذي يحدد مستوى الدخل و الناتج؟
- ما الذي يحدد نسبة القوى العاملة المتعطلة؟
- كيف نعالج مشكلة البطالة ؟
- لماذا يمثل معدل البطالة المتوقع المرتفع خطرا على الاستقرار الاقتصادي ؟
- ما الذي يحدد المستوى العام للأسعار؟ و ما الذي يحدد التضخم؟ و الانكماش؟

و كيف يقيس معدل التضخم؟ و ما علاقاته بالبطالة؟.

- ما هو النمو الاقتصادي؟ كيف يقاس؟ ما هي العوامل المحددة له؟

و تعتبر موضوعات الاقتصاد الكلي مهمة و ممتعة في نفس الوقت، إذ تخصص مختلف وسائل الإعلام من صحف، و أخبار و برامج تلفزيونية و إذاعية لطرح و مناقشة هذه الموضوعات كالمتعلقة بالرفاهية الاقتصادية و مستوى الدخل و التوظيف و البطالة و غيرها.

و عليه هناك ثلاث مواضيع رئيسية تهم الاقتصاديين المعاصرين على صعيد الدراسات الكلية و هي:

- **تحقيق النمو الاقتصادي السريع و المتوازنla croissance économique:**

يقاس النمو الاقتصادي بنمو الناتج المحلي و نطلق على الناتج المحلي الإجمالي الذي نحصل عليه باستخدام الموارد الاقتصادية استخداما كاملا اسم ناتج التشغيل الكامل أو الناتج الكامن، أما إذا لم تستغل الموارد استغلالا كاملا فإن الناتج الفعلي سيكون أقل من ناتج التشغيل الكامل و هنا تحدث فجوة نسميها فجوة الناتج.

- **معالجة مشكلة البطالة le chômage:**

تحدث البطالة عندما يكون الناتج الفعلي أقل من ناتج التشغيل الكامل و نسمي نسبة العاطلين عن العمل إلى مجموع أفراد القوى العاملة بمعدل البطالة، و يزداد هذا المعدل عندما يمر بمرحلة ركود و ينخفض عندما يمر بمرحلة انتعاش.

❖ **معالجة مشكلة التضخم l'inflation:**

التضخم هو الارتفاع الكبير و المستمر في أسعار المنتجات لفترة زمنية طويلة نسبيا، و يقاس بمؤشر نسميه معدل التضخم، و لديه أثار سلبية كزيادة الاستيراد و ضعف قيمة العملة الوطنية.

4-أهمية النظرية الاقتصادية الكلية:

لقد كان من اهتمام الاقتصاديين بالاقتصاد الجزئي قبل الثلاثينات أشد و أقوى من اهتمامهم بالاقتصاد الكلي؛ و منذ الثلاثينات زاد الاهتمام بالاقتصاد الكلي و هناك حادثتين حفزتا على تطوير الاقتصاد الكلي و هما:

الكساد الكبير خلال 1929-1933 التي أدت إلى تراجع الإنتاج العالمي و انتشار البطالة على نطاق واسع في الدول الرأسمالية و انخفاض الناتج الوطني الحقيقي بنسبة تفوق 30% مما أثبت أن الفرضيات التي تقوم على العمالة الكاملة و ثبات الإنتاج الكلي لا يمكن الدفاع عنها و تحقق عدم صحتها.

نشر الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كنيز 1883-1946 كتابه الشهير تحت عنوان النظرية العامة للاستخدام و الفائدة و النقود.

فارتكز الاقتصاد الكلي على تحليل سلوكيات الاقتصاد الوطني و دراسة العلاقات التي يرعاها مع الاقتصاديات الأجنبية، فبدلا من أن يهتم بسلوك المنتج و المستهلك فإنه يهتم بدراسة استهلاك الأفراد و إنتاج المشروعات و يهدف إلى الأمور التالية:

01/ فرز المتغيرات الأكثر أهمية التي تسمح بتفسير سلوك الوحدات الاقتصادية.

02/ دراسة العلاقات بين المتغيرات الرئيسية لتحديد الروابط و القوانين بين هذه المتغيرات التي تعبر على مستوى أداء النشاط الاقتصادي.

03/ دراسة و تحليل التوازنات الرئيسية و الاختلالات التي يمكن أن تبرز بين المجتمعات الاقتصادية الكبرى و دراسة العوامل التي تؤدي إلى التقلبات و النمو في هذه المتغيرات المختلفة.

04/ دراسة الوسائل التي تحقق بعض الغايات المحددة للمجتمع كثبات الأسعار.

5-أنواع التحليل الاقتصادي:

يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى أنواع مختلفة حسب المعيار المتخذ كما يلي:

- **حسب معيار الحجم:** يتضمن التحليل الاقتصادي الكلي و التحليل الاقتصادي الجزئي:

التحليل الجزئي يدرس الوحدات الجزئية الفردية(سعر السلعة ، الطلب على السلعة، عرض السلعة، سوق السلعة).و التحليل الكلي يدرس الوحدات الكلية المجتمعية (المستوى العام للأسعار، الطلب الكلي...)

- **حسب معيار الزمن** : نعالج ثلاث أنواع هي التحليل الساكن و التحليل الساكن المقارن و التحليل الديناميكي.

الساكن: يتبعه الكلاسيكيون و لا يأخذ بعين الاعتبار الزمن و قائم على أساس الدراسة في لحظة زمنية معينة.

الساكن المقارن: يتناول دراسة حالة التوازن و الانتقال إلى حالة توازن أخرى

الديناميكي: هو التحليل الذي يأخذ في اعتباره عامل الزمن.

- **حسب معيار الصياغة** : هناك أربع طرق للتحليل الاقتصادي و هي الوصفي و الرياضي و القياسي و البياني.

الوصفي : يقوم بوصف الظواهر الاقتصادية وارتباطه بالظواهر الأخرى بشكل نظري،

الرياضي: يقوم على استخدام الرموز الرياضية في شرح الظواهر الاقتصادية وتفسيرها.

القياسي: يعتمد على استخدام الأدوات الرياضية و الإحصائية في دراسة الظواهر الاقتصادية.

البياني: يعتمد على استخدام التمثيل البياني للعلاقات بين المتغيرات لكنه يبقى عاجز في حالة وجود أكثر من ثلاث متغيرات.

- **حسب معيار الغرض المقصود:**يقسم على أساس النظرية الوضعية و على أساس اقتصاد الرفاهية.

على أساس النظرية الوضعية: يقوم على أساس مبادئ و قواعد و أصول اقتصادية بغض النظر إذا كانت الأهداف مقبولة اجتماعيا أو غير مقبولة.

على أساس اقتصاد الرفاهية: يهتم بتقييم الكيفية التي يعمل بها النظام الاقتصادي و مقارنته بمعايير معينة.

أدوات التحليل الاقتصادي: يستعين الباحث في علم الاقتصاد بالنماذج الاقتصادية لتجنب صعوبة تشابك الظواهر الاقتصادية، و تبسيط الواقع لتسهيل مهمة فهم و إدراك الظاهرة و أهم المتغيرات المؤثرة على سلوكها.

6-أدوات التحليل الاقتصادي الكلي:

- **الـــــــــــــــنماذج الاقتصادية:**

تعتبر النماذج الاقتصادية صيغ أو طرق لعرض النظرية الاقتصادية بصورة سهلة و مبسطة و قابلة للفهم و التحليل.

و النموذج الاقتصادي هو تجسيد مبسط لبعض الظواهر الاقتصادية بهدف فهم التحقق المتبادل بين تلك الظواهر، و يمكن التعبير عنها بكلمات وصفية أو جداول إحصائية أو أشكال بيانية أو صيغ رياضية.

و أيضاالنموذج الاقتصادي هو عبارة عن وسيلة تحليلية نستعين بها لاستخراج الحقيقة أو استكمال عملية التحليل النظري.

- **بـــــــــــــــــنية النماذج الاقتصادية:**

يمكن التعبير عن النموذج الاقتصادي رياضيا، بمجموعة من المعادلات أو الدوال التي تربط بين المتغيرات.

أ–المتغيرات: المتغير هو مصطلح عام يطلق على أي كم قابل للقياس، يخضع للزيادة أو النقصان و يمكن تقسيم المتغيرات إلى داخلية و خارجية:

+ المتغيرات الخارجية:هي متغيرات التي تتحدد قيمتها من خارج النموذج المدروس إذ في كثير من الأحيان تتحدد قيمة هذه المتغيرات في نموذج أخر يختلف عن النموذج المدروس و يكون عادة أوسع منه، و هذه المتغيرات تؤثر على المتغيرات الداخلية و لكن لا تأثر بها و نسميها أيضا متغيرات مستقلة.

+ المتغيرات الداخلية:هي متغيرات التي تتحدد قيمتها داخل النموذج المدروس و هذا عن طريق حل مجموعة من المعادلات المكونة للنموذج، و لكن بعد تحديد قيم الوسائط و المتغيرات الخارجية و تسمى أيضا متغيرات تابعة.

كما يمكن تقسيم المتغيرات أيضا إلى رصيد و تيار.

+ الرصيد: هو متغير اقتصادي ليس له بعد زمني يُعبِّر عن مقدار أو قيمة متغير ما، و الذي يمكن قياسه في لحظة أو نقطة زمنية معينة مثل: المخزون السلعي لإحدى المؤسسات، كمية النقود الموجودة في البنوك...الخ

+ التيار: هو متغير اقتصادي له بعد زمني يعبر عن مقدار أو قيمة متغير ما، و الذي يمكن قياسه خلال فترة زمنية معينة مثل: الناتج الدخل، الاستهلاك، الاستثمار...الخ، و يمكن تسميته أيضا بالتدفق.

ب– المعادلات: يمكن التعبير كذلك على النموذج الاقتصادي رياضياً بمجموعة من المعادلات و الدوال الرياضية من أجل التعبير الدقيق عن المتغيرات الاقتصادية و العلاقات القائمة بينهما، حيث تعتبر الدالة الرياضية أو الصيغة الدالية أو التمييز الدالي طريقة موجزة و ملائمة لعرض السلوك الاقتصادي المفترض كما أنه يعرِّف العلاقة الاقتصادية و يوضع أيًا من المتغيرات تابعاً و أيُّها مستقل، و النموذج الاقتصادي يتضمن ما يسمى بالمعادلات الهيكلية و التي تنقسم بدورها إلى:

- **معادلات تعريفية:**هي معادلات يمكن تركيبها على أساس تعريف المتغيرات التي تشملها، إذا هي معادلات تجسد تعريف متعارف عليه اصطلاحياً و مثال ذلك مثلا:

التعريف الاصطلاحي: الدخل المتاح هو عبارة عن الاستهلاك مضافاً إليه الادخار و نكتب المعادلة التعريفية كما يلي :

- **معادلات توازنيه:**هي معادلات تُبنى على أساس تعريف التوازن أو تحقق شرط التوازن و التساوي مثال:

*الطلب الكلي يساوي العرض الكلي: $AD = AS$

*التسربات تساوي الإضافات: $F = IN$

*الادخار يساوي الاستثمار: $S = I$

➢ **معادلات سلوكية:** هي معادلات تبين اتجاه تغير متغير ما نتيجة تتغير متغير آخر أو متغيرات أخرى مثال:

دالة الاستهلاك تبين تغير الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل المتاح $C = f(yd)$

دالة الإنتاج تبين تغير الإنتاج نتيجة لتغير عوامل الإنتاج $y = f(L, K, \dots).$

- **أنماط النماذج الاقتصادية:**

هناك العديد من التصنيفات منها النماذج النظرية، الإحصائية، القياسية، الساكنة و الديناميكية...الخ

– النماذج النظرية، الإحصائية، القياسية:

إنّ هذا التصنيف يعتمد على درجة مدى قرب النموذج من التحليل النمطي، فالنماذج النظرية تمثل الظاهرة المدروسة بعلاقات رياضية تؤمن الترابط المنطقي و الدقة الرياضية للتحليل النظري، و يكون هدفها الأساسي هو توضيح النظريات الاقتصادية مثلا: دالة الاستهلاك: $C = C_0 + byd$

أما النماذج الإحصائية فهي تسمح بتنظيم المعلومات المتعلقة بالظاهرة المدروسة اعتمادا على الأساليب الإحصائية الحديثة مثل: جدول المدخلات و المخرجات، نموذج الميزانية المحاسبية...الخ.

و أما النماذج القياسية فهي حلقة وصل بين النموذجين السابقين و هدف هذا النموذج هو تمثيل الظاهرة المدروسة أحسن تمثيل مما يساعدنا على تحديد المؤشرات (الثوابت) و حساب المتغيرات الداخلية بعد معرفة المتغيرات الخارجية مثلا: $C = 400 + 0{,}8\, yd$

– النماذج الساكنة و الديناميكية:

يعتمد هذا التصنيف على تمثيل هذه الظاهرة حسب معيار الزمن فالنماذج الساكنة لا تأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن، بينما النماذج الديناميكية هي التي تأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن.

7-الطلب الكلي و العرض الكلي:

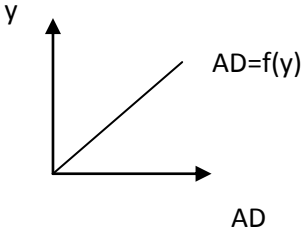
الطلب الكلي: لقد ورد في الفكر الاقتصادي أكثر من تعريف، و يركز على اثنين فقط هما.

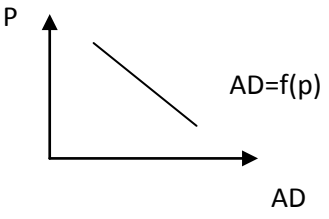
التعريف الأول: الطلب الكلي يشير إلى الإنفاق المخطط و المرغوب فيه على السلع و الخدمات من قبل القطاعات المحددة و عند مستويات مختلفة من الدخل الوطني مع بقاء العوامل الأخرى على حالها بما فيها المستوى العام للأسعار.

التعريف الثاني: يشير إلى أنّ الطلب الكلي هو الإنفاق المخطط أو المرغوب على السلع و الخدمات من قبل قطاعات المجتمع و المحددة عند مستويات مختلفة للأسعار مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة بما فيها الدخل الوطني.

في التعريف الأول: هناك علاقة طردية بين الطلب الكلي(AD) و الدخل الوطني(Y)

و في التعريف الثاني: هناك علاقة عكسية بين الطلب الكلي(AD)و الأسعار(P)



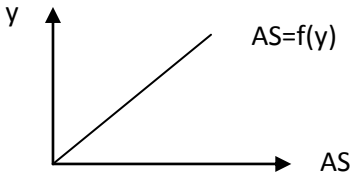


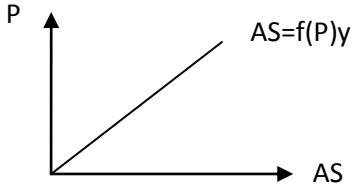
العرض الكلي:أيضا هناك العديد من التعاريف و سنركز على اثنين حسب التحليل الكينزي:

التعريف الأول: العرض الكلي هو قيمة السلع و الخدمات عند مستويات مختلفة من الدخل الوطني مع افتراض ثبات العوامل الأخرى كمستوى العام للأسعار.

ربما كان الطلب الكلي يتطابق مع الدخل الوطني و يتطابق مع العرض الكلي عند جميع المستويات فإن منحنى العرض الكلي في هذه الحالة ينطبق على خط 45°.

التعريف الثاني: يشير إلى أن العرض الكلي هو قيمة السلع و الخدمات التي يرغب العارضون من مؤسسات في عرضها عند مستويات مختلفة للأسعار مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.





8-التوازن الاقتصادي الكلي

يتحقق التوازن الاقتصادي و يبقى مستمرا طالما لم تحدث أية ضغوط أو تغيرات أو قوى أو عوامل تتسبب في تغيير الكميات الخاصة بالمتغيرات الأساسية، و للتوازن الاقتصادي حالات منها التام و قصير الأجل و المتحرك أو المتنقل.

- التوازن التام: هو توازن لا يتحقق إلا إذا كانت جميع المتغيرات أرصدة أو تيارات في حالة الاستقرار.

- التوازن قصير الأجل: هو توازن يتحقق عندما تصبح التيارات في استقرار و الأرصدة متغيرة.

- التوازن المتحرك المتنقل: هو توازن يتحقق حينما تنمو أو تتغير الأرصدة المتغيرة بنفس النسبة التي تتغير بها التيارات أي أن النسبة بينهما ثابتة

- **شروط التوازن الاقتصادي الكلي:**

يمكن تحديد المستوى التوازني للدخل الوطني من خلال مدخلين متكافئين:

- الشرط الأول تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي: $AS = AD$

- الشرط الثاني تساوي التسربات مع الإضافات: $F = IN$

- **التوازن الاقتصادي الكلي و ارتباطه بالأسواق :**

درسنا في الاقتصاد الجزئي؛ تغير سعر سلعة ما بالانخفاض أو الارتفاع هو الذي يحدث التوازن في السوق الفردي سوق هذه السلعة.

و لكن في الاقتصاد الكلي فإن المستوى العام للأسعار ليس له هذه الأهمية في تحقيق التوازن في السوق الكلي.

حيث أن الاقتصاد الكلي يهتم بتحليل مجموع الروابط التي تربط بين مختلف الأسواق و التي يمكن حصرها في الأسواق الأربعة التالية:

سوق السلع و الخدمات،- سوق العمل،- سوق النقد،- سوق رأس المال.

إنّ هذه الأسواق الأربعة تشكل كل الاقتصاد و تجمع جميع المعاملات التي تتم فيه و عليه فالتوازن الكلي لا يكون أولا يتم إلا عندما يتحقق في الأسواق الأربعة.

ملاحظة: نظرا للارتباط الكبير الذي بين هذه الأسواق و وفقا لقانون فالراس " Loi de walras " فقد تم إهمال أو إدماج السوق الرابعة سوق رأس المال مع سوق النقود،و بقي التوازن يتحقق في ثلاث أسواق فقط.

التوازن الكلي حسب Walras:

نلاحظ أن الأساس في تحليل الأسواق هو العرض الكلي و الطلب الكلي

- **عبارة التوازن الاقتصادي الكلي**: يحدث التوازن في السوقبالمساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي ونكتب: $AS = AD$

و بما أنه لدينا سوق للسع و الخدمات فالتوازن يكون: $AD = AS$

و في سوق العمل يكون التوازن كما يلي: $LS = LD$

و في سوق النقود يكون التوازن يكون: $MS = MD$

التوازن يكون في اقتصاد مغلق خاص أي وجود قطاعين فقط: القطاع الاستهلاكي (العائلات)، القطاع الاستثماري(رجال الأعمال):

عند التوازن: $\mathrm{AD} = \mathrm{AS}$

وهو شرط التوازن في اقتصاد مغلق خاص، وشرط التوازن عند الفكر الكلاسيكي حسب فكرة جون باتيستساي"العرض يخلق الطلب المساوي له".

التوازن يكون في اقتصاد مغلق عام :أي وجود ثلاث قطاعات : القطاع الاستهلاكي،القطاع الاستثماري، القطاع الحكومي، و يكون التوازن عند:

$$\mathrm{F} = \mathrm{S} + \mathrm{T} \text{ ،} \mathrm{IN} = \mathrm{I} + \mathrm{G} + \mathrm{TR}$$

وهو شرط التوازن في اقتصاد مغلق عام.

التوازن يكون في اقتصاد مفتوح أي وجود أربع قطاعات: القطاع الاستهلاكي، القطاع الاستثماري،القطاع الحكومي،قطاع العالم الخارجي (الصادرات و الواردات):

يحدث التوازن عند: $\mathrm{F} = \mathrm{IN}$

$$\mathrm{F} = \mathrm{S} + \mathrm{T} + \mathrm{M} \text{ ، } \mathrm{IN} = \mathrm{I} + \mathrm{G} + \mathrm{TR} + \mathrm{X}$$

نطلق على الفرق $(\mathrm{G}+\mathrm{TR}-\mathrm{T})$: رصيد ميزانية الدولة.

إذا كان الفرق أكبر من الصفر نقول أن هناك عجز في ميزانية الدولة.

إذا كان الفرق أقل من الصفر نقول أن هناك فائض في ميزانية الدولة.

إذا كان الفرق يساوي الصفر نقول أن هناك توازن في ميزانية الدولة.

نطلق على الفرق $(X-M)$: رصيد الميزان التجاري.
إذا كان الفرق أكبر من الصفر نقول أن هناك فائض في الميزانية التجاري.
إذا كان الفرق أقل من الصفر نقول أن هناك عجز في الميزانية التجاري.
إذا كان الفرق يساوي الصفر نقول أن هناك توازن في الميزان التجاري.

9-سياسات الاقتصاد الكلي و أهدافها:

- **السياسة الاقتصادية**هي تلك الإجراءات و الوسائل التي يمكن اتخاذها لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية معينة أو عبارة عن اختيار الأدوات المناسبة التي يمكن استخدامها و إبراز الآثار المختلفة لكل منها على توضيح المتغيرات الاقتصادية الأساسية، لذلك فهي تتضمن اجتهادات و أحكام ذاتية ، و السياسة الاقتصادية هي محصلة لتفاعل مجموعة من العناصر هي الحقائق الاقتصادية و التحليل الاقتصادي و الاجتهاد الشخصي و الأساس النظري للمشكلة قيد الدراسة، و
- **أنواعها:**

هناك عدة أنواع منها: المالية، النقدية، الدخلية، سياسة التجارة الخارجية، و لكننا سوف نتطرق بالتفصيل إلى السياستين المالية و النقدية فقط، من حيث الأهداف المرغوب في تحقيقها و الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق تلك الأهداف.

أ- السياسة المالية:

- **تعريف:** هي السياسة التي تنفذها الدولة من خلال وزارة المالية، و هي تمثل برنامجاً تخططه الدولة و تنفذه الحكومة و هذا باستخدام المصادر الإدارية التابعة لها، و من أجل تحقيق أهداف المجتمع فهي تقوم بإحداث آثار مرغوبة و أخرى غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي.

كذلك يقصد بالسياسة المالية، سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة و كذا تحديد الأهمية النسبية لكل منها من جهة؛ و الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل النفقات العامة للدولة من جهة أخرى و هذا من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية على المجتمع.

- **أهداف السياسة المالية:**و من أهم أهدافه السياسة المالية نذكر:

- تحقيق استقرار اقتصادي
- مستويات تشغيل مرتفعة

- تحقيق معدلات نمو مرتفعة
- العمل على رفاهية أفراد المجتمع "عدالة توزيع المداخيل"
- العمل على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

- **الأدوات المستخدمة في السياسة المالية:** من بين الأدوات التي تستخدمها السياسة المالية من أجل التأثير على كل من الطلب الكلي و بالتالي على مستويات التشغيل و الدخل الوطني و كذا مستوى الأسعار نذكر: الإيرادات الحكومية و النفقات الحكومية.

– الإيرادات الحكومية "الضرائب":

تستخدم الدولة سياسة الضرائب من أجل التأثير على كافة المتغيرات الاقتصادية فقد تأثر على قرارات الاستثمار كما قد تأثر على قرارات الاستهلاك و الادخار، و بالتالي تأثر على الدخل و التشغيل و بشكل عام فإن الضرائب التي ترتكز عليها الإيرادات الحكومية كمصدر أساسي تقوم على مبدأين هما:

- مبدأ المنافع المكتسبة من الضريبة.
- مبدأ قابلية الدفع للضريبة.

– النفقات الحكومية (الإنفاق و التحويلات الحكومية) :

تتمثل هذه السياسة في قيام الدولة بالإنفاق على النفقات العامة المتمثلة في الصحة مثلا و التعليم والتأمينات و كذا أيضا الإنفاق الاستثماري على البنية الأساسية أو المشروعات الإنتاجية التي هي ملك للدولة، و تقوم الدولة باستخدام هذه السياسة "سياسة النفقات العامة" سواء كانت حقيقية أو تحويلية، من أجل التأثير على الأوضاع الاقتصادية.

و تتوقف السياسة المالية على مجموعة من العوامل منها:

- مدى الوعي الضريبي للبلد.
- مدى وجود جهاز إداري كفؤ.
- مدى تقدم المؤسسات الإنتاجية و الخدمية العامة و الخاصة و كفاءتها.
- وجود سوق مالي مزدهر و متطور.
- وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية.

و عادة يتم اللجوء إلى الناتج المحلي الاجتماعي في استخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية، و هذا المؤشر هو نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي:

$$TDI = \frac{BD}{PIB} \times 100$$

حـــــــــــيـــــــــث:

TDI: مؤشر نسبة العجز الداخلي.

BD: عجز الميزانية العامة و هو عبارة عن النفقات ناقصا صافي الضرائب:

G: النفقات الحكومية، TN: صافي الضرائب و يساوي الضرائب- المدفوعات التحويلية = صافي الضرائب:

السياسة النقدية:

- **تعريف:** السياسة النقدية هي من بين السياسات الاقتصادية، يقوم بتنفيذها البنك المركزي باعتباره

بنك الحكومة، و هي تتكون من مجموعة من القرارات و الإجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرة من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي؛ من خلال تغيير الكمية المعروضة من النقود بغية تحقيق الأهداف المسطرة و التي تختلف تبعاً لاختلاف النظم الاقتصادية، و مستويات تطورها.

- **أهداف السياسة النقدية:**و تتمثل أهداف السياسة النقدية في:

- تحقيق الاستقرار في الأسعار (مكافحة التضخم).
- تخفيض معدل البطالة " مكافحة البطالة ".
- تحقيق معدل نمو جيد أو مقبول.

و لتحقيق هذه الأهداف و أهداف أخرى ، منح القانون 90-10 (قانون النقد و القرض) صلاحيات واسعة لبنك الجزائر كإصدار النقود، المحافظة على استقرارها تنظيم تبادلها، ضبط سوق الصرف، الدخول في السوق النقدية و المشاركة عن طريق التفاوض في العقود الخارجية، و تتضمن هذه الصلاحيات وظيفته في الرقابة النقدية، فيضع السياسة الملائمة لها و يشرف على تطبيقها، و يرى الكثير من الاقتصاديين في الوقت الحالي أن الهدف الأساسي الذي يجب أن تعمل السياسة النقدية على تحقيقه هو: " التحكم في عرض النقود و إدارته على النحو الذي يقتضيه تحقيق معدل النمو الأمثل ". مع المحافظة على استقرار الأسعار في الداخل استقراراً نسبياً و كذلك استقرار سعر صرف العملة الوطنية، و من ثم فهدف السياسة النقدية هو مساعدة الاقتصاد في تحقيق مستوى الإنتاج الكلي عند مستوى التشغيل الكامل و بدون تضخم.

- **أدوات السياسة النقدية:**

من بين الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي، أدوات مباشرة كالرقابة على البنوك التجارية، و أدوات غير مباشرة نذكر منها ثلاث أدوات هي:

– سياسة السوق المفتوحة:

تتمثل في عمليات بيع و شراء الأوراق المالية الحكومية" أسهم و سندات عامة" من قبل البنك المركزي في السوق المالية للتحكم في القاعدة النقدية، حيث يلجأ البنك المركزي إلى عملية بيع الأوراق المالية الحكومية إذا كان الهدف هو خفض عرض النقود و امتصاص فائض السيولة و محاربة التضخم، و يلجأ إلى شراء الأوراق المالية إذا كان الهدف هو رفع أو زيادة عرض النقود و محاربة الكساد.

و يشترط لنجاح هذه الوسيلة وجود سوق مزدهرة للبورصة يتم فيها تداول الأسهم و السندات على أسس معروفة، و مدى استعمال التسهيلات المصرفية.

– سياسة سعر إعادة الخصم:

تعتبر هذه الأداة أكثر استعمالا من طرف البنك المركزي، من أجل التأثير على السيولة و الائتمان، إذ يستطيع البنك المركزي التأثير في عرض النقود و التحكم فيه عن طريق تغيير سعر إعادة الخصم. و هو عبارة عن سعر الفائدة الذي تقترض بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي أو هو سعر الفائدة الذي يكون البنك المركزي مستعدا لإقراض البنوك التجارية عنده، و قبول فوائض أموالها لديه.

فيلجأ البنك المركزي إلى تخفيض سعر إعادة الخصم، إذا كان الهدف هو التوسع في عرض النقود و بذلك يشجع البنوك التجارية على الاقتراض منه، أما إذا كان الهدف هو تقليص عرض النقود فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع خصم النقود حتى يقلل من ربحية البنوك التجارية و هذا يعيق قدرة البنوك التجارية على الاقتراض منه، و تعتمد فعالية هذه السياسة على عدة عوامل منها:

- مدى اتساع سوق النقد بوجه عام و سوق إعادة الخصم بوجه خاص
- مستوى النشاط الاقتصادي السائد أثناء تغيير سعر الخصم.
- مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي كمصدر لمواردها المالية.
- مدى أهمية سعر الفائدة في النفقات الكلية للإنتاج، و التي يتطلب الائتمان المصرفي لتمويلها.

– سياسة الاحتياطي الإجباري:

من بين السياسات التي يلجأ إليها البنك المركزي كذلك للتحكم في عرض النقود سياسة الاحتياطي الإجباري، و التي تقوم عن طريق التحكم في نسبة الاحتياطي الإجباري للبنوك التجارية، الذي يتعين على كل بنك أن يحتفظ بها كنسبة مما لديه من ودائع العملاء، في صورة احتياطات نقدية لتحقيق السيولة اللازمة لمواجهة السحب من هذه الودائع.

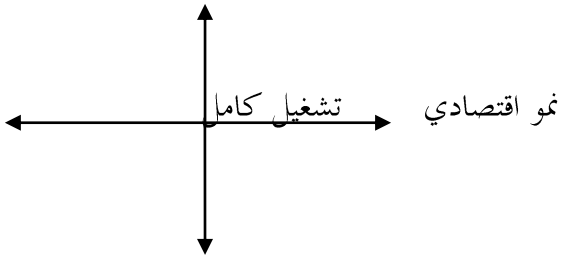
يلجأ البنك المركزي إلى تقليص نسبة الاحتياطي الإجباري في حالة إذا ما كان الهدف هو زيادة عرض النقود، و هذا يعني توسيع قدرة البنوك على الائتمان و التوسع في وسائل الدفع.

أما إذا كان الهدف هو تخفيض عرض النقود فيلجأ البنك المركزي إلى زيادة هذه النسبة.
تتراوح نسبة الاحتياطي الإجباري التي تلتزم بها البنوك التجارية في الجزائر، بين 0 إلى 15% من حجم الودائع، و نسبة الاحتياطي الإجباري في الجزائر لسنة 2017 هي 4% بعدما كانت 8 % في 2016.

أهداف السياسات الاقتصادية:

من بين أهداف الاقتصاد الكلي، تحديد أسباب تقلبات الأسواق الكلية و من ثم اقتراح السياسات البديلة التي تخفض من عدم الاستقرار الاقتصادي، و عليه فأهداف السياسات الاقتصادية تختلف من اقتصاد إلى اقتصاد آخر، و من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى؛ إلا أنه يمكن تحديد أهم الأهداف التي تسعى الاقتصاديات المختلفة إلى تحقيقها و التي يوجزها الاقتصاديون في أربعة أهداف أساسية وفق مربع سمي بـــ **المربع السحري للاقتصادي kalidor كاليدور**.

استقرار الأسعار



توازن خارجي

1- النمو الاقتصادي

أبسط تعريف للنمو الاقتصادي هو الزيادة المطردة في إمكانيات الاقتصاد على إنتاج السلع و الخدمات التي يرغب في إنتاجها المجتمع، لأن النمو الاقتصادي هو المحرك الأساسي الذي يدفع عملية توليد فرص العمل المنتجة و المستدامة؛ فكلما كانت معدلات النمو مرتفعة كلما زادت الطاقة الإنتاجية و يعتبر شرطاً ضرورياً لمكافحة الفقر،.

و يمكن التعبير عن النمو الاقتصادي بتحديد معدلات النمو للناتج الوطني أو معدلات لنمو الناتج المحلي و هذا من أجل قياس التوسع في الإنتاج، و الطاقة الإنتاجية كذلك.
و غالبا ما يستخدم مؤشر النمو الاقتصادي للدلالـــــة على تطور النمو الاقتصادي من جهة و الطاقة المحلية من جهة أخرى، و يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بالاعتماد على معدل الناتج المحلي بالعلاقة التالية:

g: معدل النمو الاقتصادي.

PIBt:مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفترة t.

PIBt-1: مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفترة t-1.

2- استقرار الأسعار:

من أهداف السياسات الاقتصادية الكلية هو محاولة استقرار للأسعار و محاربة التضخم؛ إذ أن التضخم هو تعبير يطلقه الاقتصاديون عندما تسود حالة من الارتفاع الحاد و الكبير و المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية طويلة نسبياً مصحوبة بانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية، و يمكن التفريق بين التضخم المتوسط و الضعيف و المتسارع فالضعيف و المنخفض يكون أقل من 10% و المتوسط بين 10- 25 % و المتسارع أو الجامع أو المفرط أكبر من 25%، هذه التقسيمات حسب تأثيره على الاقتصاد فالضعيف يمكن للدولة أن تتخطاه و أما المتوسط هو الذي يؤثر تأثيراً سلبياً و ملحوظاً نوعا ما على اقتصاد الدولة و تحاول الدولة بكل وسائلها محاربته، أما المرتفع و المتسارع فهو معدل يجعل الدولة تفقد مصداقية التعامل بعملتها داخلياً و خارجياً و بهذا هو من أخطر المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدولة.

و تسعى السلطات النقدية لمختلف البلدان للحد منها و لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و من الأخطار التي تسببها هذه المشكلة نذكر:

- ♣ تخفيض القدرة الشرائية للدخل الوطني الذي يدفع في المستقبل.
- ♣ زيادة الأجور و الأسعار.
- ♣ إعادة توزيع الدخل.
- ♣ التغير في الأسعار و هذا التغير يكون سريعاً مما يجعل التعاقدات طويلة الأجل غير مجدية و كذا يتسبب في عدم التأكد في الاستثمار.
- ♣ ارتفاع معدل التضخم يؤدي غلى ارتفاع تكاليف السلع المحلية و بالتالي ارتفاع أسعارها، و من ثم انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية أي انخفاض الطلب العالمي و بالتالي انخفاض الصادرات.
- ♣ التأثير السلبي الاجتماعي هو غنى الأغنياء و فقر الفقراء.
- ♣ تقليل حوافز الادخار، و زيادة نسبة الاستهلاك و بالتالي تقليل حافز الاستثمار.

و يقاس التضخم بمؤشر يسمى (معدل التضخم) و هناك طريقتين لتحديده:

طريقة باستخدام المستوى العام للأسعار: $\pi = \frac{IP_t - IP_{t-1}}{IP_{t-1}} \times 100$

π: معدل التضخم.

IP: المستوى العام للأسعار.

طريقة باستخدام سعر الفائدة: $\pi = in - ir$

in: سعر الفائدة الاسمي ir: سعر الفائدة الحقيقي.

3- التشغيل الكامل:

يتفق الاقتصاديون على أنّ التشغيل الكامل هو هدف مرغوب فيه لأن ارتفاع مستوى العمالة يؤدي إلى زيادة الكميات من السلع و الخدمات المنتجة في المجتمع، أي أن ارتفاع معدل البطالة سيؤدي إلى انخفاض في معدل الناتج الوطني الحقيقي إذ يعتبر المعدل المرتفع للبطالة مؤشرا على عدم الأداء الجيد للاقتصاد.

و العمالة الكاملة هي عبارة عن مستوى العاملة الذي يتحقق من الاستخدام الكفؤ للقوة العاملة البدنية، و جرى في العرف الاقتصادي أن مستوى التشغيل الكامل يتحقق إذا لم يزد معدل البطالة عن 5% أو أكثر بقليل من حجم القوى العاملة مع السماح بمعدل عادي للبطالة ينتج أساساً عن التغيرات الديناميكية للبنية الاقتصادية و الظروف الهيكلية لها، يستمر عبر الزمن كما أنه ليس ثابتاً.

معدل البطالة: u

عدد الأفراد الذين يرغبون بالعمل و يبحثون عنه: Q

القـــــــوى الـــــــعاملـــــــة: N

4- التوازن الخارجي:

الهدف الرابع للسياسات الاقتصادية الكلية و كذا الاقتصاد الكلي هو تحقيق توازن خارجي " توازن ميزان المدفوعات " لدولة ما، فميزان المدفوعات هو عبارة عن بيان يجري فيه تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية و التي تتم بين المقيمين و مؤسسات إنتاجية (حكومات و هيئات دولية) فضلا عن الأشخاص، في بلد معين مع المقيمين في بلد آخر خلال فترة زمنية عادة سنة.

كما يعتبر حساب ميزان المدفوعات على أنه تقرير لفترة زمنية معينة يلخص تدفق المعاملات الاقتصادية مع الأجانب و بالتالي فإنه يوضح صافي التدفقات النقدية للبلد و الناتجة عن تعاملات الأفراد و المؤسسات و الحكومة في ظل ظروف السوق القائمة.

و يمكن تقسيم العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام رئيسية و هي:

- حساب المعاملات الجارية.
- حساب المعاملات الرأسمالية.
- حساب الاحتياطي الرسمي.

و عادة يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي كما يلي:

TDE: مؤشر العجز الخارجي.

XN: صافي الصادرات= الصادرات –الواردات: $XN = X - M$

PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

10-أهم الصعوبات التي تواجه التحليل الاقتصادي الكلي

من أهم الصعوبات التي تواجه التحليل الاقتصادي الكلي ، أو ما تسمى صعوبات حساب الناتج المحلي الإجمالي نذكر ما يلي:

- **مشكلة التجميع** :هناك عدم تجانس في السلع و تعقيد في جمع البيانات و المعطيات، و تشكيلها

على شكل دوال رياضية كنماذج اقتصادية و غياب و نقص لمعلومات أخرى.
يعني الزيادة في الاستهلاك الوطني لا تعني بالضرورة زيادة استهلاك كل فرد من الأفراد.

- **مشكلة الأوساط الحساب**: عدم الدقة في الوسط الحسابي لمتغير ما، مثلا الوسط الحسابي للاستهلاك يعطي صورة خاطئة عن حالة الفرد و مستوى معيشته.

مثلا الاستهلاك الوطني يمكن تقديره بسهولة عن طريق جمع استهلاكات الأفراد لكن ماذا نفعل بالنسبة لمتغير آخر مثلا معدل الفائدة فهناك معدلات مختلفة لا يمكن جمعها مع بعضها.

- **خطأ التركيـــــــب** :أي ما هو صحيح للجزء لا يعني بالضرورة أنه صالح للكل.

مثلا ارتفاع P لسلعة واحدة له نتائج مختلفة تماما عن ارتفاع في أسعار السلع كلها مثلا، أيضا نفس الملاحظة بالنسبة للدخل، أو انخفاض دخل فرد واحد يغير من سلوكه و لكن لو انخفض دخل مجتمع ككل، سيكون له آثار مختلفة.

- **مشكلة التكرار في الحساب:**

يصعب التفريق بين مختلف السلع المنتجة الوسيطة و النهائية و حتى لا يحدث التكرار في الحساب يجب التعامل مع السلع المنتجة نهائيا فقط.

11-أسئلة و أجوبة مقترحة:

السؤال الأول: أوجد الفروقات بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي في جدول.

الجواب: لتسهيل الأمر على الطالب يمكن توضيح أهم الفروقات بين الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي في الجدول التالي:

الاقتصاد الجزئي	الاقتصاد الكلي
يهتم بدراسة سلوك الفرد	يهتم بدراسة سلوك المجتمع
يهتم بالتوازن في سوق سلعة واحدة	يهتم بالتوازن الاقتصادي الكلي(الأسواق الثلاث)
يهتم بسعر سلعة واحدة	يهتم بالمستوى العام للأسعار
يهتم بطلب الفرد على سلعة واحدة	يهتم بالطلب الكلي على السلع والخدمات
يهتم بإنتاج مؤسسة لسلعة واحدة	يهتم بالإنتاج الوطني الإجمالي
يهتم بتحديد مستوى إنتاج مؤسسة من اجل تحقيق أرباح	يهتم بتحديد الدخل الوطني و كيفية إنفاقه
يهتم بتحديد الكميات المستهلكة لتحقيق إشباع المستهلك	يهتم بدراسة وتفسير المشكلات الاقتصادية(البطالة والتضخم)
هدفه هو الوصول إلى مستوى يحقق إشباع المستهلك ويحقق أرباح للمنتج.	هدفه معالجة المشاكل الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي.

السؤال الثاني:ما هو الفرق بين الرصيد و التيار مع ذكر أمثلة؟

الجواب:الفرق بين الرصيد والتيار هو أن الرصيد هو قيمة ثابتة في لحظة زمنية معينة بينما التيار فهو متغير خلال فترة زمنية معينة.

مثال عن الرصيد مثلا مخزون العملة الصعبة لدى البنك المركزي، والمثال عن التيار أو التدفق مثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني واستهلاك عائلات مثلا خلال فترة زمنية سداسي أو ثلاثي أو سنوي...

السؤال الثالث:ما هو الفرق بين الدخل و الثروة؟

الجواب:الفرق بين الثروة والدخل هو أن الثروة تعمل على تدفق الدخل كما أن تراكم الدخل بعد خصم الاستهلاك يؤدي لتكوين وزيادة الثروة.

مثال: دخل محمد في بداية كل شهر هو 50000 دج هذا دخله يوجه جزء منه للاستهلاك خلال الشهر وجزء يبقى كمدخرات هذه المدخرات تتراكم كل شهر وتكون ثروة لدى احمد وعائلته.

السؤال الرابع:ما هو الفرق بين المخطط و المتحقق و المتوقع؟

الجواب: الفرق بين المخطط والمتحقق والمتوقع هو أن المخطط تم التخطيط لتحقيقه والمتحقق هو ما تم تحقيقه فعلا والمتوقع هو ما يتوقع تحقيقه في المستقبل.

مثال الاستثمارات المخططة هي التي خطط رجال الأعمال تحقيقها والمتحققة هي الاستثمارات التي تم تحقيقها خلال فترة معينة بينما المتوقعة فهي استثمارات توقع رجال الأعمال أن يحققوها في المستقبل.

السؤال الخامس: ما هي أنواع المتغيرات مع ذكر أمثلة؟

الجواب:هناك متغيرات داخلية وأخرى خارجية: الداخلة في النموذج والموجودة أو المحسوبة خارج النموذج مثلا:

C: هي الاستهلاك متغير داخلي يتم حسابه داخل النموذج

Yd: هو الدخل المتاح هو متغير خارجي قيمته معطاه خارج النموذج.

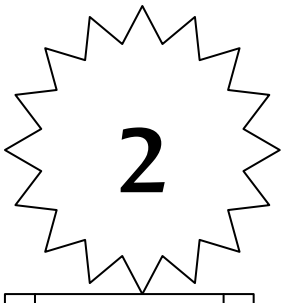
و هناك من يقسم المتغيرات إلى متغيرات مستقلة وأخرى تابعة: المستقلة لا علاقة لها بمتغير آخر بينما التابعة هي التي تتحدد وفقا لتحدد قيمة المتغير المستقل مثال: $I = I_0 - \alpha i$

I: هو متغير تابع لسعر الفائدة i، بينما i: هو متغير مستقل أي ليس تابعا للمتغير التابع.

السؤال السادس: لماذا يعتبر الناتج المحلي الإجمالي هو الأنسب في معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة؟

الجواب:يعتبر الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأنسب في الاقتصاد الكلي الذي يعبر عن حالة اقتصاد دولة ما،لأنه يستعمل في حساب كل من:

- معدل النمو الاقتصادي - نسبة التوازن الداخلي - نسبة التوازن الخارجي – معدل التضخم.



الفصل الثاني: مؤشرات قياس النشاط الاقتصادي

1-تمهيد
2-التدفق الدائري للنشاط الاقتصادي
3-الناتج الوطني
4-الأرقام القياسية للأسعار
5-الدخل الوطني
6-الإنفاق الوطني
7-مثال شامل
8-أسئلة و أجوبة مقترحة

1- تمهيد:

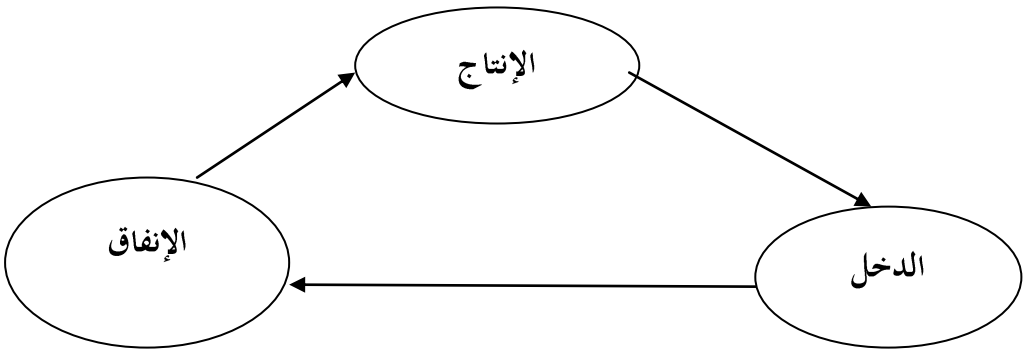
إذا كانت النظرية الاقتصادية تدرس إجمالي النشاط الاقتصادي للدولة، و العوامل التي تحدد مستوى هذا النشاط و تصنيفها بالشكل الذي يساعد الأفراد و رجال الأعمال و الحكومة على اتخاذ القرارات المتعلقة بذلك، فالبيانات المتعلقة بمستوى النشاط الاقتصادي تسمح لنا بأن نحدد مستوى هذا النشاط، و أن نتوقع اتجاهه المستقبلي، و عليه فإن بيانات النشاط الاقتصادي ضرورية لقياسه، و التنبؤ به، و توفير قاعدة تسمح بصنع سياسة ما.

2-التدفق الدائري للنشاط الاقتصادي:

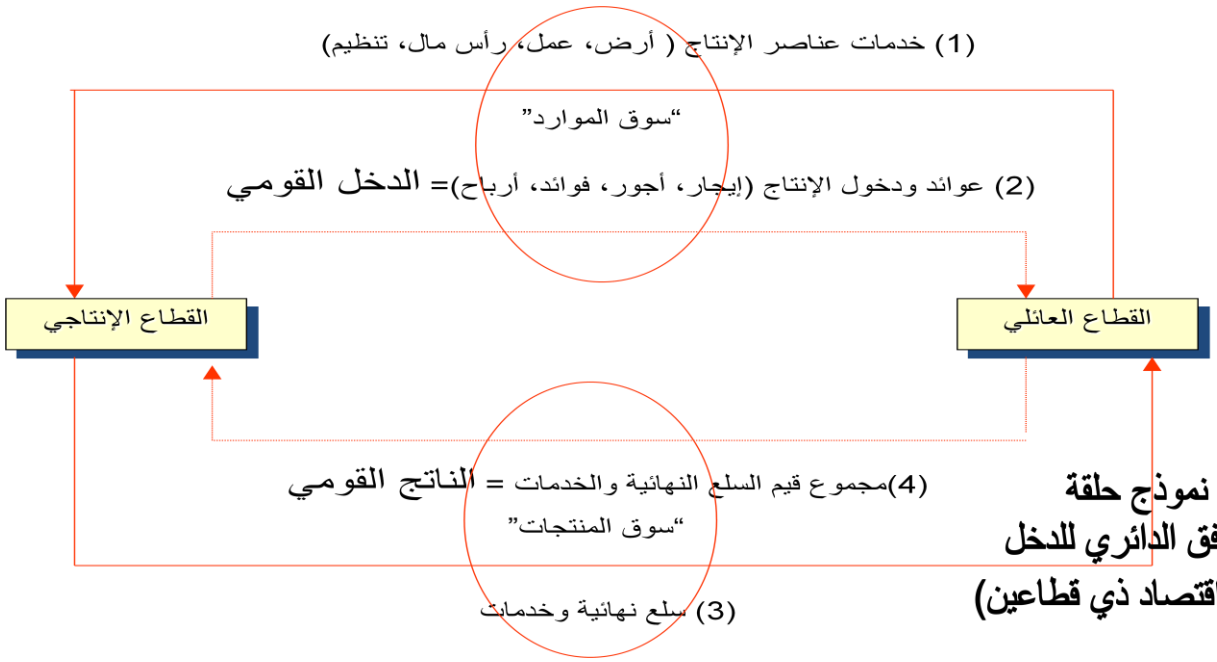
نجد في دراستنا للتدفق الدائري للنشاط الاقتصادي أن الإنتاج يمر بثلاث مراحل و هي:

- ♣ مرحلة تكوينه: تسمى هذه المرحلة بمصطلح الناتج الإجمالي الوطني.
- ♣ مرحلة توزيعه: تسمى هذه المرحلة بمصطلح الدخل الإجمالي الوطني.
- ♣ مرحلة إنفاقه: تسمى هذه المرحلة بمصطلح الإنفاق الإجمالي الوطني.

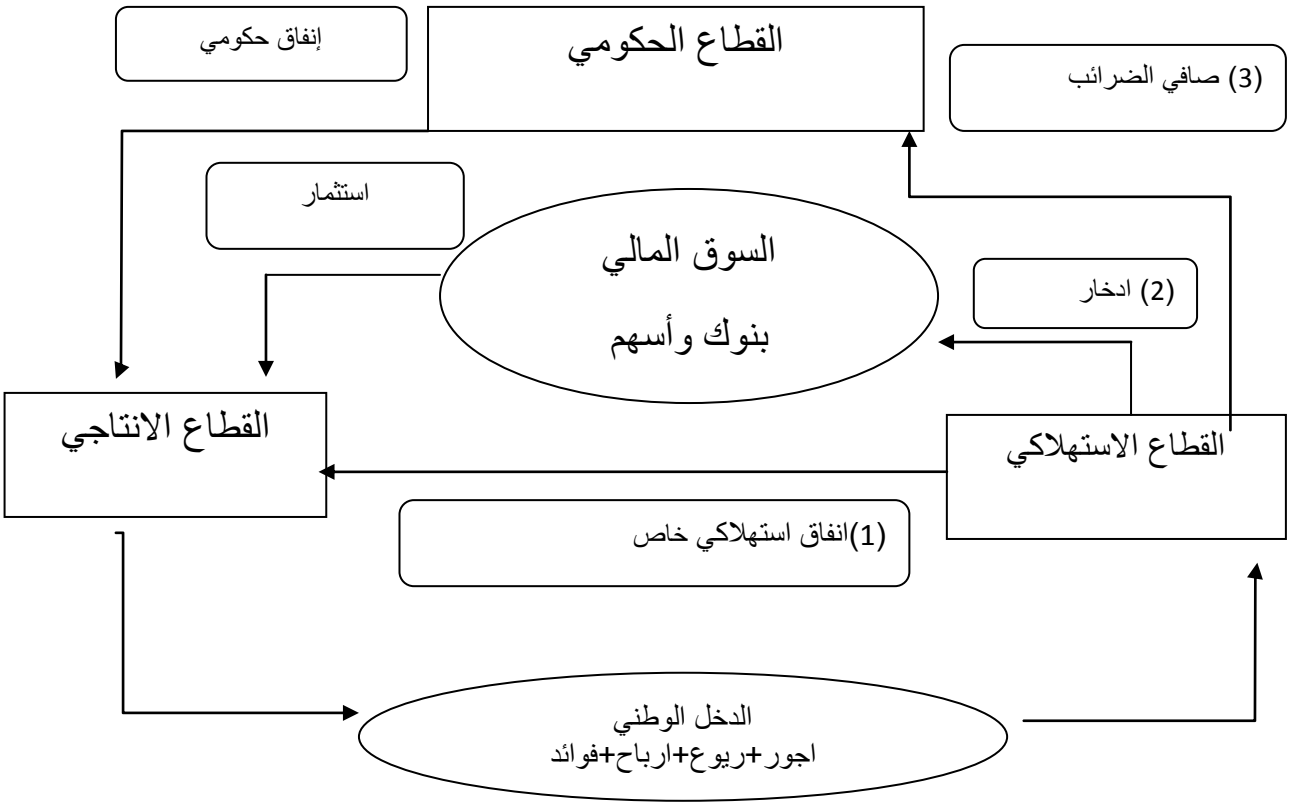
أتى الاقتصادي الفرنسي فرانسوا كيلي(François Killy)، بفكرة الاقتصاد الوطني وفق ثلاث بديهيات و هي أن الإنفاق يعطي الحياة للإنتاج و أن الإنتاج يولد الدخل، و أن الدخل يسمح بالإنفاق.



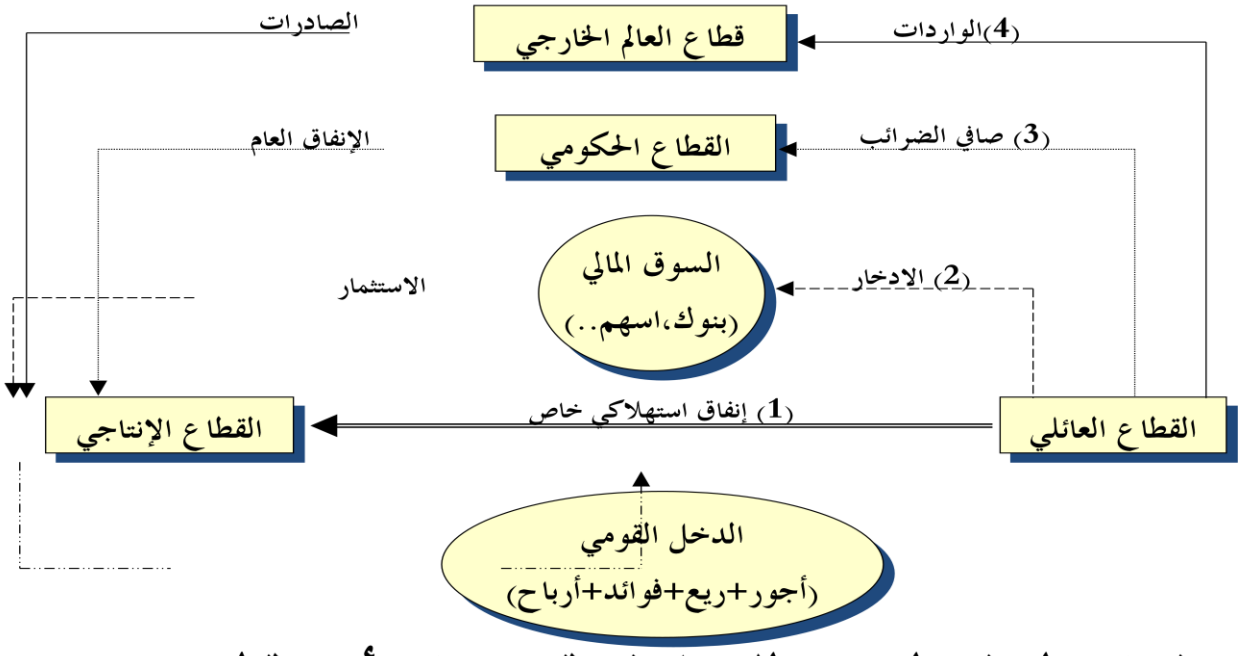
و في ما يلي مخطط لحلقة تدفق الدخل في اقتصاد مكون من قطاعين فقط هما قطاع العائلات أو ما يعرف بالقطاع الاستهلاكي، و القطاع الانتاجي أو ما يسمي بالقطاع الاستثماري.



أما إذا كان الاقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات هي القطاع الاستهلاكي و القطاع الاستثماري و القطاع الحكومي، فتكون حلقة تدفق الدخل كما يلي:



أما في اقتصاد مكون من أربع قطاعات و نسميه اقتصاد مفتوح : بالإضافة إلى القطاع الاستهلاكي و الاستثماري و الحكومي ، نضيف القطاع الخارجي أو قطاع العالم الخارجي كما يلي:



نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد ذي أربع قطاعات

يهتم الاقتصاد الكلي بتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية إضافة إلى المؤشرات الاقتصادية المهمة مثل مستويات أو معدلات الأسعار و معدل النمو الاقتصادي و معدل البطالة و التضخم،...الخ.

و لتفهم كيفية حساب هذه المؤشرات و المتغيرات يجب أولا معرفة المتغيرات ثم التطرق إلى كيفية حسابها، و لكن ستواجهنا مجموعة كبيرة من الصعوبات تم ذكرها سابقا:

3–الناتج الوطني: هو عبارة عن القيمة النقدية للسلع و الخدمات النهائية التي تم تحقيقها من قبل المواطنين سواء كانوا مقيمين دا خل البلد أو خارجها خلال السنة، كما يمكن تصنيف الناتج الوطني إلى عدة أصناف هي:

1– الناتج الوطني الإجمالي (الخام):

هو عبارة عن الناتج الوطني الإجمالي أي مجموع القيمة النقدية للسلع الخدمات النهائية التي تم تحقيقها خلال سنة من قبل مواطنين مقيمين و غير مقيمين في الدولة و قانونه كما يلي

$$PNB = \sum_{j=1}^{n} \sum Q_n \times P_n$$

2- الناتج الوطني الصافي:

هو عبارة عن مجموع القيمة النقدية للسلع و الخدمات المتاحة بعد تحديد الأصول و الهياكل و أدوات الإنتاج التي امتلكت مخصصات امتلاك رأس المال و تكتب:

$$PNN = PNB - Am$$

3- الناتج الاسمي (النقدي):

يعرف الناتج الوطني النقدي على أنه قيمة الناتج مقوما بأسعار السنة التي فيها ذلك الناتج، و غالبا ما يعبر عن هذا الناتج بالناتج الاسمي تمييزا له عن الناتج الحقيقي، و لذلك فليس العبرة في حجم الناتج الوطني النقدي كمقياس للتطور الاقتصادي، و إنما العبرة في حجم الناتج الحقيقي.

و أن الناتج الوطني بالأسعار الجارية لا تعطي فكرة صحيحة عن تطور الناتج الوطني.

إن تقدير الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية يدعى بالناتج الاسمي و نكتب:

$$PNBn = \sum_{j=1}^{n} Q_{cj} \times P_{cj}$$

حيث $\mathbf{p_{cj}}$: أسعار السنة الجارية.

4-الناتج الحقيقي:

يعرف الناتج الوطني الحقيقي بأنه الناتج المستند في تقويمه إلى وحدة نقدية ذات قوة شرائية ثابتة مما يستبعد أثر الأسعار، و لغرض الوصول إلى قياس الناتج الوطني الحقيقي يكون من خلال قياس التغيرات في قيمة الوحدة النقدية التي يقاس بها الناتج الوطني النقدي أساسا، و أن استبعاد هذه التغيرات باستخدام وحدة نقدية ثابتة يقاس بها الناتج الوطني لجميع السنوات التي يراد مقارنتها مع بعضها يسمى بالأسعار الثابتة، و إن تقدير الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار سنة الأساس) يدعي بالناتج الوطني الحقيقي و نكتب حيث $\mathbf{p_{fj}}$ أسعار سنة الأساس:

$$PNBr = \sum_{j=1}^{n} Q_{cj} \times P_{fj}$$

يمكن تقسيم الناتج الوطني الاسمي على الأرقام القياسية المناسبة للأسعار مجموعات السلع و الخدمات التي يتضمنها هذا الناتج، و العلاقة الموجودة بين الناتج الوطني الحقيقي و الاسمي تكون كما يلي:

$$PNBr = \frac{PNBn}{IP} \times 100$$

5-الناتج الوطني الممكن "المحتمل"، الطبيعي:

هو عبارة عن ذلك المستوى الذي يمكن أن يحققه الاقتصاد الوطني عندما نستخدم كل عوامل الإنتاج استخداما كاملا، أي يمثل أقصى إنتاج يمكن تحقيقه عندما يستخدم المجتمع عناصر الإنتاج استخداما تاما.

6-الناتج الوطني الفعلي:

هو عبارة عن ذلك المستوى من الناتج الذي يتم تحقيقه في الاقتصاد الوطني بغض النظر عن الاستخدام الكامل أو الاستخدام غير الكامل لعناصر الإنتاج، أي هو الناتج الوطني الإجمالي المحقق في الميدان،

و الفرق بين هذين الناتجين الأخيرين يسمى بفجوة الناتج الوطني، و هذه الفجوة يمكن أن تكون تضخمية أو انكماشية كما يلي:

إذا كان الناتج الفعلي أصغر من الناتج الممكن المحتمل تحدث فجوة ركودية انكماشية.

إذا كان الناتج الممكن أصغر من الناتج الفعلي تحدث فجوة تضخمية.

7-الناتج الداخلي (المحلي):

هو عبارة عن القيمة النقدية للبيع و الخدمات النهائية التي تحققت باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في البلد خلال السنة دون النظر إلى من يمتلكها في البلد "الاقتصاد".

بعبارة أخرى هو عبارة عن القيمة النقدية للبيع و الخدمات المنتجة في الحدود الجغرافية للبلد بغض النظر عما إذا قام بها أجانب أو مواطنون .

8-الناتج الداخلي الخامPIB:

يعتبر هذا المتغير عن القيمة النقدية لكل السلع النهائية والخدمات المنتجة في اقتصاد ما و يكون هذا التقييم مبني على أساس أسعار السوق أي أسعار حالية أو جارية.ونكتب معادلته كما يلي:

$$PIB = \sum_{j=1}^{n} Q_j \times P_j$$

9-الناتج الداخلي الصافي(PIN): كون أن السلع الرأسمالية عرضة للاهتلاك فإن الناتج الداخلي الصافي يمثل الناتج الداخلي الإجمالي مطروحا منه الاهتلاكات، و يمكن التعبير عن ذلك رياضيا كما يلي:

$$PIN = PIB - Am$$

–**أساليب التسعير:** من تعريف الناتجين الوطني الإجمالي و المحلي الإجمالي، يتبين لنا أن هناك أساليب للتسعير مستعملة في حسابهما ، هذين النوعين لا يتساويان كقاعدة عامة لسببين:

- سعر السوق يتضمن الضرائب غير المباشرة
- سعر التكلفة يتضمن الإعانات.

و يمكن الإشارة هنا إلى أن الضرائب غير المباشرة على المشروعات تضاف إلى تكليف السلع و الخدمات المباعة، و تظهر ضمن الناتج الوطني الإجمالي و الناتج الوطني الصافي بسعر السوق.

أما إذا استبعدنا الضرائب غير المباشرة نصل إلى الناتج الوطني الإجمالي أو الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج.

و بالنسبة للإعانات التي تقدمها الدولة إلى المنتجين لكي يبيعوا سلعهم بأقل من كلفتها الحقيقية، فإننا نستبعد هذه الإعانات من القيمة بسعر الكلفة للوصول إلى قيمة الناتج الوطني بسعر السوق، و للوصول إلى قيمة الناتج بسعر كلفة عناصر الإنتاج تضاف هذه الإعانات إلى سعر السوق.

و بالتالي سعر السوق لا يتضمن الإعانات و سعر التكلفة لا يتضمن الضرائب و منه نكتب:

$$\begin{cases} PIBm = PIBc + Tind - Sub \\ PIBc = PIBm - Tind + Sub \end{cases}$$

–**طرق حساب الناتج الإجمالي أو الخام:** هناك ثلاث طرق و هي:

- **طريقة الإنتاج:** تتمثل في التقييم النقدي وبأسعار حالية سوقية لمختلف السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد بلد ما ونشير إلى وجوب الحذر من تكرار الحسابات و الازدواجية، من خلال تفادي استخدام السلع نصف المصنعة و الوسيطة، و هناك طريقتين لحساب الناتج المحلي هما طريقة المنتج النهائي و طريقة القيمة المضافة.

أ/طريقة المنتج النهائي:

الفكرة الأساسية التي يقوم عليها حساب الناتج الوطني هي المجتمع الذي يقوم بإنتاج السلع، و عندما يتم إنتاج هذه السلع تعطي قيمة نقدية، أي تُقَوَّم بالأسعار الجارية؛

فكل سلعة من السلع التي أنتجت في المجتمع تعطي قيمة نقدية، ثم يتم جمع هذه القيم النقدية في النهاية مجموع هذه السلع. فالناتج يقدر بقيمة نقدية خلال سنة معينة مثلا.

تقوم هذه الطريقة على أساس حساب جميع المنتجات النهائية التي لا تستعمل على الإطلاق في إنتاج منتجات أخرى خلال فترة زمنية محددة (سنة).

و لكن هذه الطريقة تجد صعوبة في التمييز بين المنتجات و السلع النهائية و الوسيطية و خاصة بالنسبة للخدمات. و رغم ذلك يفضل إبتلاعها في البلدان النامية:

$$PIB = \sum_{j=1}^{n} Q_j \times P_j$$

ب/ طريقة القيمة المضافة:

تقوم هذه الطريقة على أساس حساب القيمة أو الزيادة التي يضيفها كل قطاع في عملية الإنتاج إلى ما يستخدمه من مستلزمات الإنتاج التي يحصل عليها من قطاعات أخرى التي تسبقه في الخط الإنتاجي ثم يلي ذلك تجميع هذه الزيادات بالنسبة لجميع القطاعات لتحصل على القيمة المضافة الإجمالية (الكلية).

و القيمة المضافة هي عبارة عن الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي و الاستهلاكات (الاستخدامات) الوسيطية.

$$\mathrm{PIB} = \mathrm{VA} + \mathrm{TVA} + \mathrm{DT/I}$$

حيث:

VA : القيمة المضافة.

TVA : الرسم على القيمة المضافة.

DT/I : حقوق الضرائب على الواردات (حقوق و رسوم جمركية).

و يمكن حساب القيمة المضافة كما يلي:

$$VA = \sum VA_j = \sum_{j=1}^{n} (Pt_j - Ct_j)$$

حيث: Ptj:الناتج الكلي، Ctj: الاستخدامات الكلية.

مثال:

بافتراض أن الجزائر أنتجت قمحا قيمته 600 ألف دينار جزائري، و قد تم تحويل هذا القمح إلى دقيق بلغت قيمته 870 ألف، أُدخل ما قيمته 300 ألف من الدقيق في صنع الخبز، و تم بيع ما قيمته 400 ألف إلى مصنع الحلويات، أما الباقي فتم بيعه في الأسواق.

قام مصنع الخبز ببيع ما أنتجه من خبز في السوق بمبلغ 680 ألف، بينما باع مصنع الحلويات إنتاجه من الحلويات بمبلغ 700 ألف دينار جزائري .

المطلوب: حساب الناتج الوطني الإجمالي بطريقة الناتج مع الأخذ بأسلوب المنتج النهائي و القيمة المضافة.

الحل: حساب الناتج الوطني الإجمالي بطريقة الناتج:

أ\ طريقة المنتج النهائي:

المنتجات النهائية في المثال هي:

دقيق بيع في الأسواق 170 ألف + الخبز بيع في الأسواق 680 ألف + الحلويات بيع في الأسواق 700 ألف = 170 + 680 + 700 = 1550 ألف دينار جزائري $PNB = 1550.\ 10^3 DZ$

ب\ طريقة القيمة المضافة:

مراحل الإنتاج	الإنتاج	السلع الوسيطة	القيمة المضافة
الأراضي قمح	600 ألف	-	600
تحويل دقيق	870 ألف	600 ألف	270
تحويل خبز	680 ألف	300 ألف	380
تحويل حلويات	700 ألف	400 ألف	300
$PNB=1500\ .10^3$			1550

- **طريقة الدخل:** هناك تقابل بين الناتج و الدخل من جهة أخرى فحيثما يكون إنتاج لسلع و خدمات تكون هناك قيمة مضافة إجمالية، و يكون هناك عوائد لعوامل الإنتاج.

و يعرف الدخل المحلي لاقتصاد ما على أنه مجموع الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع مقابل مساهمتهم في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة سنة في الغالب.

أو بعبارة أخرى أنه يمثل مجموع دخول الأفراد أو عوائد أصحاب عناصر الإنتاج المتمثلة في " الربح و الأجور و الريوع و الفوائد". و يمكن أن نكتب هذا رياضيا كما يلي:

$$RI = W + \pi + R + i$$

- **طريقة الإنفاق:** تستند هذه الطريقة على إضافة كل النفقات على السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال سنة مقومة بأسعار السوق، أي احتساب جميع ما أنفق على المنتجات النهائية المباعة إلى الأفراد و المشاريع لاستعمالها النهائي إما كسلع استهلاكية أو سلع إنتاجية.

فالدخل الذي يحصل عليه الأفراد من نصيبهم في الناتج المحلي لابد أن ينفق جزء منه على استهلاك السلع و الخدمات و الجزء الآخر الذي لم ينفق على السلع والخدمات فإنه يذهب إلى الادخار و بالتالي يوجه نحو الاستثمار.

و تتضمن طريقة حساب الناتج بطريقة الإنفاق جميع السلع و الخدمات النهائية المباعة إلى مختلف القطاعات و المؤسسات الإنتاجية، المستهلكين و الحكومة و العالم الخارجي.

فالمنتجات النهائية هي منتجات لا تستخدم في إنتاج منتجات أخرى بل تستخدم من طرف المستهلك النهائي الذي يستعملها إما للاستهلاك المترلي (C) أو الاستثمار (I) أو الاستهلاك الحكومي (G) أو التصدير (X).

و نكتب: $PIB + M = C + I + G + X$

تسمى هذه العلاقة بميزان المنتجات حيث أن ما يستخدم من المنتجات يساوي تماما ما هو متوفر و متاح منها أي: أن المتاح هو الناتج المحلي $PIB = \sum Q.P$ مضافا إليه المنتجات المستوردة (الواردات M)، و المستخدم هو $X + G + I + C$

و إذا نقلنا M إلى الطرف الآخر تصبح المعادلة من الشكل:

$$PIB = C + I + G + X - M$$

يمكن تسمية ($X - M$) بصافي الصادرات. $NX = X - M$

4-الأرقام القياسية للأسعار

إذا كانت القيمة النقدية للناتج المقومة بالأسعار الجارية تختلف بين سنة و أخرى علما أن كمية ما أنتج من سلع و خدمات لم تختلف بل هي متساوية في كلتا السنتين.

نطرح السؤال هنا: لماذا ارتفعت قيمة الناتج الوطني في سنة ما عما كانت عليه في سنة سابقة؟
السبب هو ارتفاع الأسعار و الذي عمل على زيادة الناتج زيادة اسمية نقدية و ليست حقيقية.
هنا نجد أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار(التضخم) و كذا الانخفاض في المستوى العام للأسعار (الانكماش) يُعقِّدان قياس الناتج الوطني، و للتغلب على مشكلة تغيرات الأسعار و تأثيرها على قيمة الناتج الوطني فإننا نقوم باستخدام ما يعرف ب **الأرقام القياسية للأسعار.**

- **تعريفها:**

هي الأرقام التي تقيس التغير في الأسعار خلال فترة زمنية معينة بهدف رصد التغيرات في أسعار السلع المختلفة و تقدير تلك التغيرات في المتوسط خلال فترة زمنية معينة.

رياضيا: الرقم القياسي للأسعار $= 100.\frac{\text{السعر في سنة المقارنة}}{\text{السعر في سنة}}$

- **الناتج المحلي الحقيقي و الاسمي:**

تستخدم هذه التسمية في التفريق بين المتغيرات الاسمية و الحقيقية؛ فالمتغيرات الاسمية تكون في الأساس مقومة بالأسعار الآنية بينما المتغيرات الحقيقية تكون مقومة بأسعار سنة الأساس؛ و لذلك فالناتج الداخلي الإجمالي يعبر عن التطور الفيزيائي لهذا التغير حيث يكون معزولا عن أثر الأسعار؛

نحصل على القيمة الحقيقية للناتج الوطني بقسمة الناتج الاسمي على الرقم القياسي للأسعار أي:

$$PNBr = \frac{PNBn}{IP}.100$$

- **مثال توضيحي:** لدينا سلعتين Aو B و الكميات المنتجة منها بأسعار مختلفة لسنوات مختلفة:

السلعة	PIB n 2000	PIB n2011	PIB r 2011
A	50×15000دج	60×20000دج	50×20000دج
B	40×50000دج	50×60000دج	40×60000دج
PIB	2750000دج	4200000دج	3400000دج

إن الارتفاع المسجل في PIB 2011 يرجع إلى أمرين الأول ناتج عن التطور الطفيف في الكميات المنتجة والثاني ناتج عن الارتفاع في مستويات الأسعار(تضخم). فارتفاع PIB 2011 بنسبة 53% يعكس أثر الخداع النقدي؛ بينما لم يسجل في الواقع سوى ارتفاع بنسبة 24% .

و تم احتساب النسبة كما يلي: $r1 = \frac{420-275}{275} = 1.53$ $r2 = \frac{340-275}{275} = 1.23$

هذا يؤدي بنا إلى دراسة **مؤشرات الأسعار**

تكمن أهمية مؤشرات الأسعار في حساب القيم الحقيقة للمتغيرات الاقتصادية وبالتالي حساب أو تقدير التطور الفيزيائي لهذه المتغيرات من خلال إزالة أثر الخداع النقدي (التضخم). و يمكن حساب مؤشر الأسعار وفق العلاقتين التاليتين:

- **مكمش أسعار الناتج المحلي(مثبط) Deflation**: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المستخدمة في حساب معدلات التضخم و هو معطى بالعلاقة الرياضية التالية: $Def(t) = \frac{PIB\ n}{PIB\ r}$

أي : الناتج المحلي الإجمالي بالأرقام الاسمية مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي بالأرقام الحقيقية، و يتميز هذا المؤشر عن المؤشرات الأخرى في كونه سهل الحساب و يشتمل على كافة نشاطات الاقتصاد الوطني.

يعرف هذا المؤشر أيضا باسم مؤشر باش **Index de Pache**

و يكتب رياضيا كما يلي:

$$Pache = \frac{\sum_{i=1}^{n} P_t^i Q_t^i}{\sum_{i=1}^{n} P\ {}_0^i\ Q_t^i}$$

حيثi: تمثل عدد السلع و الخدمات من 1إلى n،

P_t: يمثل سعر السلعة في سنة المقارنة t،

P_{t0}: يمثل سعر السلعة في سنة الأساس.

Qt: يمثل كمية السلعة في السنة الحالية.

- **مؤشر أسعار الاستهلاك(الرقم القياسي لأسعار المستهلك):CPI**

يعطي هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$CIP = \frac{\sum_{i=1}^{n} P_t^i Q_0^i}{\sum_{i=1}^{n} P\ {}_0^i Q_0^i}$$

يقيس مقدار التغير الحاصل في أسعار المواد الاستهلاكية مع الأخذ بكمية تلك السلع في سنة الأساس.

و يطلق على هذا المؤشر تسمية مؤشر لاسبير **index de laspeyres**

- **مثال توضيحي:**

في مجتمع ما ينتج سلعة واحدة فقط أكمل بيانات الجدول التالي بحساب الرقم القياسي للأسعار و الناتج الوطني النقدي (الاسمي) و الحقيقي مع التوضيح.

السنوات	كمية الإنتاج	سعر الإنتاج	الناتج الوطني	الرقم القياسي	الناتج الوطني الحقيقي
2000	200	10	2000	1	2000
2016	200	11	2200	1.1	2420

نلاحظ: أن الناتج الوطني لسنة 2000 كان 2000 و ارتفع سنة 2016 إلى 2200 رغم أن كمية الإنتاج هي نفسها و السبب راجع إلى ارتفاع في الأسعار من 10 إلى 11دينار و لكن إذا أردنا المقارنة بين الناتج الوطني في العامين 2000 و 2016 فلا بد من استبعاد أثر تغير الأسعار بالحصول على الناتج الوطني الحقيقي أو ما يسمى الناتج الوطني المقوم بالأسعار الثابتة:

الناتج الوطني الحقيقي ل 2000 = (200 × 10) ÷ 1 = 2000 دينار.

الناتج الوطني الحقيقي ل 2016 = (200 × 11) ÷ .11 = 2420 دينار.

كيف تم إيجاد 1,1 :

$$\text{الرقم القياسي للأسعار} = \frac{\text{سعر الأسلق الحالية}}{\text{سعر سنة}} \times 100 = \frac{11}{10} \times 100 = \%1.1$$

نلاحظ أن الناتج الوطني الحقيقي ل 2016 ارتفع بمقدار (420) دينار:
(2420 – 2000 = 420) ؛
بينما يعكس الناتج الرقمي زيادة مقدارها 200 دينار جزائري.

5- الدخل الوطني:RN

قد أصبحت الدول تهتم كثيرا بتقديرات الدخل الوطني، و كيفية توزيعه لما له من مدلولات اقتصادية هامة في مجالات الرفاهية الاقتصادية بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيها عند وضع السياسات الاقتصادية.
و هكذا فالدخل الوطني يقيس من جهة نظر مالكي عوامل الإنتاج، الدخول التي تعود عليهم كعوائد خدمات عناصر الإنتاج التي يملكونها، مقابل إسهامها في العمليات الإنتاجية، و من جهة نظر المنتجين و رجال الأعمال فإنه يقيس تكاليف العمليات الإنتاجية لديهم أو إيرادات السلع و الخدمات التي أنتجوها لاستخدام هذه الموارد، بعبارة رياضية نكتب:

$$RN = PNN_c = Y_w + Y_i + Y + Y_R$$

فالدخل الوطني هو عبارة عن قيمة ما يحصل عليه المجتمع من إيرادات نتيجة النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة عادة سنة،
أو هو مجموع الدخول المدفوعة أو الموزعة على عوامل الإنتاج نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية سواء حصلوا عليها عاجلا أو آجلا.
من خلال هذا التعريف يتضح لنا بأن الدخل الوطني الإجمالي يتضمن كافة الدخول التي يحصل عليها عوامل الإنتاج حتى تلك الدخول التي تكتسب و لا تدفع لأصحابها، مثل الأرباح الموزعة و غيرها، و هكذا يمكننا أن نلاحظ أن الناتج الوطني الإجمالي و الدخل الوطني الإجمالي ما هما إلا وجهان لعملة واحدة، بحيث أنهما متساويان في القيمة النقدية في أي فترة من الفترات الزمنية.
فالدخل الوطني يُنظر إليه من زاوية اكتسابه و الناتج الوطني يُنظر إليه من زاوية إنتاجه.

و كما ميزنا بين الناتج الوطني و الناتج المحلي يمكننا التمييز بين الدخل الوطني و الدخل المحلي.

كما يعتبر الدخل الوطني من أهم المؤشرات للنشاط الاقتصادي لأي مجتمع لأنه يعكس فعالية جميع أوجه هذا النشاط و المفهوم الوطني للدخل يشير إلى الدخل المكتسب في البلد، بصرف النظر عن المكان الذي تحقق فيه النشاط الاقتصادي.

أي أنه عبارة عن مجموع عوائد الأفراد المواطنون الذين ساهموا في تحقيق الناتج الوطني من خلال امتلاكهم لعناصر الإنتاج خلال السنة.

و نجد في الدخل الوطني العديد من المصطلحات و المتغيرات مثله مثل الناتج الوطني حيث نجد الدخل الوطني الإجمالي و الدخل الوطني الصافي، ونجد الدخل الوطني الحقيقي و الدخل الوطني الاسمي، و نجد الدخل المحلي و الشخصي و المتاح.

- **الدخل الوطني الإجمالي:RNB**

هو عبارة عن مجموع العوائد المكتسبة للأفراد المواطنون نتيجة المساهمة في العمليات الإنتاجية، خلال فترة زمنية معينة (سنة)، حيث يمكن إضافة صافي الدخول الناجمة عن العمالة المحلية الموجودة في الخارج للحصول على الدخل الوطني الإجمالي ، و منه فقيمة الناتج بعد استخدام توليفة مناسبة من عناصر الإنتاج (العمالة، الأرض، التنظيم، رأس المال) هي عبارة عن طرح قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة البضائع والخدمات المنتجة، توزيع قيمة هذا الناتج على عوامل الإنتاج لقاء مساهمتها في العملية الإنتاجية كما يلي:

$$Y = W + i + R + \pi + \Delta SR$$

حيث:y:هو عبارة عن الناتج الداخلي الخام لأسعار عناصر الإنتاج.

W: هي الأجور وهي عائد ومقابل العمل، π : هي الأرباح عائد ومقابل التنظيم

i: هي الفوائد عوائد مقابل رأس المال، R: هي الريوع عائد و مقابل الأرض

ΔSR: صافي عوائد عوامل الإنتاج.

إن إضافة الضرائب غير المباشرة و الاهتلاكات و بإهمال الإعانات، إلى هذه القيمة نحصل على الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق.

نكتب رياضيا:

$$RNB = (W + I + R + \pi) + \Delta SR + Tind + Am = PNBm$$

و الجدول يبين الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه في اقتصاد دولة ما خلال سنة معينة، الوحدة: بليون دولار

عوامل الإنتاج	عوائد عوامل الإنتاج	توزيع PIB	نسبة كل عائد من PIB
العمل	الأجور W	3506	74.5%
الأرض	الريوع R	398	8.4%
رأس المال	الفائدة i	382	8.1%
التنظيم	الأرباح	419	8.9%
المجموع	PIB	4705	100%

- **الدخل المحلي**: هو عبارة عن مجموع العوائد المكتسبة نتيجة المساهمة في العمليات الإنتاجية، و هذه العوائد تنقسم إلى أربع أقسام أساسية هي:

- عوائد العمل: الأجور و التأمينات الاجتماعية. " w "
- عوائد رأس المال: الفوائـــــــــد "i "
- عوائد الأراضي و المباني: كالذيوع و الإيجارات. " R "
- عوائد التنظيم: الأربـــــــــــــاح. "π "

عوائد العمل: الأجور والمرتبات" W":و هو كل ما يحصل عليه العامل مقابل خدماته الذهنية و الجسدية، إضافة إلى ما يحصل عليه من مكافآت و حوافز و تعويضات أو عمولات و هدايا ، و كذا مساهمات في التأمين الاجتماعي التي يدفعها أصحاب العمل التي تعد جزءا من الأجر الكلي.

ملاحظة: مدفوعات الضمان الاجتماعي التي تدفعها الحكومة للمسنين و ذوي العاهات لا تدخل ضمن الأجور.

عوائد رأس المال: الفوائد "i": هي العائد الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة لعملية الإقراض ولا تدخل الفوائد المدفوعة من طرف المستهلكين لهذا نأخذ صافي الفائدة وهو الفرق بين الفوائد المدفوعة والمقبوضة.

عوائد الأراضي و المباني: كالريوع والإيجارات " R":يحصل عليه ملاك الأراضي مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية وهو يشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن أو المحلات التجارية بالإضافة إلى قيمة تقديرية للمساكن التي يسكنها أصحابها.

عوائد التنظيم: الأرباح "ΠΠ"ينقسم إلى قسمين:

دخول الملاك: دخل الملكية هو عبارة عن الدخل من نشاط مؤسسة فردية أو بسيطة.

أرباح الشركات: هي الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة ويتم توزيعها على النحو التالي:

أرباح الأسهم: أرباح موزعة: هي جزء من الأرباح يوزع على المساهمين في الشركة.

أرباح محتجزة: أرباح غير موزعة: هي جزء من الأرباح يبقى في خزينة الشركة لمواجهة أي التزامات.

ضرائب على الأرباح: هي جزء تدفعه الشركات للحكومة في صورة ضرائب.

و **الدخل المحلي** أيضا:هو عبارة عن مجموع العوائد المكتسبة التي تحصل عليها عناصر الإنتاج المتواجدة في الرقعة الجغرافية للبلد بغض النظر عن من يملكها مواطنون محليون أو أجانب خلال السنة ونكتب:

$$\mathrm{RI} = \mathrm{RN} - \Delta\mathrm{SR}.$$

- **الدخل الوطني الصافي$\mathbf{RNN}$**: هو عبارة عن الدخل الوطني مطروحا منه مخصصات الاهتلاكات في رأس المال، و نكتب رياضيا:

$$RNN = RNB - Am$$

يمكن أن نستنتج معادلة رياضية شهيرة نستخدمها في تمارين حسابات الناتج الوطني كما يلي:

$$RN = PNNc$$

كيف توصلنا إلى هذه المعادلة؟

لدينا: $\mathrm{RNB} = \mathrm{RIB} + \Delta\mathrm{SR}$

$$\mathrm{RNB} = (\mathrm{w} + \mathrm{i} + \pi + \mathrm{R}) + \Delta\mathrm{SR} + \mathrm{Tind} + \mathrm{Am} = \mathrm{PNBm}$$

$$PNBm - Tind - Am - \Delta SR = PNNc$$

$$RN = PNNc$$

و يمكن التمييز بين الدخل الاسمي أو النقدي و الدخل الحقيقي، حيث تظهر هذه المشكلة نتيجة تغير مستويات الأسعار بين سنة و أخرى.

- **الدخل الوطني الاسمي:$\mathbf{RN_{NO}}$**.هو عبارة عن مجموع الدخول النقدية التي يكتسبها الأفراد المواطنون سواء كانوا داخل البلد أو خارجه خلال سنة معينة. و نكتب الصيغة الرياضية كما يلي:

$$RNno = RN$$

- **الدخل الوطني الحقيقي:** $\mathbf{RN_R}$. هو عبارة عن مجموع الكميات للسلع و الخدمات التي يستطيع الحصول عليها في حدود مداخيلهم الاسمية.

فالأفراد يستلمون دخولهم في صورة وحدات نقدية و من ثم يتصرفون بها للحصول على احتياجاتهم من السلع و الخدمات. ومن السهل أن توضح أن أهمية ما يكسبه الفرد من دخل لا تكون في عدد الوحدات النقدية بل في كمية السلع و الخدمات التي يمكن أن يحصل عليها الفرد من إنفاقه دخله النقدي، و بالتالي نستنتج أن الدخل الحقيقي للفرد يتحدد بمقدار دخله النقدي و أسعار السلع و الخدمات التي يحصل عليها بدخله النقدي.

مثال: أن دخل الفرد الحقيقي لشخص ما ينخفض رغم ارتفاع دخله النقدي إذا كانت نسبة الزيادة في الأسعار أكبر من نسبة الزيادة في الدخل النقدي و العكس صحيح، و بنفس الأسلوب يمكن أن نميز بين الدخل المحلي الاسمي و الدخل المحلي الحقيقي.

و بذلك نرى أن الدخل الوطني النقدي قد يتغير بنسبة معينة بينما يتغير الدخل الوطني الحقيقي بنسبة أقل أو قد يبقى ثابتا، و ذلك تبعا لظروف تغير المستوى العام للأسعار، معنى ذلك يمكننا الوصول إلى الدخل الوطني الحقيقي باستخدام العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{الدخل الوطني الحقيقي} = \frac{\text{الدخل الوطني النقدي}}{\text{الرقم القياسي}} \times 100$$

أي أن:

$$100 \times \frac{RNno}{\text{IP}} = \text{RNr}$$

هذه الطريقة تؤدي إلى إزالة أثر تغيرات الأسعار من بيانات الدخل الوطني، مما يجعلها صالحة للمقارنة الزمنية، عندئذ يمكننا قياس النمو الحقيقي للاقتصاد الوطني بمعرفة مقدار الكميات المنتجة من السلع و الخدمات النهائية، أو ما يمكن تسميته بالناتج الوطني الحقيقي، و الذي يتطابق مع الدخل الوطني الحقيقي و ليس بمعرفة الدخل الوطني النقدي.

- **الدخل الشخصي$\mathbf{RP}$:**

هو عبارة عن تلك الأجزاء المكونة للدخول المكتسبة و التي يستلمونها فعلا، لهذا يسمى بالدخل المستلم فعلا؛ ليس بالضرورة تساوي الدخول المكتسبة مع الدخول المستلمة ، فهناك بعض الدخول التي يكتسبها الأفراد مقابل مساهماتهم في العمليات الإنتاجية و لكنهم لا يستلمونها، إذ أنها تخصم و تقتطع من هذه

الدخول بعض المبالغ للأسباب المختلفة مثل:الأرباح غير الموزعة ، أو الأرباح المحتجزة لدى الشركات ، أو الضرائب على أرباح الشركات، أقساط التأمين الاجتماعي، كما أن هناك دخول يحصل عليها الأفراد دون مساهمتهم في النشاط الاقتصادي و هي تأخذ أشكالا مختلفة مثل المدفوعات التحويلية من الحكومة إلى الأفراد، و المدفوعات التحويلية من العالم الخارجي إلى الأفراد.

أي بمعنى للحصول على معادلة الدخل الشخصي يجب استبعاد العناصر التي لم يحصل عليها الأفراد فعلا من دخولهم المكتسبة مقابل المساهمة في العملية الإنتاجية كما يجب إضافة العناصر التي استلمت دون أن يقابلها مساهمة في الإنتاج ، و عليه يمكن كتابة معادلة الدخل الشخصي كما يلي:

$$RP = RN - (SB + TC + TS) + (TRG + TRE)$$

حيث:SB : هي أرباح غير موزعة.

TC: هي ضرائب على الأرباح.

TS: هي أقساط التامين الاجتماعي،

TRG: مدفوعات تحويلية من الحكومة.

TRE: مدفوعات تحويلية من العالم الخارجي.

- **الدخل المتاحRD(الممكن التصرف فيه):**

هو عبارة عن الدخل الذي يستطيع الأفراد التصرف به أو الإنفاق منه للحصول على الاستهلاك"سلع و خدمات" و ادخار الجزء المتبقي، أي هو عبارة عن الدخل الشخصي بعد دفع الضرائب المباشرة Td، و تقديم بعض المدفوعات التحويلية من الأفراد إلى أطراف أخرى TR_P ، و نكتب

$RD = RP - Td - TRp$ ، و، $RD = Yd = C + S$

ملاحظات:

– من بين الضرائب المباشرة نجد؛ ضريبة على الدخل IRG، أو ضريبة على المداخيل الشخصية، ضريبة العقار، رسوم السيارة ...الخ

– الاستثمار الاحلالي: يسمى أيضا الاهتلاك، الإندثارت، استهلاك رأس المال

– الادخار: الادخار الشخصي، ادخار العائلات.

– ادخار المؤسسات: أرباح لدي المؤسسة محتجزة أو غير موزعة: أرباح غير موزعة.

– من بين الضرائب غير المباشرة نذكر ضرائب على الاستهلاك، ضرائب على المبيعات.

– مدفوعات الضمان الاجتماعي هي مدفوعات تدفعها الدولة للأفراد TR_G.

– مساهمات الضمان الاجتماعي هي مساهمات من الأفراد T_S أو ضرائب علي التأمين الاجتماعي.

- **مثال عن طريقة الدخول:**

ليكن لدينا معطيات اقتصاد ما بمليون دولار:

الأجور و المرتبات	400	أرباح موزعة	260
الربوع	300	أرباح محتجزة	190
الفوائد	90	ضرائب علي الأرباح	120
دخل الملاك	200	ضرائب غير مباشرة	120
إهتلاك رأس لمال	60	إعانات الإنتاج	50

المطلوب: حساب الناتج الوطني الإجمالي بطريقة الدخول:

الحل:

$$PNB = RNB$$

$$RNB = RN + Tind + Am - Sub$$

$$= \sum (w + i + R + \pi) + Tind + Am - Sub$$

$$= (400 + 90 + 300 + [200 + 600 + 190 + 120]) + 120 + 60 - 50$$

$$= 1560 + 180 - 50$$

$$PNB = 1690.106\ \$$$

6- الإنفاق الوطني DN:

إن الإنفاق الكلي هو عبارة عن الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية ولتكن سنة، ولتقدير وفق هذه الطريقة للناتج الوطني الإجمالي يمكن جمع حجم إنفاق أو طلب مختلف القطاعات الاقتصادية أي:

الدخل الوطني الإجمالي هو الإنفاق الاستهلاكي مضافا إليه الإنفاق الاستثماري مضافا إليه الإنفاق الحكومي مضافا إليه الصادرات مطروحا منه الواردات و يمكن صياغة ذلك رياضيا كما يلي:

$$Y=C+I+G+X-M$$

- **الإنفاق الوطني الإجمالي:** هو عبارة عن ما يتيم إنفاقه للحصول على السلع و الخدمات النهائية في البلاد خلال السنة، أي هو عبارة عن الإنفاق الذي تقوم به، القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني و المحصورة في القطاعات التالية:

قطاع العائلات (القطاع الأسري)، قطاع الأعمال (المؤسسات)، القطاع الحكومي، القطاع الخارجي.

– ترتب علي القطاع الأول ما يسمى بالإنفاق الاستهلاكي و هو عبارة عن إنفاق خاص على السلع و الخدمات الاستهلاكية.

– يترتب على القطاع الأعمال ما يسمى بالإنفاق الاستثماري و هو عبارة عن إنفاق خاص على السلع و الخدمات الاستثمارية.

– يترتب على القطاع الحكومة ما يسمى بالإنفاق الحكومي و هو عبارة عن إنفاق عام على السلع و الخدمات، الاستهلاكية و الاستثمارية معا.

– يترتب على القطاع الخارجي ما يسمى بصافي الإنفاق الأجنبي و هو عبارة عن إنفاق عام و خاص على السلع و الخدمات الاستهلاكية و الاستثمارية و نكتب:

$$DN = C + I + G + ON$$

$$ON = XN + \Delta SR$$

$$XN = X - M$$

$$\Delta SR = SR1 - SR2$$

و عند التكلم عن إنفاق اقتصاد دولة ما فهناك معنين لذلك هما المحلي و الوطني.

فالإنفاق الوطني هو عبارة عن مجمل الإنفاق الذي يتم بواسطة الأفراد المواطنون خلال السنة.

$$DN = DNB = C + I + G + ON$$

– **الإنفاق المحلي الإجمالي**: فهو عبارة عن مجمل الإنفاق الذي يتم في الرقعة الجغرافية للدولة بغض النظر عن من يقوم به أفراد مواطنون أو أجانب خلال السنة و نكتب الصيغة الرياضية كما يلي:

$$DIB = C + I + G + ON - \Delta SR$$

$$DIB = C + I + G + XN$$

- **الإنفاق الاستهلاكي C**: هو مجموع القيم النقدية للسلع النهائية و الخدمات التي يستهلكها الأفراد، و يشمل على كل ما ينفقه القطاع العائلي من سلع معمرة كشراء سيارة أو ثلاجة أو أثاث و غيره، وسلع غير معمرة كمختلف السلع الاستهلاكية هذا بالإضافة إلى الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب و المعلم و المهندس...إلخ.
- **الاتفاق الاستثماري I**: هو مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج سلع و خدمات نهائية بواسطة القطاع الخاص. إي انه إنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال و الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، و يتضمن ما يلي:

- الشراء النهائي للمعدات و الأدوات و الآلات.
- جميع الإنشاءات من مباني سكنية و مصانع و مراكز تجارية : نتساءل لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية استثمار و ليس استهلاك؟

الجواب: في كون المباني عبارة عن سلع رأسمالية تدر عائدا بتأخيرها مثلا.

- التغير في المخزون: و يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية و وسيطة و سلع نهائية بالإضافة إلى أن المخزون جزء من الناتج لا بد من إضافته عند حساب الناتج الوطني الإجمالي و السحب من المخزون جزء من إنتاج الفترة السابقة لذا يجب طرحه.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن الإنفاق الاستثماري لا يشتمل على تحويل الأصول المالية السائلة و الأوراق النقدية من أسهم و خلافه و كذا الأصول المستعملة الملموسة (إعادة بيع سلع مستعملة)

و عليه: و يقصد بالإنفاق الاستثمار ي اجمالي الاستثمار و ليس الصافي و الفرق بينهما هو قيمة رأس المال المهتلك أي الاهتلاكات و نكتب: $IN = I - Am$

- **الإنفاق الحكومي G**:

يتمثل الإنفاق الحكومي في مجموع القيم النقدية للسلع و الخدمات الاستهلاكية و الاستثمارية التي تشترها الحكومة، و تشتمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة و خدمات، إضافة إلى نفقتها على بناء المدارس و المستشفيات و الطرق...الخ.

أما المدفوعات التحولية TR : فهي لا تمثل مساهمة من المنتفعين بها في الناتج و لا فكر إلى إنتاج جاري فهي لا تدخل ضمن الإنفاق الحكومي.

- **إنفاق العالم الخارجي: (صافي التعاملات الخارجية):XN**

هو صافي الصادرات أي الصادرات مطروحا منها الواردات؛ ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك كله محليا بل يرسل جزء منه إلى الخارج بصورة صادرات يحصل عليها الأجانب مقابل إنفاق من الخارج يضاف إلى الناتج الوطني للدولة.

من ناحية أخرى تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من أنفاقها للحصول على واردات من سلع و صدمات منتجة في الخارج و على ذلك فكل ما تستورده و تنفقه الدولة في الخارج هو جزء يجب طرحه من الناتج الوطني لأنه إنفاق لا يقابله إنتاج محلي، و عليه يحسب الناتج بطريقة الإنفاق كما يلي:

$$PIB = C + I + G + X - M$$

$$PIN = C + (I - Am) + G + X - M$$

$$IN = I - Am$$

- **مثال** ليكن لدينا معطيات اقتصاد بمليون دولار:

الاستهلاك الخاص 740 ، الاستثمار الصافي 240 ، الاه تلاك 60 ، الإنفاق الحكومي 560 ، الصادرات 260 ، الواردات 170.

المطلوب: حساب الناتج الوطني الإجمالي بطريقة الإنفاق.

الحل:

$$PNB = C + I + G + X - M + \Delta SR$$
$$= 740 + (240 + 60) + 560 + 260 - 170$$
$$= 1860 - 170$$
$$PNB = 1690.106\ \$$$

7-مثال شامل:

في دولة ما تقوم بإنتاج سلعة واحدة فقط كانت بيانات حسابات الدخل الوطني علي النحو التالي (مليون $).

كمية الإنتاج مليون واحدة 5، سعر الوحدة 120، انفاق العائلات 200، اجور و مرتبات 170، استثمار اجمالي 180، ضرائب غير مباشرة 40، اعانات الانتاج 30، أرباح محتجزة 50، ضرائب علي الارباح 20، أرباح موزعة 80، نفقات الحكومة 200، اهتلاك رأس المال 20، صادرات 120، واردات 100، ربوع 90، فوائد 70، دخل الملاك 90.

المطلوب حساب الناتج الوطني الاجمالي بثلاث طرق:

الحل:

طريقة الانتاج: (المنتج النهائي):

$$PNB = \sum Q \times P = 5 \times 120$$
$$PNB = 600.106\ \$$$

طريقة الدخول:

$$PNB = RNB = RN + Tind + Am - Sub$$

$$= \sum (w + I + \pi + R) + Tind + Am - Sub$$

$$= [170 + 70 + (90 + 50 + 20 + 80) + 90] + 40 + 20 - 30$$
$$= 390 + 180 + 30 = 390 + 210$$

$$RNB = 600.106\ \$$$

ج) طريقة الإنفاق:

$$PNB = DNB$$

$$DNB = C + I + G + X - M + \Delta SR$$

$$= 200 + 180 + 200 + 120 - 100 = 700 - 100$$

$$PNB = 600.106\ \$$$

نلاحظ أن : $PNB = RNB = DNB$

8-أسئلة و أجوبة مقترحة:

السؤال الأول: ما هو الفرق بين الناتج الوطني الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي؟

الجواب: الفرق هو صافي عوائد عوامل الإنتاج.

السؤال الثاني: ما هو الفرق بين الناتج الوطني الإجمالي و الناتج الوطني الصافي؟

الجواب: الفرق هو مخصصات الاهتلاك.

السؤال الثالث: ما هو الفرق بين الناتج الوطني الاسمي و الناتج الوطني الحقيقي؟

الجواب: الفرق هو الرقم القياسي للأسعار.

السؤال الرابع: ما هو الفرق بين الدخل الوطني و الدخل الشخصي؟

الجواب: الفرق هو الدخل الوطني هو الدخل المكتسب بينما الدخل الشخصي هو الدخل المستلم فعلا.

السؤال الخامس: ما هو الفرق بين الدخل الشخصي و الدخل المتاح؟

الجواب: الفرق هو الدخل الشخصي هو المستلم فعلا و المتاح هو الممكن التصرف فيه.

3

الفصل الثالث: التحليل الاقتصادي الكلاسيكي

1-تمهيد
2-الأفكار التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية
3-مبادئ النظرية الكلاسيكية
4-فرضيات التحليل الكلاسيكي
5-التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك
5-1-التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك
5-2-التوازن في سوق النقود عند الكلاسيك
5-3-التوازن في سوق السلع و الخدمات عند الكلاسيك
6-تقييم النظرية الكلاسيكية
7-أسئلة و أجوبة مقترحة

1-تمهيد:

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في النصف الثاني من القرن 18م، لم تكن هناك نظريات اقتصادية كلية تحليلية من الناحية المنهجية و العلمية بل كانت عبارة عن آراء و نظريات كتطور طبيعي للفكر التجاري الطبيعي.

بعد أزمة 1929 ظهر من ناحية تاريخ الفكر الاقتصادي تحليل اقتصادي يسمى بالنموذج الكلاسيكي. لذا ليس من المنطقي أو من الدقة البحث أو الحديث عن النظريات الاقتصادية الكلية لدى الكلاسيك.

نظرا لاهتمام كينز بالمدرسة الكلاسيكية و لنتفاده اللاذع لأفكارها فإنه من المفيد معرفة هذه النظريات و الأفكار و تحليلها و مناقشتها، و عليه المدرسة الكلاسيكية هي مدرسة سادت قبل الثلاثينات من القرن الماضي و جميع الاقتصاديين قبل كينز هم اقتصاديون كلاسيكيون.

يرتكز التحليل الكلاسيكي على الكفاءة الاقتصادية و الإنتاج إذ نجد فترتين هما :

-فترة الكلاسيكية: من أهم الاقتصاديين آدم سميث والدي ألف كتاب سماه ثروة الأمم سنة 1776 م و دافيد ريكاردو صاحب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817 م. وكدا جون ستيوارت ميل الذي ألف كتاب أصول الاقتصاد السياسي عام 1848 م ...

-فترة النيوكلاسيك : من أهم الاقتصاديين نجد ألفريد مارشال صاحب أصول الاقتصاد عام 1920موإرفينغ فيشر صاحب نظرية الفائدة عام 1930 م، و بيجو صاحب نظرية البطالة عام 1933م.

يقصد بالنظرية الاقتصادية التقليدية تلك النظرية التي نشأت و تطورت بفضل جهود الاقتصاديين في كل من المدرستين الكلاسيكية و النيوكلاسيكية التي تبلورت فيما بعد و أصبحت تعرف باسم " نظرية كمية النقود ".

اعتبر الفكر التقليدي أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل

2-**الأفكار التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية** :قامت على فكرتين هما :

- كان يعتقد الكلاسيك أن هناك قوى ذاتية مصححة قوية أو اليد الخفية السعر كما سماها آدم سميث.
- كان يعتقد الكلاسيك أن التغييرات في الكمية المفروضة من النقود تؤثر على الأسعار و ليس على النشاطات الاقتصادية المختلفة.

3- مبادئ النظرية الكلاسيكية : هناك ستة (06) مبادئ تشكل هيكل النظرية الكلاسيكية و هي :

1 -التعريف يخلق الطلب الخاص به دائما.

2 -العرض يتجه تلقائيا نحو تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

3 -الطلب على يتحدد بناءا على المساواة بين الأجدى الحقيقي و الإنتاجية الجدية للعمل.

4 -عرض العمل يتحدد بالمساواة بين المشتقة الجدية للعمل و الأجر الحقيقي

5 -سعر الفائدة هو ثمن الادخار أو يسمى أيضا بثمن التضحية بالاستهلاك الحاضر.

6 -مرونة سعر الفائدة تؤدي تلقائيا إلى تحويل المدخرات إلى استمارات.

4- الفرضيات الكلاسيكية: لقد اعتمد الكلاسيك على العديد من الفرضيات منها :

1 -التوافق الدائم بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة : عدم التعارض بين المصلحتين.

2 -التوجيه الأمثل لموارد المجتمع الذي يعتمد على المنافسة التامة و التي تتضمن الكفاءة في تخصيص الموارد.

3 -الحرية الاقتصادية بمعنى عدم تدخل الدولة في تنظيم الاقتصادي، إذ يتحقق النمو الاقتصادي تلقائيا دون تدخل الدولة إلا في ثلاث مجالات:

- إقامة العدل – الدفاع عن إقليم الدولة – القيام بتقديم الخدمات العامة التي ينعدم فيها دافع الربح الفردي.
- الحرية الاقتصادية تبلورت في شعار "دعه يعمل دعه يمر".

4 -توازن النشاط الاقتصادي تلقائيا في ظل المنافسة التامة و اقتصاد السوق الذي تبلور في قانون المنافذ لـــ سايSay الذي ينص على " العرض يخلق الطلب المساوي له"

من وجهة نظر التقليديين هناك افتراضين أساسيين و هما:

- جهاز السعر هو المحرك أو المحفز للنشاط الاقتصادي و هو المسؤول عن تحقيق التوازن.

-لا وجود لمشكلة البطالة و لا لمشكلات التسويق.

5-التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك : ينطلق التوازن الاقتصادي الكلي للفترة القصيرة في نظر النظرية الكلاسيكية عندما يتحقق التوازن في الأسواق الثلاث و هي سوق العمل و سوق النقود و سوق السلع و الخدمات، و فيما يلي سوف ندرس التوازن في كل سوق من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي حسب النظرية التقليدية:

5-1- التوازن في سوق العمل:

سوق العمل هو سوق تباع و تعرض فيه سلعة اليد العاملة أو الجهد الجسدي المبذول من طرف العمال أو الأفراد الذين يبحثون عن مناصب عمل مقابل ملغ من المال يسمى الأجر، هذا من جهة و من جهة أخرى تشترى و تطلب تلك السلعة " اليد العاملة " من طرف أصحاب العمل أو المؤسسات أو المنتجين الذين يبحثون عن عمال يقومون بعمل ما مقابل مبلغ من المال الذي يسمى كذلك الأجر. و عليه: عند التوازن في سوق العمل يكون هناك التساوي بين الطلب على العمل وعرضه أي:

طلب العمل=عرض العمل

الراغبين في العمل=فرص العمل المتاحة

و عند نقطة التوازن يتحقق مستوى توظيف توازني يسمى بالتوظيف الكامل، و هذه الحالة لا تسمح بحدوث بطالة إجبارية، بل تسمح بالبطالة الفنية أو الاختيارية.

حيث يعود الوضع إلى نقطة التوازن كالتالي:إذا زاد الأجر عن الأجر التوازني فإن قوى السوق تدفع الأجور للانخفاض.مما يؤدي لزوال البطالة الطارئة التي حدثت نتيجة لزيادة الأجر و يعود وضع التوازن.

- **دالة الناتج:**

قبل دراسة الطلب على العمل و عرض العمل لابد من معرفة حجم الإنتاج الكلي، حيث نجد أن حجم الإنتاج الكلي في الفترة القصيرة يتحدد فقط على عنصر العمل، مع افتراض عدم تغير الموارد الطبيعية و رأس المال و المستوى التكنولوجي،...

نبدأ بأن حجم الإنتاج الكلي في الفترة القصيرة يتحدد فقط على عنصر العمل، مع افتراض عدم تغيير الموارد الطبيعية و رأس المال و المستوى التكنولوجي... إلخ

إذن هنا كعلاقة بين حجم الناتج (y) وعنصر العمل (L) و تعبر عنها: $y = f(L, k, T \dots)$

$$y = f(L), avec : f'(L) > 0$$



و كأي سوق فإن سوق العمل يتحدد فيه قوى العرض و الطلب على العمل من أجل تحديد مستويات السعر و العمل (الأجور و عدد ساعات العمل أو عدد العمال).

هناك حسب الكلاسيك فرضيتين في سوق العمل هما:

- الأسعار و الأجور تتمتع بالمرونة التامة.
- جميع المتعاملين في السوق لديهم معلومات كاملة بالأسعار و الأجور السائدة.

❖ **الطلب على العمل:**

يمثل الطلب على العمل أهمية أكبر من العرض عليه و هذا لأنه في أي اقتصاد فإن الاهتمام يكون على طلب المؤسسات على عنصر العمل أكثر من عرض العمل من طرف الأفراد.

نلاحظ أن الطلب على العمل مشتق من الطلب على السلع و الخدمات حيث أنه نعرف عدد العمال أو القوى العاملة التي تساهم في إنتاج أو تحقيق تلك الخدمات.

نجد أن الطلب على السلع و الخدمات يعكس لنا منفعة تلك السلعة المباشرة و الطلب على اليد العاملة يعكس لنا منفعة تلك السلعة و لكن بطريقة غير مباشرة، بل يعكس إنتاجية العمل.

هناك اقتصادي يدعى "كلارك" صاغ نظرية الإنتاجية الجدية للعمل حيث يتحدد الطلب على الوحدات الإنتاجية على عنصر العمل وفق عاملين هما:

- قيمة الإنتاجية الجدية للعمل.
- تكلفة استخدام عنصر العمل.

و يركز الكلاسيك على معدل الأجر الحقيقي باعتباره العامل الوحيد والأساسي و المحدد للطلب على العمل.

و هناك علاقة عكسية بين الطلب على العمل و معدل الأجر الحقيقي.

إذن رياضيا : التكاليف – الإيرادات = هدف المؤسسة.

$$Max\ \pi = RTl - CTl$$
$$Max\ \pi = P.y - W.L$$

عنصر العمل × الأجر الاسمي – الناتج × السعر = أكبر ربح

$wr = \frac{W}{P}$ ؛ حيث: wrهو الأجر الحقيقي، W هو الأجر الاسمي، Pهو الاسعار

$y = f(L)$ دالة الإنتاج هي دالة في عنصر العمل.

لتحقيق أعظم ربح، يكون المشرق الأول = 0 و الثاني أقل من الصفر.

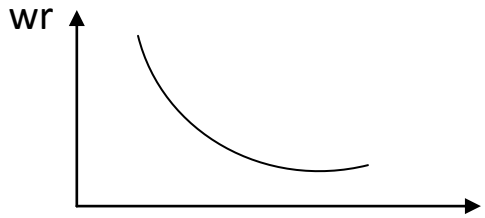
$$\frac{\partial \pi}{\partial L} = 0 => \frac{\partial \pi}{\partial L} = P.f'(L) - W = 0 => W = P.f'(L) => f'(L) = \frac{W}{P}$$

$$\frac{\partial^2 \pi}{\partial L^2} < 0 => MPL = f'(L)\ ;\quad f'(L) = Wr$$

$$Ly = D(w) => \frac{W}{P} = f'(L) = MPL$$

$$MPL = Wr$$

$$Ld = D(w) \text{ مع } D(w) < 0$$



العلاقة عكسية بين الطلب على العمل و الأجر الحقيقي.

و الكلاسيك يرون أنه من الضروري أو أنه شرط أساسي هو تساوي الإنتاجية الحدية للعمل و الأجر الحقيقي وعليه العلاقة طردية بينهما وأي انخفاض في معدل الأجر الحقيقي يقابله انخفاض في الإنتاجية الجدية للعمل بنفس النسبة وهذا لن يتحقق إلا بزيادة حجم الطلب على العمل، وفق قانون تناقص الغلة، و العكس صحيح.

- **عرض العمل:**

يقوم العمال أو الأفراد بعرض خدماتهم في السوق مقابل أجر يعتبر كافيا للتخلي عن أوقات الفراغ أو الراحة من أجل تحقيق مستوى معين من المنفعة.

و عرض العمل هو عبارة عن عدد الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه خلال فترة زمنية (عادة سنة) و يرتبط بعوامل عديدة منها:

حجم السكان، هيكلة مستويات الأجور الحقيقية، تفضيلات الأفراد و ميولهم بين الأجر المقدم أو الراحة في وقت الفراغ، أيضا الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الدينية و العادات و التقاليد...

ذكرنا أنه في جانب الطلب ندرس أو نحلل سلوك الأفراد أو المؤسسات المستهلكين لعنصر العمل أي ندرس سلوك الوحدات الإنتاجية.

أما في جانب العرض ندرس و نحلل سلوك الأفراد العارضين لخدماتهم و هم العمال و يستند هذا التحليل على نموذج المنفعة و تعظيمها في ظل قيد الأجر الحقيقي.

و كذلك يرى الكلاسيك أن معدل الأجر الحقيقي هو العامل الأساسي و الوحيد الذي يحدد عرض العمل.

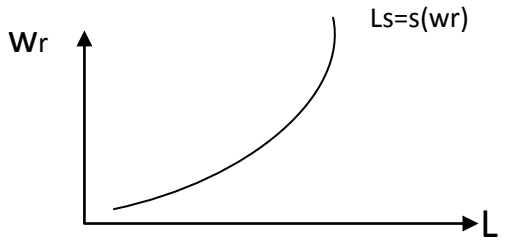
و عليه الأفراد يعرضون خدماتهم في سوق العمل كم أجل تعظيم دخولهم (أجورهم).

فالأجر هو العائد الذي يطلبونه لتعويض ما فقدوا من منفعة العمل، و هذا الأخير هو الأجر الحقيقي أو القوة الشرائية لأن المنفعة التي تتحقق بالأجر تقاس بالكمية المستهلكة من السلع و الخدمات.

فالكلاسيك يفترضون أن العمال يمثلون القدرة على التمييز بين القيمة الاسمية و الحقيقية للنقود، وبهذا فهم لا يتأثرون **بالوهم النقدي** و منه العلاقة طردية بين معدل الأجر الحقيقي و المعروض من العمل و نكتب:

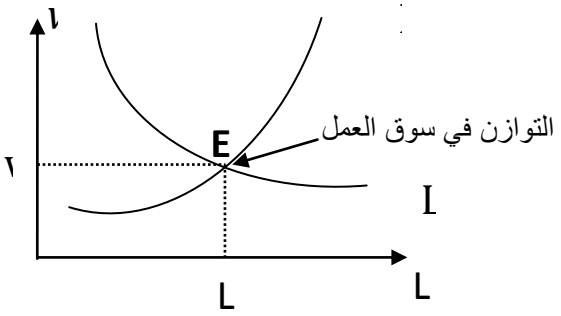
$$Ls = S\left(\frac{W}{P}\right) = S(wr)$$

$S(wr\grave{}) > 0$ يعني العلاقة طردية



❖ **التوازن في سوق العمل:**

يتحدد التوازن في سوق العمل بالتوازن بين الطلب و العرض على عنصر العمل و تتحدد فيه مستويات الأجور الحقيقية و مستويات العمل من خلال تساوي مقدار العمل المطلوب مع مقدار العمل المعروض و يتحقق التوازن عنه نقطة تقاطع منحنى الطلب و منحنى العرض على العمل كما يلي:



كذلك يرى الكلاسيك أن مستوى العمالة عند التوازن يتطابق مع مستوى التشغيل الكامل أي أن سوق العمل يكون دائما في حالة توازن عند التشغيل الكامل و بالتالي البطالة هي حالة استثنائية إن حدثت فهي اختيارية و ليست إجبارية و تحدث عند ارتفاع الأجور الحقيقية عن مستوى أجر التوازن .

❖ **اشتقاق منحنى العرض الكلي عند الكلاسيك:**

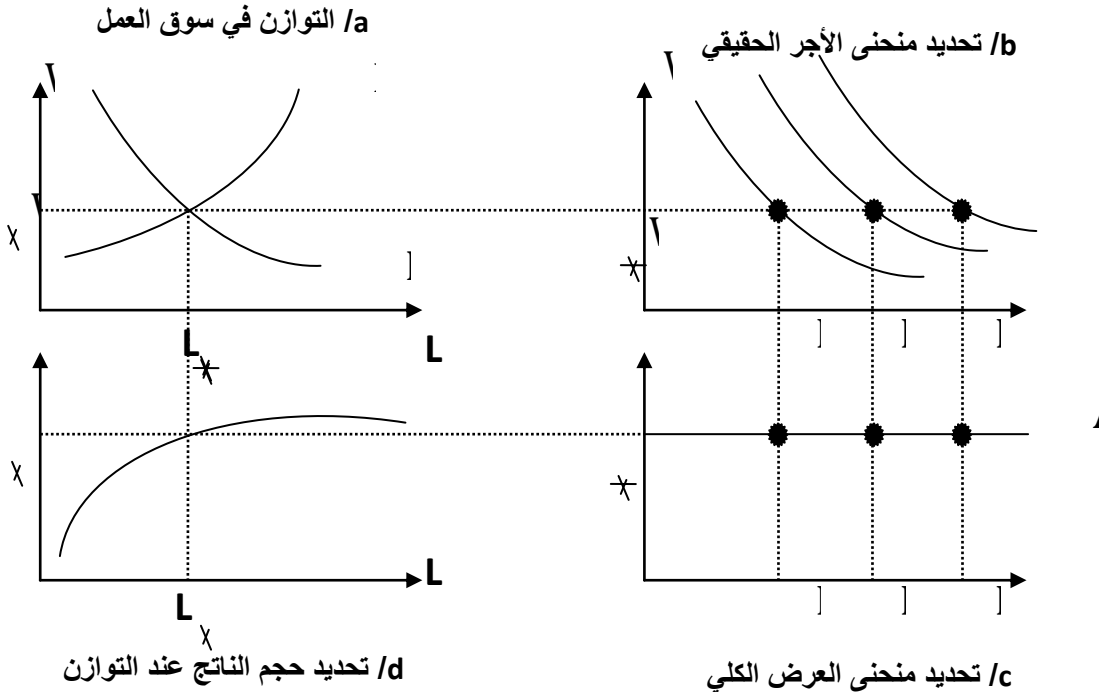
نستخلص مجموعة من المعادلات و التي من خلالها نستطيع اشتقاق منحنى العرض الكلي و الذي هو عبارة عن العلاقة بين المستوى العام للأسعار و الناتج الكلي الحقيقي كما يلي:

1/ الناتج هو دالة في عنصر العمل : $1/\ y = \int(L)$

2/ الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي : $2/\ L_{d=D(w)}$

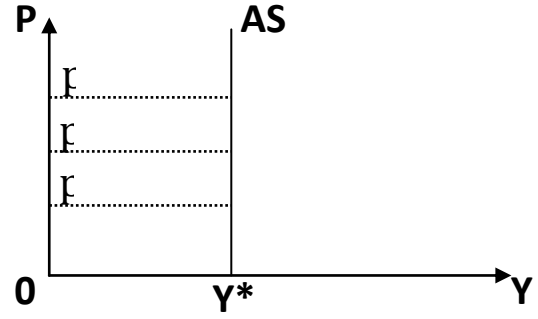
3/ العرض على العمل دالة في الأجر الحقيقي : $3/\ L_{s=S(w)}$

4/ عند التوازن الطلب = العرض : $4/\ L_{s=L_d}$



اشتقاق منحنى العرض الكلي عند الكلاسيك

منذ أن جاء الاقتصاد ألفريد مارشال جرت العادة على تخصيص المحور الأقصى للكميات و المحور العمودي للأسعار و عليه منحنى العرض الكلي يصبح:



❖ **نقد النظرية الكلية للعمل "الكلاسيكية"** :الانتقادات الموجهة الكلاسيك هي انتقادات من طرف كيتر وهي :

1/- الكلاسيك يقول أن العلاقة حقيقية بين كمية العمل و الأجر الحقيقي أما كيتر فيقول أن العلاقة حقيقية بين كمية العمل و الأجر الاسمي.

2/- الكلاسيك يقول أن العمال يتركون أعمالهم بمجرد انخفاض الأجر الحقيقي.

أما كيتر يقول أن التجارب أثبتت أن العمال يقبلون الأجر النقدي السائد مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

3/- الكلاسيك يقول فكرة أو مبدأ تخفيضي الأجور كحل لمشكلة البطالة و ينادي كذلك بفكرة فائض الإنتاج.

أما كيتر فرفض هاتين الفكرتين معتبرا أنه عند تخفيض الأجور سيؤدي ذلك إلى نقص الطلب الكلي "الطلب على العمل" و بالتالي زيادة البطالة وهذا ما أكدته أزمة الكساد العظيم سنة 1929م في النظام الرأسمالي حيث أن البطالة التي تعرض لها النظام لم تكن بسبب ارتفاع الأجور.

4/- الكلاسيك عندما طرح فكرة تخفيض الأجور كعلاج للبطالة افترض ثبات الطلب وهذا ليس صحيحا.

5/- اعتمد كيتر في رفضه لفكرة تخفيض الأجور كعلاج البطالة على :

- وجود نقابات قوية ترفض تخفيض الأجور.
- وجود قوانين و تشريعات عمالية تحدد الحد الأدنى للأجور و الحد الأعلى لساعات العمل.

6/- كيتر يرى أن حجم التشغيل يتحدد بالطلب الفعال و ليس المفاوضة بين العمال و أرباب العمل.

و أثبتت الدراسات الإحصائية أن حجم التشغيل ممكن أن يكون مستقلا عن مستوى الأجر للعمال و إنتاجيتهم، و هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تؤثر فيه مثل: الطلب على النقود، سعر الفائدة توقعات رجال الأعمال عن الأسعار المستقبلية، توزيع الثروة، حجم الادخار.

5-2- دراسة التوازن في سوق النقود :

❖ **تعريف النقود:**

النقود هي شيء له صفة القبول العام و يستخدم كوسيلة نهائية لدفع أسعار البيع و الخدمات و تسوية الديون أو المدفوعات.

و هي مجموع وسائل الدفع القابلة فورا للاستخدام بغية التسديد في أسواق السلع و الخدمات.

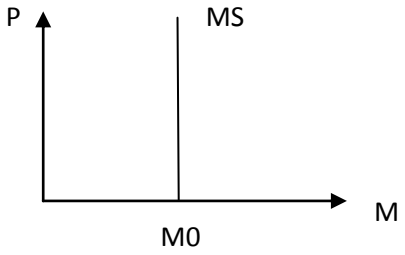
و النقود من وجهة نظر الكلاسيك هي أداة لتسهيل تبادل السلع و الخدمات و أداة الحساب وتسوية الديون وأسقطوا من اعتبارهم وظيفتها كأداة للادخار والإكتناز.

❖ **عرض النقود:** هو عبارة عن مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال السنة و الموجودة تحت تصرف الأفراد و المؤسسات خارج الجهاز المصرفي من نقود مصدرة من (BC) و ودائع تحت الطلب و استبعدت منها النقود المحتفظ بها لدى البنوك لسببين أولهما أنها ليست متداولة و الثاني أنها قد تتسبب في ازدواج أو تكرار الحسابات.

نلاحظ أن النقود من خلال هذا التعريف يتحدد عرضها بناءا على قرارات و إجراءات البنك المركزي (BC) و عليه هي متغيرة خارجية و تكتب:

$$cost = M_s = M_0$$

و بيانيا :



❖ **الطلب على النقود** : اعتقد الكلاسيك أن النقود يحتفظ بها من طرف الأفراد لغرض المبادلات فقط، و ظهرت النظرية الكمية في شكلين هما:

- معادلة التبادل لفتشرFicher
- معادلة الأرصدة النقدية (التفضيل النقدي) لمر شالMarshall

ولكن قبل دراسة المعادلتين أو الشكلين يجب التعرف على بعض الفرضيات وهي:

- ثبات حجم المعاملات "حجم الناتج الحقيقي $\tilde{y}$
- ثبات سرعة دوران النقود نسبة التفضيل النقدي $\tilde{V}$
- لا يوجد غرض آخر للنقود بخلاف استعمالها في التبادل.

1 معادلة التبادل لفيشر:

قام الاقتصادي الأمريكي فيشر بصياغة معادلة تربط بين عناصر و هي:

- كمية النقود المتكاملة، ـــــ سرعة دوران النقود، ـــــ حجم النقود (حجم الناتج الحقيقي)
- السعر المتوسط للمعاملة (بعد التعديل يصبح المستوى العام للأسعار).

و عليه أصبحت معادلة التبادل لفيشر كما يلي:

$$M.V = P.\overline{T} \xrightarrow{\text{بعدالتعديل}} M.V = P.y$$

نلاحظ أن المعادلة طرفان الطرف الأيسر هو طرف نقدي ($M.V$) و الطرف الأيمن هو طرف سلعي ($P.Y$) و هو عبارة عن قيمة السلع و الخدمات حاول فيشر البحث عن أسباب إنفاق النقود من خلال طرح السؤال التالي:

لماذا ينفق الأفراد النقود؟، و قد استنتج من خلال الفرضيات التي وضعها سابقا من خلال معادلة التبادل أن هناك علاقة تناسبه بين كمية النقود المحددة خارجيا (متغير مستقل) و المستوى العام للأسعار (متغير تابع) و هي علاقة محددة و ثابتة هذه العلاقة طردية أي تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة و في نفس الاتجاه.

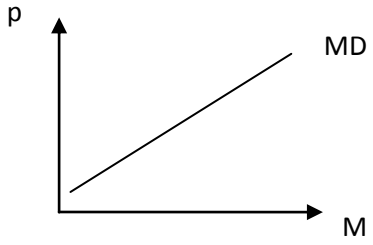
و محددة و ثابتة أي: لا تؤثر على سرعة دوران النقود أو حجم الناتج الوطني الحقيقي و لهذا تم تسمية الشكل للنظرية الكمية للنقود بالشكل الجامد.

2 معادلة الأرصدة النقدية لمارشال:

مارشال هو من طلبة جامعة كامبردج بالإضافة إلى بيجو و غيرهم، و توضح هذه الطريقة في عرض النظرية الكمية للنقود، على العلاقة التي تربط بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار لكنها أقل ميكانيكية من طريقة فيشر حيث بدأ مارشال عرضه بالتركيز على قرارات الأفراد فيما يتعلق بالحجم الأمثل للنقود المحتفظ بها و بهذا يجب على السؤال: لماذا يحتفظ الأفراد بالنقود؟ إذ يرى مارشال أن ما يحتفظ به من نقود لدى الأفراد و المؤسسات خلال لحظة معينة كأرصدة نقدية يمثل نسبة من دخولهم و هذه النسبة تتغير مع تغير الدخل و تسمى نسبة السيولة النقدية أو معامل استخدام السيولة.

$$.\mathrm{Md} = k.\mathrm{P}.\mathrm{y}$$

بيانيا:



❖ **دراسة التوازن في سوق النقود**

– عند الكلاسيك الطلب على النقود هو متغير داخلي و عرض النقود هو متغير خارجي. و التوازن يحدث بالمساواة بين الطلب و العرض على النقود.

رياضيا:

$$M_{S=}M_d$$

$$M_s\mathrm{V} = \mathrm{Py} => \mathrm{M_s} = \frac{1}{\mathrm{V}}\ \mathrm{Py} \dots\dots\dots ①$$

$$\mathrm{M_d} = KPy \dots\dots\dots ②$$

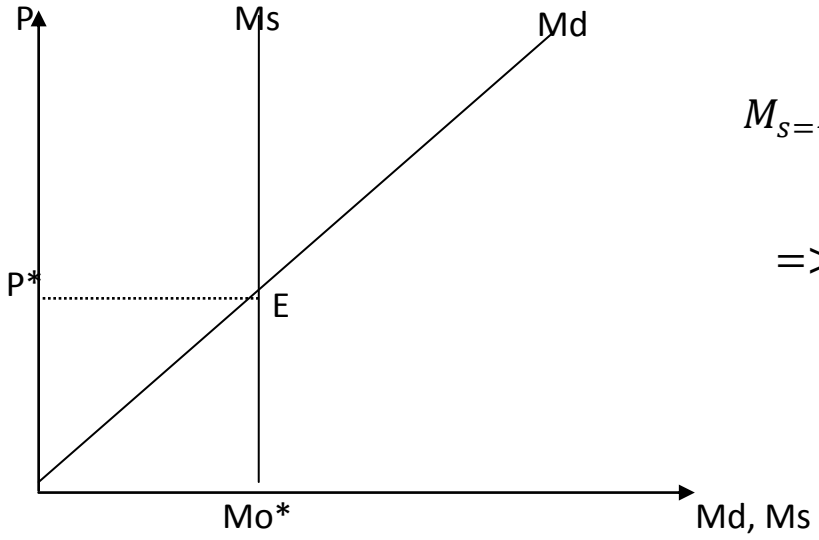
بالمساواة بين ① و ② نجد:

$$M_{s=}M_d => \frac{1}{V}Py = KPy$$

$$K = \frac{1}{V}$$

$$=>\ M_o = \frac{1}{V}Py = KPy$$

بصيغة مارشال بصيغة فيشر

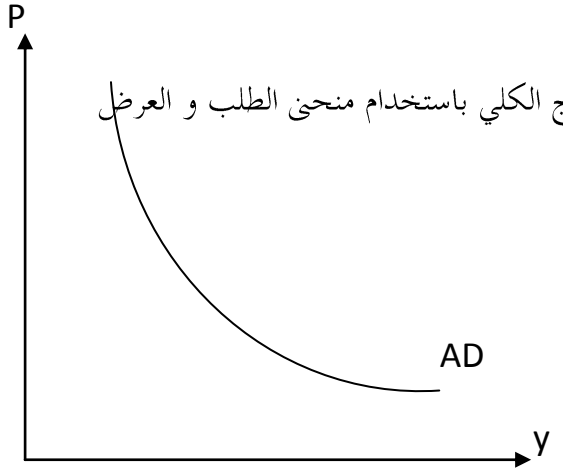


- التوازن في سوق النقود -

❖ **اشتقاق منحنى الطلب الكلي عند الكلاسيك:**

هذه النظرية الكمية للنقود كانت ضمنيا نظرية للطلب الكلي في النموذج الكلاسيكي و عليه يمكن استخدامها في إيجاد منحنى الطلب الكلي.

ثم نوضح كيفية تحديد المستوى العام للأسعار و مستوى الناتج الكلي باستخدام منحنى الطلب و العرض الكليين كما يلي :



رياضيا:

$$M_o^* = \frac{1}{V} Py = KPy$$

$$P => \frac{M_o^*.V}{y} = \frac{\mathrm{M_o^*}}{Ky} => P = A.\mathrm{y}^{-1}$$

حيث A : هو عبارة عن $M_o^*.V$ بصيغة فيشر.

هو عبارة عن $\frac{\mathrm{M_o^*}}{K}$ بصيغة مرشال.

نلاحظ العلاقة العكسية بين حجم الناتج الحقيقي والمستوى العام للأسعار

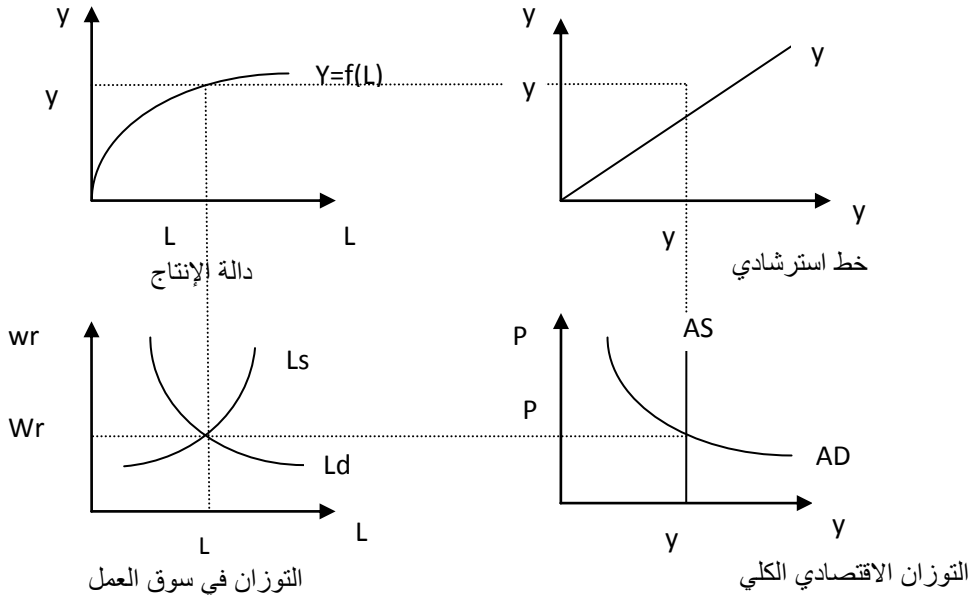
درسنا سوق العمل و قمنا بتحديد منحنى العرض الكلي و درسنا سوق النقود و قمنا بتحديد منحنى الطلب الكلي ؛ بقي لنا الجمع بين هذين السوقين و التقاطع بين منحنيين و هذا ما سنراه في التوازن في النموذج الكلاسيكي.

❖ التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكلاسيكي

لتحديد التوازن في النموذج الكلاسيكي، و لتوضيح كيفية تحديد المستوى الحقيقي للناتج و مستوى العمالة و مستوى الأجر الحقيقي و المستوى العام للأسعار، فإننا نعتمد على الدوال المكونة لسوق العمل و سوق النقود في النموذج الكلاسيكي كما يلي:

$$\begin{cases} y = f(L) \\ Ls = S(wr) \\ Ld = D(wr) \\ Ls = Ld \\ Ms = M0 \\ Md = kPy \\ Ms = Md \end{cases}$$

و يحدث التوازن في النموذج الكلاسيكي بيانيا كما يلي:



5-3-دراسة التوازن في سوق السلع و الخدمات:

يعد قانون ساي للمنافذ بمثابة الحجر الأساسي للفكر التقليدي و هو ينصب على أن " العرض يخلق الطلب الخاص به "، كما يعتبر هذا القانون من النتائج التي توصل إليها الكلاسيك و يعتبرونه الصياغة التاريخية للتوازن الاقتصادي و على أساسه استبعد التقليديون حدوث أي خلل أو أزمة اقتصادية ما دام العرض الكلي مساوي للطلب الكلي.

و يجب اعتماد بعض المعادلات من أجل تبسيط بعض المواضيع التي تطرق لها التقليديون و منها:

- **العرض الكلي** (**الناتج الكلي**): يتكون من قيمة السلع و الخدمات الاستهلاكية و الاستثمارية:

$$AS = C + I$$

- **الطلب الكلي** (**الإنفاق الكلي**): يتكون من الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري (مصدره الادخار): $AD = C + S$
- **التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي:**

يعتمد هذا التوازن على تساوي الادخار و الاستثمار و هو أمر حتمي في أي فترة زمنية، فالأفراد في المجتمع يدخرون أموالهم من أجل الاستثمار و ليس من أجل الاكتناز، و أيضا فتمويل الاستثمار لا يتم إلا بواسطة الأموال المدخرة، إذن فالتوازن الكلي حتمي و نكتب:

$$AS = AD \rightarrow C + I = C + S$$

$$I = S$$

فالتقليديون ينظرون إلى الادخار على أنه صورة أخرى من صور الإنفاق على شراء سلع استثمارية.
أي أن كل ادخار سوف يتحول بصورة تلقائية إلى استثمار عن طريق آلية تغيرات سعر الفائدة.

أشار التقليديون إلى أنه يتم إنفاق الدخل الوطني بالكامل و هذا وفق آلية أسعار معينة (أسعار الفائدة)، من خلال تعادل الادخار و الاستثمار و منه تحقيق الاستخدام الكامل، فهم يعتبرون أن سعر الفائدة هو العنصر الأساسي الذي يحقق التوازن بين الطلب على الاستثمار و الرغبة في الادخار ، و يتحدد سعر الفائدة في السوق كأي سعر سلعة ما في سوقها من خلال تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي أي مع الاستثمار و الادخار .

- **الادخار:**

الادخار عند التقليديين هو عبارة عن ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد إنفاق الدخل على الاستهلاك، و نعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$RD = Yd = C + S$$

$$S = Yd - C$$

و قد تم تبني هذا الافتراض على أساس التفضيل الزمني، أي أنه إذا أراد الأفراد التنازل عن مبلغ معين أو جزء من دخلهم الآن في الوقت الحاضر فإنه من الضروري مكافأتهم على ذلك، و تكون هذه المكافأة هي فارق إضافي يدفع لهم في المستقبل.

و منه فالادخار يتطلب تأجيل الاستهلاك الجاري في سبيل الحصول على المزيد من الثروة في المستقبل. لذلك لابد أن يكافئ المدخرون حتى يتم إغرائهم على ادخار الأموال اللازمة لهؤلاء الذين سيقترضونها و يحولونها إلى أصول رأسمالية.

و نلاحظ كذلك أن الأفراد عندما يقومون بادخار جزء من أموالهم تكون لديهم ثلاث اختيارات :

1-الإضافة (الزيادة) إلى الأرصدة النقدية التي يحتفظون بها.

2-شراء الأصول الرأسمالية الجديدة.

3-شراء الأصول الرأسمالية الجديدة(الأوراق المالية) التي يصدرها رجال الأعمال.

يمكننا أن نستبعد الاحتمال الأول لأن الاحتفاظ بالمدخرات في شكل أرصدة نقدية لا تحقق دخلا، و عليه هذا التصرف لا يقوم به الراشدون.

أما الاحتمال الثاني فنجد أن قليلا من الأفراد هم الذين بإمكانهم القيام بشراء الأصول الرأسمالية الجديدة، في حين نجد معظم الأفراد و المدخرين هم الذين يقومون بشراء الأوراق المالية الجديدة التي تصدرها المؤسسات الإنتاجية، أي أن الاحتمال الثالث هو الأكثر استعمالا.

و يعود هذا التفضيل الخاص بالأصول المحققة بالدخل على النقود من العناصر الأساسية عند التقليديون، و هذا الافتراض يقتضي بأنه مع وجود عائد للمدخرات فسيتم تفضيل الحصول على عائد بدلا من التخلي عنه للاحتفاظ بالنقود في شكل سيولة، و عمليا: الادخار هو عملية التنازل الحاضر حتى يكون هناك سيطرة على الاستهلاك في المستقبل.

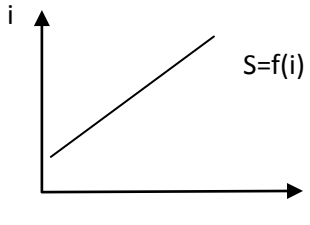
و لكي يتحقق ذلك فلا بد من رفع سعر الفائدة لجلب المزيد من المدخرات، و هو تفسير العلاقة الطردية بين الادخار و سعر الفائدة و ذلك برفع ثمن التضحية إذا نظرنا إلى الادخار كتضحية بالاستهلاك الحاضر و عليه نكتب:

$$S = f(i) => S = S(i)$$

$S(i) \grave{>} 0$: أي العلاقة طردية بين S و i.

حيث: i هو سعر الفائدة الحقيقي.

و بيانيا:



و بالنظر إلى مضمون النظرية الكلاسيكية فإن سعر الفائدة هو المحفز الأساسي للادخار، و الادخار هو مصدر الطلب على السندات أو كما تتم تسميته ب عرض الأرصدة النقدية المعدة للإقراض.

- **الاستثمار:**

يطلب المنظمون الأموال بغرض استثمارها، فهم بذلك يمثلون جانب الطلب على الأرصدة النقدية المعدة للاقتراض، إذ يقومون بتحويلها إلى أصول رأسمالية من خلال إصدار أو طرح الأسهم و السندات الجديدة في السوق ، مقابل تعهدهم بدفع فائدة على المدخرات في حالة السندات أو جزء من الأرباح في حالة الأسهم؛ و يستمر المنظمون في طلب المزيد من وحدات رؤوس الأموال إلى غاية النقطة التي تتساوى فيها الإنتاجية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة:

$$(\mathrm{MPK} = \mathrm{i})$$

إن مستوى الاستثمار في النموذج الكلاسيكي هو دالة للربحية المتوقعة للمشروعات وسعر الفائدة، هذه الربحية تتغير مع تدفقات الطلب على السلع و الخدمات المنتجة في هذه المشروعات خلال مدة حياتها.

وهذه التوقعات عادة ما يكون أمام المؤسسات الإنتاجية العديد من المشروعات التي يمكن توجيه الاستثمار إليها، وكل مشروع يفترض تحقيقه عائدا متوقعا مختلفا، مما يجعل هذه المؤسسات تقوم بترتيب هذه المشروعات على أساس مستوى الربحية المتوقعة، و مادام سعر الفائدة يمثل تكاليف اقتراض الأرصدة النقدية اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية.

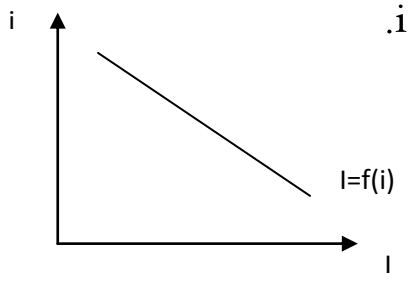
فإنه عند أسعار فائدة مرتفعة يكون عدد قليل من المشروعات صالحا أو مربحا، بينما إذا كانت أسعار الفائدة منخفضة فإننا نجد أن هناك عدد أكبر من المشروعات يكون صالحا و مربحا.

و عليه استنتج الكلاسيك أن الاستثمار يتفوق عكسيا على سعر الفائدة و نكتب :

$$I = f(i) \Rightarrow I = I(i)$$

$f(\dot{i}) < 0$: أي أن العلاقة عكسية بين I و i.

و بيانيا:



و في مضمون النظرية الكلاسيكية: سعر الفائدة هو المؤشر الأساسي على الاستثمار، و يكون الاستثمار مضافا إليه العجز الحكومي و المحدد خارجيا، و الذي يمول كله عن طريق بيع السندات و الأسهم العامة و هو مصدر عرض السندات أو ما يسمى بطلب الأرصدة النقدية المعدة للإقراض.

❖ **سعر الفائدة عند التوازن لدى الكلاسيك:**

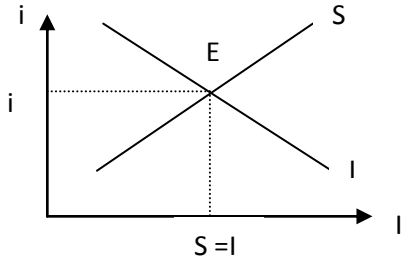
سعر الفائدة التوازني عند الكلاسيك هو ذلك السعر الذي يكون عنده كمية الأرصدة التي يرغب الأفراد في إقراضها (الادخار) مساوية لكمية الأرصدة التي يرغب الأفراد الآخرون في اقتراضها (الاستثمار) و عليه حتى يتم تحقيق هذا التعادل لابد من:

1- افتراض أن السندات تكون مفضلة دائما لتخزين الثروة.

2- افتراض أن المنافسة التامة تسود سوق الأوراق المالية.

3-افتراض أن الأفراد ينتهزون الميزة المتمثلة في تبادل أفضل للاستهلاك في المستقبل على الاستهلاك الحاضر و بالتالي سوف يدخرون أكثر .

و بيانيا يحدث التوازن كما يلي:



و نجد أنه حسب الكلاسيك فإن عارضي السندات هم المؤسسات الإنتاجية التي تمول الإنفاق الاستثماري الخاص، و كذلك الحكومة التي تلجأ إلى بيع السندات لتمويل الإنفاق الزائد عن إيراداتها ضريبيا؛

أما طالبي السندات فهم الذين يقدمون على شراء السندات التي تعرضها المؤسسات الإنتاجية و الحكومية.

و بالتالي فسعر الفائدة التوازني يتحدد بناءا على التعادل بين الادخار من جهة و الاستثمار من جهة أخرى مضافا إليه العجز الحكومي.

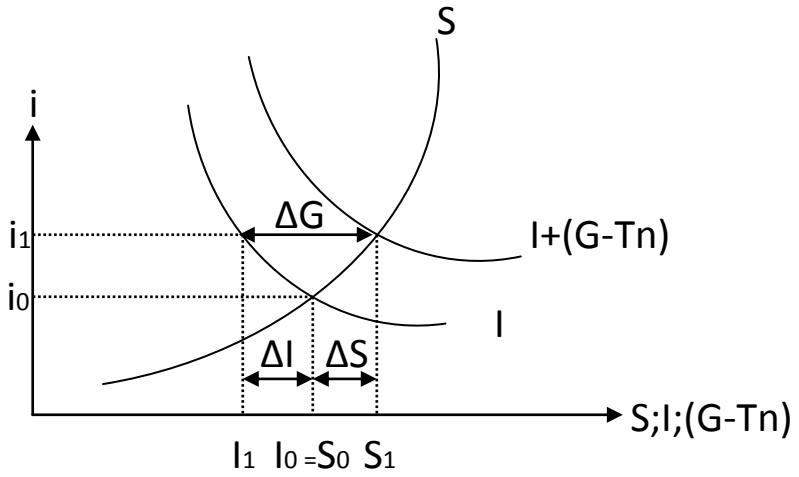
وعليه نكتب أو نصوغ هذا الكلام رياضيا:

$$S = I + (G - Tn)$$

$$S(i) = I(i) + (G - Tn)$$

$G - Tn = Bd$ العجز في الميزانية

في الحالة العادية لدينا: $G-Tn=0$، و نمثل ذلك بيانيا كما يلي:



نلاحظ أن ΔG مقسم إلى قسمين هما: الزيادة في الادخار ΔS و الانخفاض في الاستثمار Δ I

$\Delta G = \Delta S + \Delta I$.

- **السياسات التي يتضمنها النموذج الكلاسيكي:**

أ) **السياسة المالية:** من أجل إتباع الآثار المترتبة على تغير الإنفاق الحكومي مثلا، و لتجنب إدخال السياسة النقدية نفترض ما يلي:

- رصيد عرض النقود ثابت.
- حصيلة الإيرادات الضريبية ثابتة.

و منه فإن تغير الإنفاق الحكومي بالزيادة مثلا والذي سيمول عن طريق بيع السندات العامة، مع افتراض أنه قبل حدوث هذه الزيادة. فإن موازنة الدولة أو الميزانية الحكومية تكون في حالة توازن وبالتالي:

فإن العجز المسجل سيكون مساويا لزيادة الإنفاق الحكومي أي:

$$Tn = G \iff Tn = G + \Delta G \Rightarrow (G - Tn) = \Delta G$$

في البداية، عندما لم يكن هناك عجز في ميزانية الحكومة أي $(G-Tn)=0$
كان الاستثمار يساوي الادخار $(I=S)$
و بعد حدوث الزيادة في الإنفاق الحكومي سوف تنقل منحنى الاستثمار (منحنى الطلب على الأرصدة النقدية) إلى الأعلى كما هو موضح في الشكل السابق ، و بالتالي فإن المسافة الأفقية يترتب عنها انتقال منحنى (I) الذي يمثل منحنى الطلب على الأرصدة النقدية المعدة للاقتراض إلى المنحنى $(\acute{I} = I + \Delta G)$
و عليه فالزيادة في الإنفاق الحكومي سيترتب عليها زيادة في طلب الأرصدة المعدة للاقتراض. و ذلك عندما تقوم الحكومة ببيع السندات العامة لتمويل الإنفاق الجديد مما سيؤدي إلى فائض في طلب أرصدة المقترضين عند عرض أرصدة المقرضين عند سعر الفائدة الأصلي (i) مما ينتج عنه رفع سعر الفائدة إلى (i_1) و الزيادة في سعر الفائدة لها أثران :

1- الادخار سيرتفع و المعبر عنه بالمسافة ΔS و منه انخفاض في الاستهلاك بنفس المقدار.

2- الاستثمار سينخفض (علاقة عكسية) و المعبر عنه بالمسافة ΔI

و عليه مقدار الانخفاض في الاستهلاك مضافا إليه مقدار الانخفاض في الاستثمار يساوي مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي أي:

$$(\Delta G) = (\Delta S) + (\Delta I)$$

$$(\Delta G) = (\Delta C) + (\Delta I)$$

و منه نستخلص النتيجة التالية:

أن الزيادة في الإنفاق الحكومي الممولة عن طريق بيع السندات العامة تدفع سعر الفائدة إلى أعلى، بالقدر الكافي لتزاحم أو تحل محل قدر متساوي من الإنفاق الخاص (استهلاك+استثمار).
هذه المزاحمة هي التي تمنع زيادة الطلب الكلي، و ذلك في ظل زيادة الطلب الحكومي و من ثم لن تؤثر على المستوى العام للأسعار كما أن تخفيض الضرائب بنفس المقدار الذي ارتفع به الإنفاق الحكومي، $(\Delta G = \Delta Tn)$مع بقاء العوامل الأخرى على حالها سوف يوصلنا إلى نفس النتيجة السابقة إذا تم تمويل هذا الانخفاض بواسطة بيع السندات العامة.

نستخلص:

الزيادة في الإنفاق الحكومي و التخفيض في الضرائب ليس لها آثار مستقلة عن الطلب الحكومي.

و منه نجد أن الكلاسيك يرون أن السياسة المالية تنحصر مهمتها في إعادة توزيع الموارد ما بين القطاعين العام و الخاص، و من ثم كانوا يرون أن ميزانية الدولة يجب أن تنطلق من مبدأ استمرار تعادل الإيرادات و النفقات و لا يسمح بعجز إلا في الحالات الطارئة مثل: اندلاع الحروب أو حدوث كوارث طبيعية...إلخ.

ب) السياسة النقدية:

إن رصيد عرض النقود هو المحدد للمستوى العام للأسعار و هو المحدد لمستوى الدخل النقدي، و بهذا المفهوم فإن السياسة النقدية كانت لها أهمية بالنسبة للاقتصاد الكلاسيكي .

فمن أجل تحقيق الاستقرار في رصيد عرض النقود، أنما هو متطلب لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار و في معنى آخر، النقود لم تكن ذات أهمية بالنسبة للكلاسيك حيث إن كمية النقود لا تؤثر في القيم التوازنية، في المتغيرات الحقيقية فمثلا الناتج و مستوى العمالة و سعر الفائدة تتحدد بعوامل حقيقية فعرض العمل و الطلب عليه يحددان الناتج و مستوى العمالة.

$$S(L), d(L) \rightarrow y, L$$

و بينما سعر الفائدة فيتحدد بواسطة الاستثمار والادخار.

$$I(i) , S(i) \rightarrow i$$

و من ثم فالنقود بالنسبة للكلاسيك كانت عبارة عن حجاب يحدد القيم النقدية للمتغيرات التي تحدد بدورها مستوى النشاط الاقتصادي ، و لكنها لا تؤثر على الكميات الحقيقية.

ملاحظة : نلاحظ أن الكلاسيك ميز و بين المتغيرات الحقيقية (مثل): الكميات، حجم العمالة، الأجر الحقيقي...الخ) و المتغيرات الاسمية المعبرة عنها بدلالة القيم النقدية (مثل: المستوى العام للأسعار، الأجر لاسمي الناتج الاسمي،...الخ) و تعتبر هذه الازدواجية، الركيزة المحورية لنظرية الاقتصاد الكلي عند الكلاسيك، حيث اهتم الكلاسيك بدراسة المتغيرات الحقيقية و دراستها دون الإشارة أو الاستعانة بالمتغيرات الاسمية و هذا ما يؤكد أن النقود محايدة في الأيل القصير و الطويل هذا هو تفسير ما يسمى بالازدواجية الاقتصادية لدى الكلاسيك.

6-تقييم النظرية التقليدية:

+إن افتراض المنافسة الكاملة والسوق الحر في كل الأسواق و بالتالي مرونة الأسعار الكفيلة بإحداث التوازن التلقائي في الأسواق بافتراض غير واقعي لوجود الاحتكارات والتدخل الحكومي والنقابات والتأثيرات الخارجية.

+عدم واقعية الفصل بين الأسواق.

+إهمال جانب الطلب الكلي في التأثير على الدخل والاستخدام والأسعار.

+افتراض ثبات حجم الإنتاج وسرعة تداول النقود(معادلة فيشر) ولو في الأجل القصير غير واقعي

+إن المصلحة الخاصة قد تتعارض مع المصلحة العامة (كما في حالة الضرائب)

+ليس شرط تواجد التوظف الكامل بشكل دائم.

+النقود ليست محايدة بل تؤثر على سعر الفائدة(السياسة النقدية).

+ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي(السياسة المالية).

7-أسئلة و أجوبة مقترحة:

السؤال الأول: ما هي فرضيات الكلاسيك في سوق العمل؟

الجواب: هناك فرضيتين هما:

+الأسعار و الأجور تتمتع بالمرونة التامة.

+جميع المتعاملين في السوق لديهم معلومات كافية و كاملة بالأسعار و الأجور السائدة.

السؤال الثاني: على ماذا ينص قانون ساي للمنافذ؟

الجواب: ينص قانون ساي للمنافذ على أن العرض يخلق الطلب المساوي له.

السؤال الثالث: ما هو الفرق بين معادلة التبادل لفيشر و معادلة الأرصدة النقدية لمارشال؟

الجواب: الفرق يكمن في أن معادلة التبادل لفيشر هي معادلة ساكنة و يسمى هذا الشكل بالشكل الجامد للنظرية الكمية للنقود. بينما معادلة الأرصدة النقدية لمارشال فهي تتميز بالدينامكية في التحليل.

السؤال الرابع:ماذا نقصد بالازدواجية الاقتصادية لدى الكلاسيك؟

الجواب: نقصد بالازدواجية عند الكلاسيك هو أنهم قامو بتصنيف المتغيرات إلى متغيرات حقيقية لها علاقة بالكميات و متغيرات اسمية لها علاقة بالنقود.

السؤال الخامس: ماذا نستخرج من دراستنا للتوازن في سوق العمل و سوق النقود عند الكلاسيك؟

الجواب: دراسة التوازن في سوق العمل يحدد لنا منحنى العرض الكلي و دراستنا للن=توازن في سوق النقود تحدد لنا منحنى الطلب الكلي.



الفصل الرابع: التحليل الاقتصادي

1-تمهيد

2-الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

3-فرضيات التحليل الاقتصادي الكيتزي

4-المفهوم الكيتزي للطلب الكلي و العرض الكلي

5-التوازن الاقتصادي الكيتزي

5-1-التوازن في سوق العمل عند كيتز

5-2-التوازن في سوق النقود عند كيتز

5-3-التوازن في سوق السلع و الخدمات عند كيتز

6-مقارنة بين التحليلين الكيتزي و الكلاسيكي لدراسة التوازن في الأسواق الثلاث

7-أسئلة و أجوبة مقترحة

1-تمهيد:

كانت النظرية السائدة في تفسير التقلبات الاقتصادية لغاية الثلاثينات من القرن العشرين هي النظرية الكلاسيكية؛ و التي تتلخص أهم استنتاجاتها بأن التقلبات الاقتصادية هي ظاهرة مؤقتة و أن الأسواق أو آلية السوق إذا عملت بحرية، كفيلة بمعالجة هذه التقلبات تلقائيا بدون أي تدخل بسيط من قبل الحكومات.

فبعدما كان الاقتصاد العالمي مزدهرا خاصة في السنوات 1924-1928 ، جاءت بوادر الأزمة، و وقع الفكر الكلاسيكي في محنة شديدة كانت بدايتها يوم الخميس 24 أكتوبر 1929 و الذي عرف بيوم الخميس الأسود إذ خلال هذا اليوم تم بيع كميات كبيرة من الأسهم و السندات في البورصة و تعرضت العديد من المؤسسات و البنوك للإفلاس، حيث أفلس ما يقارب 1325 بنك سنة 1930، فتزعزعت الثقة في النظرية الكلاسيكية و بالسياسات الاقتصادية التي بنيت على أساسها، و بخاصة لأنها اعتبرت مشكلة البطالة ظاهرة مؤقتة و أن اقتصاد السوق الحر قادر على معالجة هذه المشكلة بشكل تلقائي بعكس ما كان الاقتصاد العالمي يمر به من ارتفاع لمعدلات البطالة إلى أكثر من 25% و انخفاض الإنتاج و الدخل لعدة سنوات و ما رافق ذلك من نتائج سلبية تركت آثارها على المجتمعات الأوروبية و الأمريكية و أنذرت بانهيار النظام الاقتصادي الرأسمالي.

لقد هيأت الأزمة الاقتصادية الكبرى في 1929 و ما تعرف بأزمة الكساد العالمي، الفكر الاقتصادي لتقبل نظرية جديدة كانت بمثابة ثورة فكرية اقتصادية أحدثت انقلابا جذريا في السياسة الاقتصادية و امتدت آثارها إلى جميع الأجيال اللاحقة.

إن هذه النظرية الجديدة هي التي أطلق عليها اسم النظرية الكيترية، الذي قام ببنائها الاقتصادي كيتر، و الذي قام بدراسة و تحليل الأزمة و استخلص ما يثبت عدم صحة التحليل الاقتصادي التقليدي، و هذا ما ساعد على انهيار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية .

2-الانتقادات الموجهة للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية : لقد هاجم كيتر النظرية الاقتصادية الكلاسيكية السائدة آنذاك بكتابه المعنون ب:" النظرية العامة للاستخدام و الفائدة و النقود" الذي صدر عام 1936، و أهم ما استهدفه كيتر في كتابه مسألتين هما :

- ♣ توضيح نقاط الضعف و القصور في النظرية الكلاسيكية من خلال كشف التناقضات المنطقية الكامنة فيها.

♣ وضع نظرية بديلة تفسر الكيفية التي يتحدد فيها مستوى الاستخدام ، حيث يبين كينز في نظريته أنه إذا كانت النظرية الكلاسيكية في الاستخدام لا تنطبق إلا في حالة الاستخدام الكامل، بينما استطاع أن يضع نظريته في الاستخدام تنطبق على جميع الحالات سواء حالة التشغيل الكامل أو حالة عدم التشغيل الكامل.

و من بين أهم الانتقادات نذكر:

1- يعتمد التحليل الكلاسيكي على قانون ساي للمنافذ أي العرض يخلق الطلب المساوي له، لكن كينز انتقد هذا المبدأ و أكد أن التوازن الاقتصادي يحدث في مستوى اقل من مستوى التشغيل الكامل.

2- يعتبر الكلاسيك أن العرض الكلي هو متغير مستقل بينما الطلب الكلي هو متغير تابع، و يرى كينز عكس ذلك، أي أن العرض هو متغير تابع و الطلب الكلي هو متغير مستقل حيث يتكون الطلب من الاستهلاك و الاستثمار في النموذج البسيط.

3-اعتبر الكلاسيك النقود حيادية ،بينما كينز فقد جعل للنقود دورا مهما في تحديد مستوى الدخل الوطني ومستوى التشغيل.

4- اعتقد الكلاسيك أن سعر الفائدة يحقق التوازن بين الاستثمار و الادخار و أنه الوحيد المؤثر في قرار الاستثمار بينما كينز أضاف إلى سعر الفائدة متغير آخر يساعد في اتخاذ قرار الاستثمار و هو معدل الربح المتوقع (الكفاية الحدية لرأس المال)

5-الطلب على النقود عند الكلاسيك وجدت للتبادل فقط بينما كينز فقد أكد أن دالة الطلب على النقود هي دالة في سعر الفائدة إلى جانب الدخل.

3-فرضيات التحليل الاقتصادي عند كينز: من أهم الفرضيات التي اعتمد عليها التحليل الكينزي نجد:

- لا يحتوي الاقتصاد على قوى تلقائية تعيد السوق إلى نقطة التوازن.
- في ظل هذا الافتراض يمكن للحكومة أن تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي ، و يصبح التدخل الحكومي ضرورة لإعادة التوازن للاقتصاد في حال تعرضه لبعض الاختلالات.
- نموذج كينز المبسط قائم على أن مستوى توازن الدخل و الناتج إنما يتوقف على الإنفاق الكلي أي الطلب الكلي الفعال و أن تقلبات الطلب الكلي هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار الاقتصادي.
- عدم الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة: و هذا يعني أن كينز قد اعترف بإمكانية ظهور حالة البطالة الإجبارية كما أن استخدام العمل بكمية أقل أمر ممكن .
- ثبات المستوى العام للأسعار: بناءا على الفرضية السابقة فإن لأي تغير في المستوى الذي يعمل عنده الاقتصاد الوطني سيكون أقل من مستوى الاستخدام الكامل و عليه يستدعى كليا مستوى الأسعار كمتغير للنموذج.

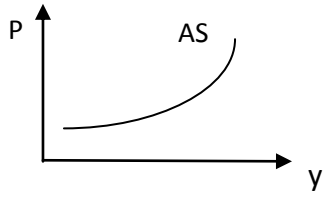
و ترتكز نظرية كينز على النقاط التالية:

- أنها تحلل الدخل و الاستخدام عن طريق الطلب الكلي الفعال: إذ تبرهن أن هذا الطلب قد لا يكون كافيا بتصفية السوق من الإنتاج و أن مستوى التوازن الاقتصادي قد يكون فيما دون مستوى الاستخدام الكامل لأن المنشأ الأساسي لنظرية كينز هو اللفظ الصريح لقانون الأسواق و المنافذ الذي جاء به "ساي" ، و على عكسه خَلُصَ كينز إلى أن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد كل من مستوى الاستخدام و الإنتاج و الدخل، و قد نال الطلب الفعال أهمية كبيرة على يد كينز لذا سميت نظريته بنظرية الطلب الفعال.
- أنها تقلل من مرونة الأسعار و الأجور كعوامل مهمة في توجيه النشاط الاقتصادي و تؤكد على جمود الأجور في الوضع المؤسسي السائد و المتمثل في التشريعات الحكومية المحددة بين الأجور و بين النقابات العمالية التي تمنع تخفيض الأجور.

4-المفهوم الكينزي للعرض الكلي و الطلب الكلي:

- **العرض الكلي**: يعبر العرض الكلي عن مقدار الناتج الوطني الذي يكون قطاع الأعمال على استعداد لإنتاجه و بيعه خلال فترة زمنية معينة و عند مستويات مختلفة للأسعار.

- **دالة العرض الكلي**: عند كينز الأجور و الأسعار ليست بالمرونة التي تصورها الكلاسيك و اعتبرها جامدة في الأجل القصير؛ هذا يعني أن الاقتصاد سوف ينتج اقل من طاقته الكامنة وعليه فمنحنى العرض لن يكون عموديا كما يتصور الكلاسيك بل سيكون على الشكل التالي:



منحنى العرض الكلي في الأجل القصير عند كينز

- **محددات العرض الكلي**: من بين العوامل المحددة للعرض الكلي نجد:

- الناتج المحتمل: و هو الطاقة الكامنة في اقتصاد ما لإنتاج مجموعة من السلع والخدمات وفقا للاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة.

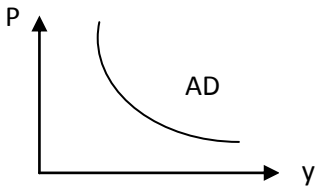
– تكاليف عناصر الإنتاج: من بينها الأجور، أسعار المواد الأولية، تكلفة الأراضي و المباني، الفائدة، فمثلا عند زيادة الأجور فإن المنتجين لن يتمكنوا من إمداد السوق بمستويات العرض السابقة إلا عند مستويات أعلى من الأسعار.

– مستوى التوظيف: نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين مستوى التشغيل و العرض الكلي، ذلك أن السلع و الخدمات التي يهدف العرض الكلي لتقديمها إلى السوق لا يمكن أن يتم إلا من خلال توظيف عناصر الإنتاج كرأس المال و العمل، و بالتالي يتحدد مستوى العرض الكلي من خلال مستوى التوظيف.

- **الطلب الكلي**: هو مجموع السلع و الخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون و الحكومة و المؤسسات الإنتاجية، و القطاع العام الخارجي خلال فترة زمنية معينة، اهتم كينز بتحليل الدخل و الاستخدام عن طريق الطلب الكلي الفعال .
- **الطلب الكلي الفعال**: هو ليس الرغبة فقط في الحصول على السلع و الخدمات بل تلك الرغبة في الحصول على السلع و مصحوبة في نفس الوقت بالقوة الشرائية حيث مصدر هذه القوة الشرائية هو الدخل الوطني أي أن الطلب الفعال هو الطلب الذي سيتحول فعلا إلى إنفاق فعلي.

و بالتالي الطلب الكلي الفعال عند كينز = الإنفاق الاستهلاكي الخاص+ الإنفاق الاستثماري+الإنفاق الحكومي+الإنفاق الخارجي(صافي الصادرات).

- **دالة الطلب الكلي**: تبين العلاقة العكسية بين السعر والكمية كما في الشكل التالي:



منحنى الطلب الكلي عند كينز

- **مكونات الطلب الكلي:**

يتكون الطلب الكلي من مجموعة من المركبات التي تدخل في حلقة تدفق الدخل و يمكن معرفة هذه المركبات من الصيغة الرياضية لدالة الطلب الكلي حيث:

$$AD = C + I + G + X - M$$

- **الطلب الاستهلاكي**: الاستهلاك هو غاية كل نظام اقتصادي، حيث إذا تحقق الإشباع لحاجيات الأفراد يعني أنه تم إنتاج ما يريدون رفاهيته، و يعني تحقق نمو وتطور اقتصادي، فالاستهلاك يمثل

نسبة كبيرة من الأهمية في الاقتصاد و هو أكبر المكونات للتدفق الدائري للدخل، فكيتر قام بدراسة دالة الاستهلاك و هذا هو الشيء الذي أضافه للتحليل الكلاسيكي في سوق السلع و الخدمات، و درس أيضا جميع العوامل المؤثرة فيها و حصرها في نوعين: متغيرات أو عوامل داخلية و متغيرات أو عوامل خارجية.

–**العوامل الداخلية:** نقصد بها الدخل المتاح كون أن حجم الإنفاق الاستهلاكي يعتمد على مستوى الدخل أي أن الزيادة في مستوى الدخل المتاح تؤدي إلى الزيادة في كمية السلع و الخدمات المطلوبة و العكس صحيح، و أظهر كيتر هذه العلاقة بين طلب الأفراد و دخلهم في قانونه السيكولوجي الذي ينص على أن:

" الأفراد يميلون كقاعدة عامة و في المتوسط إلى زيادة استهلاكهم كلما زاد دخلهم، و لكن ليس بنفس مقدار الزيادة في دخلهم."

–**العوامل الخارجية:** ذكر كيتر 24 عامل مؤثر على طلب الأفراد و قسمها إلى عوامل ذاتية و أخرى موضوعية، فالذاتية تتمثل في العوامل السيكولوجية و النفسية و متغيرات الرغبة التي تؤثر في الطبيعة الإنسانية، مثل الإشهار و جاذبية المنتجين، التوقعات، و التنبؤات المستقبلية المتعلقة بتقلبات الأسعار و الدخل و الثروة،...الخ.

و أما المتغيرات الموضوعية فهي العوامل التي تحدد حقائق موضوعية و تؤثر في قدرة الأفراد مثل: هيكل توزيع الدخل، أذواق و عادات المستهلكين، التغير في السياسات المالية أو سياسة المؤسسات، التغير في أسعار الفائدة السائدة في السوق، ...الخ.

و مع كل هذه العوامل إلا أن كيتر درس دالة الاستهلاك في الأجل القصير و اعتبر أن المتغير أو العامل الأهم هو الدخل المتاح ، فالإنفاق الاستهلاكي هو مجموع المبالغ التي ينفقها الأفراد لشراء السلع و الخدمات الاستهلاكية، و بالتالي فالمحدد الأساسي للاستهلاك هو الدخل المتاح أو الدخل الممكن التصرف فيه، إذ أن هناك علاقة بين الدخل المتاح و الاستهلاك.

و تكون دالة الاستهلاك الكيترية من الشكل التالي:

$$C = f(yd)$$

و نكتب دالة الاستهلاك الخطية :

$$C = a + byd$$

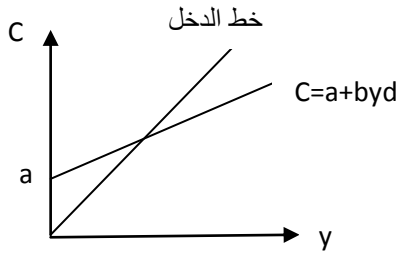
حيث: a: قيمة الاستهلاك المستقل، C: قيمة الاستهلاك، yd: قيمة الدخل المتاح.

b : الميل الحدي للاستهلاك: و هو مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة التغير في الدخل، و نرمز له بالرمز MPc ، و يمثل أيضا المشتقة الأولى لدالة الاستهلاك، و نكتب رياضيا:

$$MPc = b = \frac{\Delta c}{\Delta yd}$$

$$MPc = f(yd) = b \text{ : } 0 < b \leq 1$$

و بيانيا يكون منحنى دالة الاستهلاك كما يلي:



و هناك أيضا مفهوم يسمى الميل المتوسط للاستهلاك APC حيث : $APc = \frac{C}{yd}$

نلاحظ أن هناك علاقة تربط بين MPc و APc و هي على النحو التالي:

لنفترض أن دالة الاستهلاك معرفة بالشكل التالي: $c = a + byd$

$$APc = \frac{C}{yd} = \frac{a}{yd} + \frac{byd}{yd} \overset{\text{أي}}{\Leftrightarrow} APc = \frac{a}{yd} + b$$

$$MPc < APc \overset{\text{أي}}{\Leftrightarrow} 0 < \frac{a}{yd}$$

ملاحظة:

هناك من درس دالة الطلب على الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي)، في الأجل الطويل و ظهرت نظريات عديدة بعد كينز حاولت تفسير سلوك المستهلك في الأجل الطويل منها نظرية الدخل النسبي، نظرية الدخل الدائم، ...الخ.

- **الادخار:** إن دالة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) تستلزم دراسة دالة الادخار و هذا الارتباط بالإنفاق الكلي خاصة بالإنفاق الاستثماري فالادخار هو الجزء المتبقي من الدخل المتاح بعد الاستهلاك، و على هذا فالدخل يقسم بين الاستهلاك و الادخار حيث نكتب: $Yd = C + S$

أي أن الادخار هو الفرق بين الدخل المتاح و الاستهلاك: $S = Yd - C$

$$S = yd - a - byd$$

$$S = -a + (1 - b)yd$$

فالعلاقة طردية أيضا بين الدخل المتاح و الادخار ونكتب رياضيا:

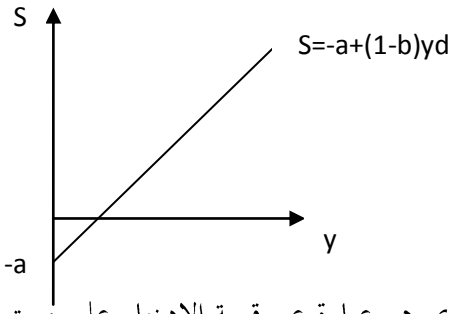
$$S = f(yd)$$

$$S = S_0 + syd$$

$S_0 = -a$ عبارة عن الجزء السالب من الادخار و هو يمثل قيمة المسحوبات من المدخرات السابقة، لتغطية حجم الاستهلاك عند مستوى الدخل المتاح.

S=(1-b) الميل الحدي للادخار و هو التغير الذي يحدث في الادخار نتيجة التغير الذي يحدث في الدخل، و يسمى أيضا MPs ويكون $0 < MPs < 1$.

و بيانيا:



أيضا نجد مفهوم الميل المتوسط للادخار APs الذي هو عبارة عن قيمة الادخار على مستوى الدخل المتاح.

نلاحظ أيضا أن هناك علاقة تربط بين MPs و APs و هي على النحو التالي:

لنفترض أن دالة الادخار معرفة بالشكل التالي: $S = -a + (1-b)yd$

$$APs = \frac{S}{yd} = \frac{-a}{yd} + \frac{(1-b)yd}{yd} \overset{\text{أي}}{\Leftrightarrow} APs = \frac{-a}{yd} + (1-b)$$

$$MPs > APs \overset{\text{أي}}{\Leftrightarrow} \frac{-a}{yd} < 0$$

-العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار:

لدينا: $\Delta yd = \Delta C + \Delta S \underset{\text{يستلزم}}{\Longrightarrow} \frac{\Delta yd}{\Delta yd} = \frac{\Delta C}{\Delta yd} + \frac{\Delta S}{\Delta yd}$

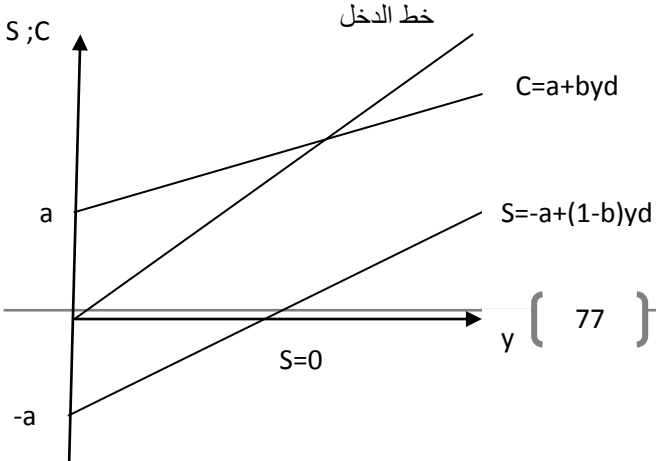
$$\mathbf{1 = MPc + MPs}$$

-العلاقة بين الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار:

لدينا: $yd = C + S \underset{\text{يستلزم}}{\Longrightarrow} \frac{yd}{yd} = \frac{C}{yd} + \frac{S}{yd}$

$$\mathbf{1 = APc + APs}$$

-التمثيل البياني لدالة الاستهلاك و الادخار:



- **الإنفاق الاستثماري:** لقد درسنا أن الإنفاق الاستهلاكي هو أول مركبة من مركبات الطلب الكلي على مختلف السلع و الخدمات حيث أن الاستهلاك له تأثير كبير جدا على حجم الدخل الوطني.

إلا أن الإنفاق الاستثماري لا يقل أهمية عن الاستهلاك باعتباره المكونة الثانية من مكونات الطلب الكلي حيث: $AD = C + I$

يعتبر الاستثمار الخاص هو العامل المحك في نموذج كينز، و تفترض هذه النظرية أن الاستثمار حساس بدرجة تجعله يستجيب لكل تغير طفيف يحدث في القطاعات الاقتصادية، و من ثم فهو القوة المحركة لدورة الاقتصادية، فقد أثبتت العديد من الدراسات أن أهم عامل وراء التقلبات الاقتصادية هو تغير الاستثمارات، لأن هذا الأخير يعتبر من أكثر عوامل الطلب عرضة للتقلب، و عليه يلعب دورا رئيسيا في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، إذ أن العديد من المفكرين الاقتصاديين يرون أن تحريك عملية النمو الاقتصادي و تفعيل الاقتصاد الكلي؛ يعود إلى مدى فعالية الاستثمار و تأثيره على سوق العمل، حيث أن زيادة الاستثمار و كفاءته تعني الطلب على عمل جديد مما يؤدي إلى توزيع كتلة أجور جديدة و هذا بدوره يؤدي إلى استهلاك إضافي و بالتالي تحريك الطلب الكلي الذي يتطلب زيادة في مستوى الإنتاج يرافق الزيادة في الطلب؛ و هكذا تتأثر بقية المتغيرات الاقتصادية الحقيقية الأخرى لذا لابد من معرفة مفهوم الإنفاق الاستثماري و العوامل المحددة له.

-مفهوم الإنفاق الاستثماري: تعددت تعاريف الاستثمار بين مختلف الاقتصاديين و تم الإجماع على ثلاث مفاهيم أساسية هي التضحية، الحرمان، الانتظار.

فالاستثمار هو التضحية بإنفاق مالي معين الآن مقابل عائد متوقع حدوثه فغي المستقبل، و بذلك يصبح هذا العائد المتوقع ممثلا بثمن التضحية و الحرمان و الانتظار طيلة فترة الانتظار.

و هو تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة، مثل المصانع و الآلات، و كذلك الإضافات إلى المخزون مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطية، أو النهائية خلال فترة زمنية.

أو هو عبارة عن توظيف الأموال الحالية في سبيل الحصول على إيرادات وعوائد أكبر في المستقبل.

فالاستثمار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستعمل في الاستهلاك و إنما يعاد استعماله في تكوين الطاقة الإنتاجية جديدة أو تعويض ما أستهلك من طاقة إنتاجية وحيدة بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار الزيادة في المخزون السلعي.

إذن الاستثمار له علاقة ازدواجية إذ تربطه صلة وثيقة بالادخار من ناحية و الاستهلاك من ناحية أخرى.

و عند كينز الاستثمار هو تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة التي تؤدي إلى خلق قيمة مضافة و توفير مناصب عمل جديدة (إضافية)، أي استثمار منتج يتمثل في:

- الإنفاق على السلع الرأسمالية الإجمالية الثابتة (التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت) (FBCF).
- التغير في المخزون (S &) .

و يمكن النظر إلى الاستثمار من عدة زوايا حيث يمكن تقسيمه إلى عدة أنواع و فيما يلي أهم هذه التقسيمات :

- ✓ حسب طبيعة الاستثمار إلى حقيقي (مادي و ملموس)، و مالي (غير مادي)
- ✓ حسب مدة الاستثمار إلى ثابت و متداول.
- ✓ حسب القطاع القائم على الاستثمار إلى استثمار عام و استثمار خاص.
- ✓ حسب جنسية القائم على الاستثمار إلى استثمار محلي و استثمار أجنبي.
- ✓ حسب الغرض من الاستثمار إلى استثمار إحلالي و استثمار صافي
- ✓ حسب علاقة الاستثمار بالدخل إلى استثمار تابع و استثمار مستقل

-**العوامل التي تؤثر في الإنفاق الاستثماري:** من بين العوامل التي تؤثر في الإنفاق الاستثماري نجد :

- ♣ السياسات الاقتصادية و حالة اقتصاد البلد.
- ♣ التطور التكنولوجي و مدى إدخال التحسينات التي تساعد في تقليل التكاليف.
- ♣ التوقعات حول الوضع الاقتصادي المستقبلي.
- ♣ الحوافز و التسهيلات المختلفة و التشجيعات المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين.
- ♣ توقعات حجم الطلب على السلع و الخدمات.

-**محددات الإنفاق الاستثماري:** كان كينز من أبرز الاقتصاديين الذين بينوا أثر المتغيرات التالية على الاستثمار و هي من أهم محددات القرار الاستثماري : سعر الفائدة و الكفاءة الحدية لرأس المال.

1 - **سعر الفائدة:** طبقا لمفهوم كينز هو الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل السيولة، و قد حذر كينز من ارتفاع سعر الفائدة بمقدار كبير مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار. و يسمى تكلفة الاستثمار سواء تم تمويل الاستثمار ذاتيا أو عن طريق الاقتراض.

و أكد كيتز أن سعر الفائدة لا يتحدد نتيجة لتفاعل قوى الاستثمار و الادخار في سوق السلع و الخدمات كما كان يعتقد الكلاسيك، و إنما يتحدد نتيجة لتفاعل عرض النقود و الطلب عليها.

2 - **الكفاية الحدية لرأس المال:** تمثل الغلات النقدية الصافية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول طيلة بقائه صالحا للإنتاج ؛ و تسمى أيضا العائد المتوقع من الاستثمار أو معدل عائد الاستثمار أو معدل الربح المتوقع و عرّفها كيتز بأنها عبارة عن سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات الصافية المتوقعة من الأصل الرأسمالي خلال عمره الإنتاجي مساوية لثمن العرض أو تكلفة الإحلال أو ثمن الشراء و نكتب:

$$\boldsymbol{Ba = \frac{R_1}{(1+e)} + \frac{R_2}{(1+e)^2} + \cdots + \frac{R_n}{(1+e)^n}}$$

حيث:

Ba: ثمن الشراء ، e: معدل الكفاية الحدية لرأس المال(سعر الخصم). R: قيمة العائد خلال كل سنة.

ملاحظة: بعد تحديد معدل الكفاية الحدية لرأس المال يمكن مقارنته بتكلفة الشراء للأصل الرأسمالي من أجل اتخاذ القرار المناسب و منه:

إذا كان معدل الكفاية الحدية > معدل الفائدة في السوق: من مصلحة القطاع الإنتاجي القيام بهذا المشروع الاستثماري.

إذا كان معدل الكفاية الحدية = معدل الفائدة في السوق: القرار حيادي بالقيام بالمشروع الاستثماري.

إذا كان معدل الكفاية الحدية < معدل الفائدة في السوق: من مصلحة القطاع الإنتاجي عدم قيامه بالمشروع الاستثماري.

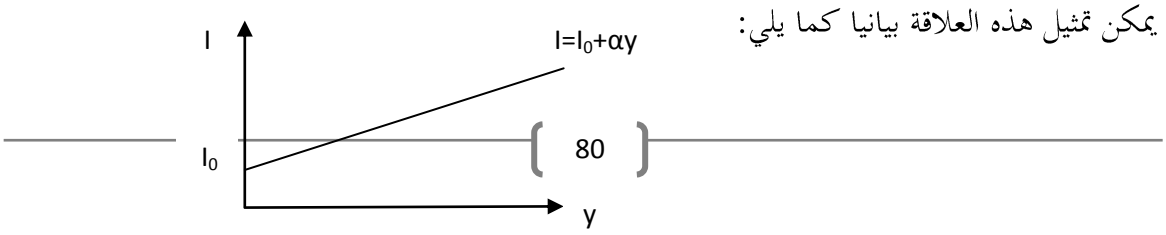
-دالة الإنفاق الاستثماري: يرتبط الاستثمار بعدة متغيرات منها الدخل الوطني و الطلب الكلي و سعر الفائدة في السوق، لكن في التحليل الكيتزي يرتبط الإنفاق الاستثماري أكثر بالدخل الوطني و تغيراته، حيث كلما زاد الدخل زاد الاستثمار و العكس صحيح.

و يمكن تمثيل العلاقة بما يلي: $I = f(y)$

أي: $I = I_0 + \alpha y$

I_0: هو الاستثمار المستقل عن الدخل، α: هي الميل الحدي للاستثمار و يسمى أيضا MPI الذي هو عبارة عن التغير الذي يحدث في الاستثمار نتيجة للتغير الذي يحدث في الدخل: $MPI = \frac{\Delta I}{\Delta y}$

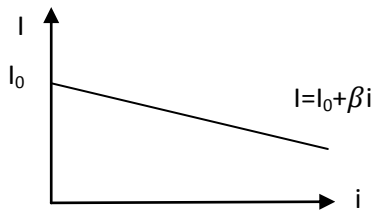
و يمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا كما يلي:



و مع هذا أكد كيتز بضرورة تأثير سعر الفائدة على الاستثمار ونكتب دالة الإنفاق الاستثماري كما يلي:

$$I = f(i) = I_0 + \beta i$$

و لأن العلاقة بين الطلب الاستثماري و سعر الفائدة عكسية، فكلما زاد سعر الفائدة قل الاستثمار و العكس صحيح، و يمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا كما يلي:



نتيجة لما سبق فان الإنفاق الاستثماري يتغير تبعا للدخل الوطني و سعر الفائدة معا، و يمكننا تمثيل هذه العلاقة التالية:

$$I = f(y; i) = I_0 + \alpha y - \beta i$$

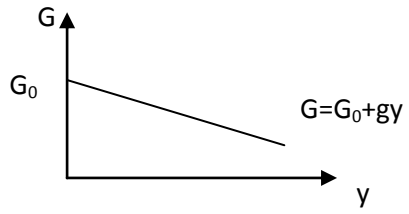
- **الإنفاق الحكومي**: هو جزء هام من السلع و الخدمات الاستهلاكية و الاستثمارية، و هو قيام الحكومة بالإنفاق على هذه السلع و نرمز له بالرمزG، و عند إدخال الإنفاق الحكومي إلى الطلب الكلي يؤدي إلى زيادة المستوى التوازني للدخل و يصبح: $AD = C + I + G$

في أغلب الأحيان الإنفاق الحكومي يكون مستقل عن الدخل أي أن: $G = G_0$

و أيضا يمكن أن يكون دالة تابعة في الدخل ففي حالة انخفاض الدخل فإن الدولة تقوم بزيادة الإنفاق الحكومي من أجل دفع النشاط الاقتصادي إلى الأمام وعليه فالعلاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي و الدخل و نكتب العلاقة رياضيا كما يلي:

$$\mathrm{G} = \mathrm{G}_0 - \mathrm{g}\,\mathrm{y}$$

و نمثل ذلك بيانيا كما يلي:



-**العوامل المحددة للإنفاق الحكومي** من بين العوامل التي تؤثر في الإنفاق الحكومي نجد:

- قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات الضريبية.
- قدرة الدولة على الاقتراض الداخلي أو الخارجي.
- مستوى نشاط الاقتصادي السائد في البلد.
- ضرورة المحافظة على قيمة العملة.
- اعتبارات عسكرية و سياسية و اجتماعية.

عند دراستنا للإنفاق الحكومي لابد من دراسة التحويلات الحكومية و الضرائب.

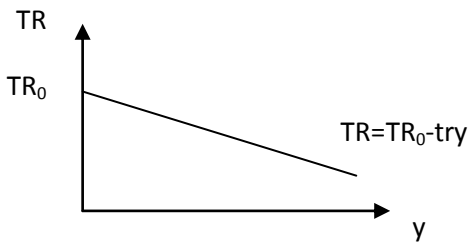
➢ **التحويلات الحكومية أو المدفوعات التحويلية:** هي عائد القطاع الخاص من الإيرادات الحكومية و هي تشمل المدفوعات التي تقوم بها الحكومة دون أن يصاحبها حصول على سلع و خدمات مثلاً : إعانات الضمان الاجتماعي ، التكفل الاجتماعي للأسر منخفضة الدخل" المعاشات " إعانات و مخصصات البطالة إعانات الاستثمار " برامج الدعم " الفوائد على الدين العام .....إلخ .

عند إضافة أو زيادة التحويلات الحكومية هذا يؤدي إلى تخفيض أثر الضريبة على المستوى التوازني للدخل بنفس المقدار الذي يسببه انخفاض الضرائب لتلك الزيادة في الدخل؛ إذن يمكن اعتبار التحويلات الحكومية كضريبة سالبة، و بالتالي فعتبر متغيرات مضافة مثل الإنفاق الحكومي و الاستثمار على عكس الضرائب التي تعتبر متغيرات مسربة مثل الادخار.

و عليه علاقة التحويلات الحكومية بالدخل هي كلما زادت التحويلات الحكومية انخفض المستوى التوازني للدخل حيث لدينا: $yd = y - T + TR$

- إذا اعتبرنا أن التحويلات الحكومية مبلغ ثابت لا علاقة له بالدخل نكتب $\mathbf{TR = TR_0}$
- إذا اعتبرنا أن التحويلات الحكومية ترتبط بمستوى الدخل مثل تعويضات البطالة تكون لها علاقة عكسية مع مستوى الدخل و نكتب: $\boldsymbol{TR = TR_0 - try}$

و يكون التمثيل البياني لهذه العلاقة كما يلي:



➢ **الإيرادات العامة "الضرائب"**: الضرائب مصدر من مصادر الإيرادات فهي مبلغ المال المحصل عليه إجبارياً و المدفوع إلى الخزينة الدولة دون أي مقابل من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف سواء

مباشرة مثل الضريبة على الدخل IRG ، أو غير مباشرة مثل الضرائب على القيمة المضافة TVA

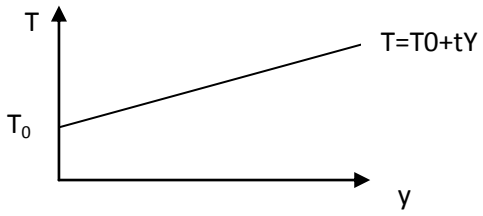
وتفرض الضرائب للحد من أو مواجهة مجموعة من النفقات مثل نفقات الحكومة على السلع و الخدمات و نفقات الحكومة لتمويل نفقات و عوائد ...الخ.

و تكون علاقة الضريبة بالدخل كما يلي: كلما زاد مستوى الضرائب كلما انخفض المستوى التوازني للدخل المتاح و منه انخفاض الطلب الكلي مع بقاء العوامل الأخرى على حالها و بذلك تجعل الدخل المتاح أقل من الدخل الوطني حيث: $yd = y - T + TR$

و تكون علاقة الضرائب بالدخل الوطني علاقة طردية حيث أنه كلما زاد حجم الضرائب المقتطعة من الأفراد كلما زاد مستوى الدخل الوطني و العكس صحيح و يمكن تمثيل هذه العلاقة رياضيا كما يلي:

$$T = T_0 + ty$$

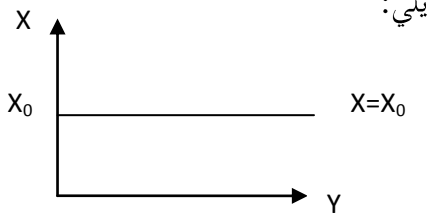
و بيانيا تكون:



- **الصادرات X**: هي جزء من الناتج الوطني المباع في العالم الخارجي، فهي تمثل طلب العالم الخارجي على الناتج الوطني، إذن الصادات لبلدنا تمثل واردات للعالم الخارجي؛ و من العوامل المؤثرة في الصادرات نجد مشتريات الأسعار في الداخل، السياسة الخارجية للبلد، ...الخ.

و يمكن اعتبا الصادرات متغير مستقل عن الدخل تتوقف قيمتها على عوامل خارجية و ليس على مستوى الدخل و نكتب ذلك رياضيا: $X = X_0 = cost$

و يمكن لنا تمثيل المنحنى البياني لدالة الصادرات كما يلي:



- **الواردات M**: هي طلب المقيمين داخل البلد من سلع و خدمات منتجة في العالم الخارجي و تستهلك في داخل البلد؛ و هي عبارة عن إنفاق وطني على إنتاج بلدان أخرى ؛ إذ هناك تسرب لذا لابد من طرح قيمة الواردات في دالة الطلب الكلي؛ و من بين العوامل التي تؤثر في الواردات نجد: الدخل الوطني، أسعار الصرف، نسبة سعر الصادرات إلى سعر الواردات، و لكن خلال الفترة القصيرة فإن العامل المحدد هو مستوى الدخل الوطني ، وعليه فالواردات تتأثر بمستوى الدخل الوطني، حيث نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الواردات و الدخل الوطني، و نعبر عن ذلك رياضيا كما يلي:

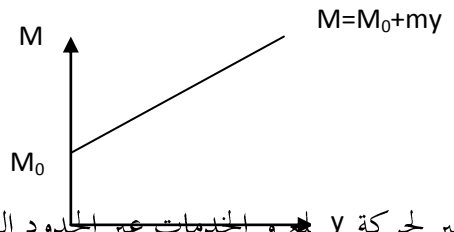
$$M = f(y)$$

$$M = M_0 + my$$

حيثM_0 : هو قيمة الواردات المستقلة عن الدخل.

m : هي الميل الحدي للواردات.

نمثل بيانيا دالة الواردات بالتمثيل البياني التالي:



- **صافي العالم الخارجي:**(**NX**) هو عبارة عن تعبير لحركة y بيع و الخدمات عبر الحدود السياسية للدولة ، و هذه التعاملات المختلفة في القطاع الخارجي تسجل عادة في حسابات خاصة بميزان المدفوعات و الذي يسجل كافة التعاملات التجارية التي تحدث بين بلدين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، و هي تشمل:

– التدفقات الداخلية و الخارجية للسلع و الخدمات.

– التدفقات الخارجية و الداخلية لرأس المال المادي و النقدي.

– التدفقات الخارجية و الداخلية لرأس المال البشري.

– نقل التكنولوجيا.

و نجد في ميزان المدفوعات ثلاث حسابات هي:

1 – الحساب الجاري: يشمل تصدير و استيراد السلع و الخدمات بالإضافة إلى المدفوعات الحكومية من طرف واحد.

2 – الحساب الرأسمالي : يشمل جميع المعاملات الرأسمالية غير المرتبطة بالاستيراد و التصدير كالاستثمارات المالية و انتقال رؤوس الأموال سواء كان مادي أو اقراض أو تعويض.

3 – الحساب الاحتياطي الرسمي: يشمل رصيد الحسابين السابقين، و تكون الحكومة مسؤولة عن استلامه في حالة الفائض أو تسديده في حالة العجز.

و هنا نجد أن إنفاق القطاع العائلي على الواردات يمثل تسبا مثله مثل الادخار و الضرائب و يمكن أن نوضح ذلك بمعادلة تسمى معادلة التسربات وهي:

$$F = S + T + M$$

بينما نعتبر الصادرات كإضافات تضاف إلى تيار الدخل مثله مثل الاستثمار و الإنفاق الحكومي و المدفوعات التحويلية و يمكن أن وضح ذلك في معادلة تسمى معادلة الإضافات و هي:

$$IN = I + G + TR + X$$

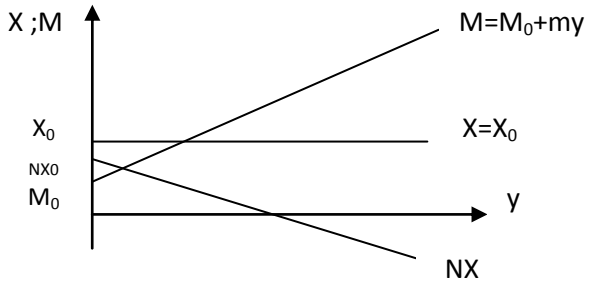
بينما صافي العالم الخارجي أو ما يسمى بصافي الصادرات فهو الفرق بين الصادرات و الواردات و نكتب رياضيا:

$$NX = X - M$$

$$\begin{cases} X = X_0 \\ M = M_0 + my \end{cases}$$

$$\overset{\text{يستلزم}}{\Longrightarrow} NX = X_0 - M_0 - my$$

و نمثل بيانيا رصيد الميزان التجاري أو صافي الصادرات كما هو موضح في الشكل التالي:



الآن و بعد دراستنا لمكونات الطلب الكلي و المتغيرات المرافقة للعناصر المكونة له، يمكننا دراسة التوازن الاقتصادي في سوق السلع و الخدمات عند كينز.

5-التوازن الاقتصادي الكينزي:

اختلف كينز عن الكلاسيك في طرحه للتوازنات الاقتصادية ؛ حيث اعتمد على التحليل المتكامل بأخذ الوحدات النقدية أساس التقييم، و عنده يصعب الفصل بين النقدي و الحقيقي و بالتالي إخفاء فكرة الازدواجية.

اعتمد الكلاسيك على التوازن في سوق العمل و عليه يتحدد التوازن في سوق السلع و الخدمات، و على عكسه اعتمد كينز على التوازن في سوق السلع و الخدمات و منه التوازن في سوق العمل، و يصبح ترتيب داستنا للتوازن في الأسواق عند كينز كما يلي:

- دراسة التوازن في سوق السلع و الخدمات.
- دراسة التوازن في سوق النقود.
- دراسة التوازن في سوق العمل.

5-1-دراسة التوازن في سوق السلع و الخدمات:

سندرس في مرحلة أولى أبسط نموذج لتحديد مستوى الناتج على أساس الطلب الكلي و يسمى هذا النموذج بالنموذج الكيتزي البسيط لأنه مكون من قطاعين فقط فهو يدرس الاقتصاد المغلق الخاص، و فرضيات هذا النموذج هي أن الطلب الكلي هو المحدد لمستوى الإنتاج و الدخل و لذلك لابد من دراسة مكوناته قبل دراسة آلية تحديد مستوى الناتج أو الدخل التوازني.

يمكن تحديد التوازن في سوق السلع و الخدمات، من خلال مدخلين أو طريقتين هما:

1 **طريقة العرض الكلي = الطلب الكلي:** $\boldsymbol{AS = AD}$

2 **طريقة الموارد = الاستخدامات :** $\boldsymbol{F = IN}$

العرض الكلي عند كيتز يتمثل في حجم الناتج الحقيقي الذي ينتج خلال فترة زمنية معينة في دولة ما و نكتب: $AS = y$

الطلب الكلي عند كيتز يتمثل في مجموع الإنفاقات على السلع و الخدمات و هو الإنفاق الاستهلاكي+ الإنفاق الاستثماري+ الإنفاق الحكومي+صافي الصادرات .

ونكتب رياضيا: $$AD = C + I + G + X - M$$

الإضافات أو الموارد: هي جميع الإضافات التي تضاف إلى الدخل الوطني و هي كل من الاستثمار، الإنفاق الحكومي، المدفوعات التحويلية، الصادرات، و نكتب ذلك رياضيا:

$$IN = I + G + TR + X$$

الاستخدامات: هي جميع التسربات التي تتسرب من حلقة تدفق الدخل الوطني و هي: الادخار، الضرائب، الواردات، و نكتب رياضيا:

$$F = S + T + M$$

و هناك ثلاث أنواع يمكن أن يكون عليها اقتصاد دولة ما و هي:

- **أن يكون اقتصاد مغلق خاص:** و هذا يعني وجود قطاع الاستهلاكي و الاستثماري فقط.
- **أن يكون اقتصاد مغلق عام:** و هذا يعني وجود القطاع الاستهلاكي و القطاع الاستثماري و القطاع الحكومي.
- **أن يكون اقتصاد مفتوح:** و هذا يعني وجود القطاع الاستهلاكي و القطاع الاستثماري و القطاع الحكومي و القطاع الخارجي.

➢ **التوازن في اقتصاد مغلق خاص:**

عالج التحليل الكيتري المجتمع و توازنه بين قطاعين فقط، و هما القطاع العائلي و قطاع المؤسسات(الأعمال)، و عند دراستنا لهذا النموذج نفترض مجموعة من الفرضيات و هي :

- الاقتصاد خاص أي عدم وجود القطاع الحكومي و السياسة المالية و التحويلات الحكومية أي الإنفاق الحكومي(G) معدوم ، التحويلات الحكومية (TR)معدومة، الضرائب (T)معدومة.
- الاقتصاد مغلق أي عدم وجود القطاع الخارجي و منه الصادرات (X)معدومة و الواردات(M) معدومة. و التحويلات من و إلى العالم الخارجي(TRe)، (TRp) معدومة.
- عند قياسنا للعرض الكلي نقيسه بالنقود و ليس بكمية السلع المنتجة لأن السلع غير متجانسة.
- عند التوازن يعني المستوى التوازني لكل من الدخل الوطني و الناتج الوطني(Y).
- الطلب الكلي هو متغير هام يتأثر به مستوى العرض الكلي.

في ظل هذا النموذج نلاحظ أنه يوجد مصدران للطلب الكلي أو عنصران مركبان للطلب الكلي و هما: + القطاع العائلي و طلبه للشراء من سلع و خدمات استهلاكية (الطلب الاستهلاكي).

+ قطاع الأعمال و طلبه للشراء من سلع و خدمات استثمارية (الطلب الاستثماري).

$$AD = C + I$$

♣ تحديد التوازن بطريقة الطلب الكلي =العرض الكلي

لدينا في اقتصاد مغلق خاص نجد كل من دالة الاستهلاك: $C = C_0 + bYd$

و دالة الاستثمار: هناك حالتين إما الاستثمار مستقل عن الدخل أي: $I = I_0$

و إما الاستثمار تابع للدخل الوطني أي: $I = I_0 + \alpha Y$

- **إذا كان الاستثمار مستقل عن الدخل الوطني:**

$$AS = AD$$

$$y = C + I$$

$$y = C_0 + byd + I_0$$

$$yd = y - T + TR$$

نلاحظ أن في الاقتصاد المغلق الخاص لا وجود للضرائب و لا للتحويلات الحكومية يعني أن الدخل المتاح يساوي الدخل الوطني و نكتب: $yd = y$

$$y = C_0 + by + I_0$$

$$y - by = C_0 + I_0$$

$$y^* = \frac{1}{1-b}(C_0 + I_0)$$

و هي معادلة الدخل التوازني في سوق السلع و الخدمات لاقتصاد مغلق خاص بطريقة العرض الكلي يساوي الطلب الكلي و باعتبار الاستثمار مستقل عن الدخل.

يمكننا إيجاد نفس عبارة الدخل التوازني بطريقة الإضافات تساوي التسربات.

أما الآن سوف ندرس التوازن الاقتصادي في سوق السلع و الخدمات لاقتصاد مغلق خاص و لكن هذه المرة باعتبار أن الاستثمار دالة تابعة للدخل الوطني، و بطريقة الإضافات تساوي التسربات .

♣ **تحديد التوازن بطريقة الإضافات = التسربات:**

عند التوازن يكون : $F = IN$

$$F = S + T + M$$
$$IN = I + G + TR + X$$

نحن في اقتصاد مغلق خاص يعني لا وجود للقطاع الخارجي و لا للقطاع الحكومي وعليه تصبح معادلة التسربات و الإضافات كما يلي: $\begin{cases} F = S \\ IN = I \end{cases}$

$$\overset{\text{يستلزم}}{\Longrightarrow} \boldsymbol{S = I}$$

معادلة الادخار تكون من الشكل التالي: $S = S_0 + \delta yd$

و يمكن كتابتها أيضا: $\mathrm{S} = -\mathrm{C_0} + (1 - \mathrm{b})\mathrm{yd}$

بينما تتم كتابة دالة الاستثمار كما يلي: $I = I_0 + \alpha y$

كما أن الاقتصاد مغلق خاص فإننا نجد أن الدخل المتاح يساوي الدخل الوطني. $yd = y$

و بالمساواة بين معادلتي الادخار و الاستثمار نجد:

$$\mathrm{C_0} + \mathrm{I_0} = (1 - b)y - \alpha y$$

$$y^* = \frac{1}{1-\mathrm{b}-\alpha}(\mathrm{C_0} + \mathrm{I_0})$$

و هي معادلة الدخل التوازني في سوق السلع و الخدمات لاقتصاد مغلق خاص بطريقة الإضافات تساوي التسربات.

♣ **أثر التغير في المتغيرات المستقلة عن الدخل على مستوى الدخل التوازني:**

إن التغير في الاستهلاك المستقل بمقدار(ΔC) الذي يترتب عليه تغير في مستوى الدخل بمقدار (Δy)، نسميه بمضاعف الاستهلاك البسيط في حالة اعتبار الاستثمار متغير مستقل عن الدخل، و يمكن تبيان كيفية إيجاده كما يلي:

عند التوازن و باعتبار الاستهلاك المستقل هو (C_0) يكون مستوى الدخل التوازني هو:

$$y^* = \frac{1}{1-b}(C_0 + I_0) \dots\dots (1)$$

و عند التغير في الاستهلاك إلى (C_1) تكون عبارة الدخل التوازني :

$$y`* = \frac{1}{1-b}(C_1 + I_0) \dots\dots (2)$$

بطرح (1) من (2) نجد:

$$y* - y`* = \frac{1}{1-b}(C_1 - C_0)$$

$$\Delta y = \frac{1}{1-b}\Delta C$$

$$\frac{\Delta y}{\Delta C} = \frac{1}{1-b} = K_c$$

Kc: يسمى ب مضاعف الاستهلاك البسيط.

بنفس الطريقة يمكن لنا استخراج مضاعف الاستثمار البسيط و نجد :

$$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b} = K_I$$

K_I: و يسمى بمضاعف الاستثمار البسيط.

ملاحظات:

- نلاحظ أن مضاعف الاستهلاك البسيط و مضاعف الاستثمار البسيط متساويان.
- نلاحظ أنه لو اعتبرنا الاستثمار متغير تابع للدخل أي ان الاستثمار دالة في الدخل الوطني، فإن عبارة المضاعف ستتغير و تصبح كما يلي: $\boldsymbol{K_C = \frac{1}{1-b-\alpha} = K_I}$
- نسمي المضاعف في حالة الاستثمار دالة تابعة للدخل بالمضاعف المركب، أي يكون مضاعف الاستهلاك المركب يساوي مضاعف الاستثمار المركب .

♣ **المعنى الاقتصادي للمضاعف :**

كل تغيير في الإنفاق المستقل عن الدخل سواء كان الاستهلاك (C) أو الاستثمار (I) بوحدة واحدة يؤدي إلى تغيير مستوى الدخل(y) بمقدار المضاعف (مضاعف الاستهلاك أو الاستثمار) (K_c ، K_I) .

♣ **أسباب تباطؤ المضاعف :**

إن أهم الأسباب التي تجعل من عمليات المضاعف متباطئة (متأخرة) نذكر:

- تباطؤ الإنفاق

– التباطؤ في الإنتاج: نتيجة زيادة الاستهلاك أو الاستثمار ينخفض المخزون لدى تجار الجملة أو التجزئة أو حتى المنتجين أنفسهم مما يضطر هؤلاء لاحقاً إلى زيادة الإنتاج، لكن هذه العملية لا تجري بسرعة.

❖ التوازن الاقتصادي في سوق السلع و الخدمات لاقتصاد مغلق عام:

يعاب على النموذج السابق أنه أهمل القطاع الحكومي ، لهذا جاء هذا النموذج ليكون أقرب إلى الواقع حيث سندخل القطاع الحكومي في دورة تدفق الدخل ، و يصبح لدينا اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات هي القطاع الاستهلاكي الممثل في قطاع العائلات و القطاع الاستثماري الممثل في القطاع الإنتاجي و القطاع الحكومي الممثل في القطاع العام أو الحكومة.

لاحظنا سابقا أن الإنفاق الحكومي هو المكونة الثالثة من مكونات الطلب الكلي، و عليه فالقطاع الحكومي يمكن له التأثير في الطلب الكلي من خلال التأثير في الإنفاق الحكومي عن طريق السياسات المالية المتبعة في الاقتصاد و هذا من خلال الإجراءات و الأدوات المعروفة و هي سياسة النفقات العامة و سياسة الضرائب (الإيرادات العامة).

إن عملية استخدام الأدوات هي من وظائف الحكومة و تكون على شكل كيفية تحقيق الأهداف المقررة و الممثلة في الأهداف الأربعة المكونة للمربع السحري لكاليدور الذي تم دراسته في فصل سابق.

الذي يهمنا الآن هو معرفة كيفية استخدام الحكومة لكل سياسة من أجل تحقيق التوازن في الدخل و الناتج من أجل أهداف اقتصادية معينة ، و هذا هو مضمون السياسة المالية عند كينز.

♣ تحديد مستوى الدخل التوازني في سوق السلع و الخدمات لاقتصاد مغلق عام:

ندرس المتغيرات الاقتصادية كدوال تابعة للدخل، و يمكن للطالب أن يحاول دراستها كمتغيرات مستقلة عن الدخل من أجل الفهم أكثر و التعود على المعادلات، و أيضا سنستخرج معادلة الدخل التوازني في سوق السلع و الخدمات لاقتصاد مغلق عام بطريقة الطلب الكلي يساوي العرض الكلي و يمكن للطالب محاولة استخراج المعادلة بالطريقة الثانية ألا و هي طريقة التسربات تساوي الإضافات، و التأكد من أن المعادلتين متشابهتين و أن الحل بإحدى الطريقتين سيؤدي إلى نفس النتيجة.

أولا: نتعرف على المتغيرات الاقتصادية كدوال في الدخل و التي تكون لنا النموذج الاقتصادي الكيتزي في اقتصاد مغلق عام:

$$\begin{cases} C = C_0 + byd \\ \mathrm{I} = \mathrm{I}_0 + \alpha \mathrm{y} \\ \mathrm{G} = \mathrm{G}_0 - \mathrm{gy} \\ \mathrm{TR} = \mathrm{TR}_0 - \mathrm{try} \\ \mathrm{T} = \mathrm{T}_0 + \mathrm{ty} \\ \mathrm{yd} = \mathrm{y} - \mathrm{T} + \mathrm{TR} \end{cases}$$

ثانيا: عند التوازن في سوق السلع و الخدمات لاقتصاد مغلق عام و بطريقة الطلب الكلي يساوي العرض الكلي لدينا:

$$AS = AD$$

$$AS = y$$

$$AD = C + I + G$$

$$y = C + I + G$$

و بما أن الاقتصاد مغلق عام فإن الدخل المتاح لا يساوي الدخل الوطني و عليه نكتب:

$$y = C_0 + b(y - T + TR) + I_0 + \alpha y + G_0 - gy$$

$$y = C_0 + b(y - T_0 - ty + TR_0 - try) + I_0 + \alpha y + G_0 - gy$$

$$y = C_0 + (by - bT_0 - bty + bTR_0 - btry) + I_0 + \alpha y + G_0 - gy$$

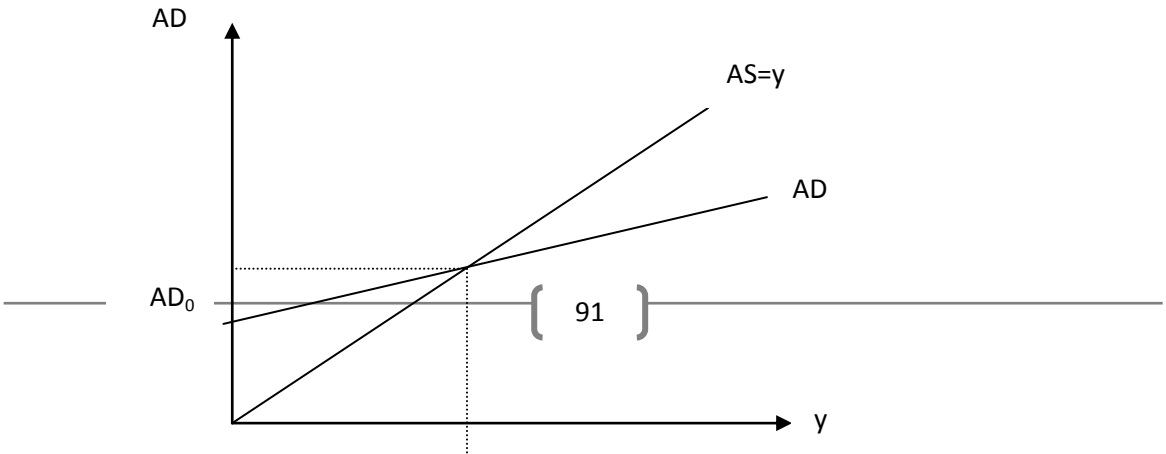
$$y - by + bty + btry - \alpha y + gy = C_0 - bT_0 + bTR_0 + I_0 + G_0$$

$$y(1 - b + bt + btr - \alpha + g) = C_0 - bT_0 + bTR_0 + I_0 + G_0$$

$$y* = \frac{1}{1 - b + bt + btr - \alpha + g}(C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bTR_0)$$

و هي عبارة الدخل التوازني في سوق السلع و الخدمات لاقتصاد مغلق عام بطريقة الطلب الكلي يساوي العرض الكلي و باعتبار جميع المتغيرات الاقتصادية دالة تابعة في الدخل.

كما ذكرنا سابقا سنجد نفس المعادلة للدخل التوازني باستخدامنا لطريقة الإضافات تساوي التسربات و يمكن لنا تمثيل التوازن الاقتصادي في سوق السلع و الخدمات لاقتصاد مغلق عام و بطريقتين كما يلي:



♣ **أثر تغير المتغيرات المستقلة عن الدخل على المستوى التوازني للدخل لاقتصاد مغلق عام:**

كلما يتغير الإنفاق المستقل عن الدخل سواء كان استهلاك أو استثمار أو إنفاق حكومي أو تحويلات حكومية أو ضرائب بوحدة واحدة سيتغير مستوى الدخل بمقدار المضاعف، درسنا في الاقتصاد المغلق الخاص تغير الاستهلاك و الاستثمار ، و بنفس الطريقة سيتم دراستهما في الاقتصاد المغلق العام لهذا سنختار أن ندرس متغير جديد و هو الإنفاق الحكومي (G) ، فما هو أثر التغير في الإنفاق الحكومي ب (Δ G) على مستوى الدخل التوازني؟

– عند التوازن في سوق السلع و الخدمات لاقتصاد مغلق عام و عندما تكون ($G=G_0$)، يكون مستوى الدخل التوازني :

$$y* = \frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g}(C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bTR_0) \dots (1)$$

– عندما يتغير الإنفاق الحكومي إلى G_1 يكون مستوى الدخل كما يلي:

$$\boldsymbol{y* = \frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g}(C_0 + I_0 + G_1 - bT_0 + bTR_0) \dots (2)}$$

- بطرح (1) من (2) نجد :

$$\boldsymbol{y * \grave{-} y *= \frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g}(G_1 - G_0)}$$

$$\Delta y = \frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g}\Delta G$$

$$\frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g} = K_G$$

K_G : هو مضاعف الإنفاق الحكومي، و هو المقدار الذي سيتغير به الدخل التوازني عندما يتغير الإنفاق الحكومي بمقدار (ΔG).

ملاحظات:

- بنفس الطريقة نستطيع أن نستخرج مضاعف الاستهلاك و مضاعف الاستثمار و نجد أن كلها متساوية، و هذا لأن معامل المتغيرات المستقلة هي الواحد $\boldsymbol{K_C = K_I = K_G}$
- نستطيع ان نجد مضاعف الضرائب و مضاعف التحويلات الحكومية بنفس الطريقة السابقة ، لكن نلاحظ أن مضاعف الضرائب مثلا لا يساوي مضاعف الإنفاق الحكومي و المضاعفات المماثلة له، و السبب هو في معامل المتغير المستقل (T)، حيث نجد أن معامل الضرائب هو ($-bT_0$)، و معامل التحويلات الحكومية هو (bTR_0) و منه فإن عبارة المضاعف لكل من الضرائب و التحويلات الحكومية هو كما يلي:

$$\boldsymbol{K_T = \frac{\Delta y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b+bt+btr-\alpha+g}}$$

$$\boldsymbol{K_{TR} = \frac{\Delta y}{\Delta TR} = \frac{b}{1-b+bt+btr-\alpha+g}}$$

- نلاحظ أيضا أن مضاعف التحويلات الحكومية هو عكس مضاعف الضرائب أي:

$$\boldsymbol{K_{TR} = -K_T}$$

♣ **مضاعف الميزانية المتوازية "نظرية هافيلمو" :**

بافتراض الحكومة قررت زيادة كل من الإنفاق الحكومي و الضرائب في آن واحد بمعنى $\Delta G = \Delta T$ و بالتالي فإن الميزانية العامة للدولة متعادلة، و يكون الأثر على مستوى الدخل (Y) كما يلي:

- عند التوازن و عند مستوى الإنفاق الحكومي ($G0$) و مستوى الضرائب ($T0$) يكون مستوى الدخل التوازني(Y):

$$y* = \frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g}(C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bTR_0) \dots (1)$$

- عندما يتغير الإنفاق الحكومي إلى G_1 و يتغير الضرائب إلى T_1 يكون مستوى الدخل كما يلي:

$$\boldsymbol{y`* = \frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g}(C_0 + I_0 + G_1 - bT_1 + bTR_0) \dots (2)}$$

- بطرح (1) من (2) نجد :

$$\boldsymbol{y* \grave{-} y* = \frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g}[(G_1 - G_0) - b(T_1 - T_0)]}$$

$$\Delta y = \frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g}(\Delta G - b\Delta T)$$

$$\Delta y = \frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g}(\Delta G) - \frac{b}{1-b+bt+btr-\alpha+g}(\Delta T)$$

و لقد ذكرنا أن الميزانية متعادلة أي $(\Delta G = \Delta T)$، إذن نختار أحدهما ليكون محل الأخر فنجد:

$$\Delta y = \frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g}(\Delta G) - \frac{b}{1-b+bt+btr-\alpha+g}(\Delta G)$$

$$\Delta y = \left[\frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g} - \frac{b}{1-b+bt+btr-\alpha+g}\right](\Delta G)$$

$$\frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1-b}{1-b+bt+btr-\alpha+g} = K_B$$

K_B: هو مضاعف الميزانية المتوازنة.

ملاحظة: - يكون مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي الواحد في حالة ما إذا كانت المتغيرات الاقتصادية مستقلة عن الدخل أي تبقى فقط دالة الاستهلاك و يكون عبارة المضاعف من الشكل:

$$1 = \frac{1-b}{1-b} = K_B$$

و هذا ما تنص عليه نظرية هافيلمو ، أي أن الحكومة تقرر زيادة الإنفاق الحكومي بنفس مقدار الضرائب في آن واحد حيث تكون الميزانية متعادلة .

❖ التوازن في سوق السلع و الخدمات لاقتصاد مفتوح:

لا يمكن أن نعيش في اقتصاد مغلق و معزول عن العالم الخارجي ، حيث لا يمكن الاكتفاء بإنتاج و استهلاك جميع الإنتاج المنتج داخل الحدود ، و لهذا سوف نضيف قطاع العالم الخارجي و هو الاقتصاد الأقرب إلى الواقع، حيث تصبح معادلة الطلب الكلي : $AD = C + I + G + X - M$

♣ تحديد مستوى الدخل التوازني في سوق السلع و الخدمات لاقتصاد مفتوح بطريقة الإضافات تساوي التسربات:

درسنا سابقا التوازن في سوق السلع و الخدمات لاقتصاد مغلق خاص و اقتصاد مغلق عام بطريقة الطلب الكلي يساوي العرض الكلي ، و الآن سندرس التوازن في سوق السلع و الخدمات لاقتصاد مفتوح بالطريقة الثانية و هي طريقة الإضافات تساوي التسربات كما يلي:

أولا: نكتب معادلات النموذج الاقتصادي الكيتزي في اقتصاد مفتوح:

$$\begin{cases} S = S_0 + (1-b)yd \\ \mathrm{I} = \mathrm{I}_0 + \alpha \mathrm{y} \\ \mathrm{G} = \mathrm{G}_0 - \mathrm{gy} \\ \mathrm{TR} = \mathrm{TR}_0 - \mathrm{try} \\ \mathrm{T} = \mathrm{T}_0 + \mathrm{ty} \\ \mathrm{yd} = \mathrm{y} - \mathrm{T} + \mathrm{TR} \\ X = X_0 \\ \mathrm{M} = \mathrm{M}_0 + \mathrm{my} \end{cases}$$

ثانيا: ندرس التوازن في اقتصاد مفتوح بطريقة الإضافات تساوي التسربات:

لتسهيل الأمر سنحسب أولا معادلة الإضافات ثم معادلة التسربات:

- **معادلة الإضافات:** $\boldsymbol{IN = I + G + TR + X}$

$$\boldsymbol{IN = I_0 + \alpha y + G_0 - gy + TR_0 - try + X_0}$$

$$\boldsymbol{IN = (I_0 + G_0 + TR_0 + X_0) + y(\alpha - g - tr)}$$

- **معادلة التسربات:** $\boldsymbol{F = S + T + M}$

$$F = S + T + M$$

$$F = S_0 + (1-b)yd + T_0 + ty + M_0 + my$$

بما أن الاقتصاد مفتوح فإن الدخل المتاح لا يساوي الدخل الوطني لهذا نكتب:

$$F = S_0 + (1-b)(y - T + TR) + T_0 + ty + M_0 + my$$

$$F = S_0 + (1-b)(y - T_0 - ty + TR_0 + try) + T_0 + ty + M_0 + my$$

بعد عمليات النشر و التوزيع والاختزال نجد:

$$F = (S_0 + bT_0 + TR_0 - bTR_0 + M_0) + y(1 - b + bt + btr - m)$$

عند التوازن: $F = IN$

$$(S_0 + bT_0 + TR_0 - bTR_0 + M_0) + y(1 - b + bt + btr - m) = (I_0 + G_0 + TR_0 + X_0) + \boldsymbol{y}(\alpha - g - tr)$$

$$(I_0 + G_0 + TR_0 + X_0) - (S_0 + bT_0 + TR_0 - bTR_0 + M_0) = y(1 - b + bt + btr - m) - \boldsymbol{y}(\alpha - g - tr)$$

$$(I_0 + G_0 + X_0) - (S_0 + bT_0 - bTR_0 + M_0) = y(1 - b + bt + btr + m - \boldsymbol{y}(\alpha - g)$$

$$(-S_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bTR_0 + X_0 - M_0) = y(1 - b + bt + btr - \alpha + g + m$$

$$y* = \frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g+m}(-S_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bTR_0 + X_0 - M_0)$$

و لدينا $C_0 = -S_0$، و منه تكون معادلة الدخل التوازني في سوق السلع و الخدمات لاقتصاد مفتوح بطريقة التسربات تساوي الإضافات كما يلي:

$$y* = \frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g+m}(C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bTR_0 + X_0 - M_0)$$

♣ **أثر تغير المتغيرات المستقلة عن الدخل في مستوى الدخل التوازني لاقتصاد مفتوح:**

عندما يتغير الإنفاق المستقل عن الدخل سواء كان استهلاك أو استثمار أو إنفاق حكومي أو تحويلات حكومية أو ضرائب أو صادرات أو واردات بوحدة واحدة سيتغير مستوى الدخل بمقدار المضاعف، و كما

درسنا في الاقتصاد المغلق الخاص تغير الاستهلاك و الاستثمار، و في الاقتصاد المغلق العام تغير كل من الإنفاق الحكومي و الضرائب و التحويلات الحكومية، سندرس بنفس الطريقة في الاقتصاد المفتوح أثر تغير الصادرات و الواردات على المستوى التوازني للدخل ، فما هو أثر التغير في الصادرات ب (ΔX) على مستوى الدخل التوازني؟

- عند التوازن في سوق السلع و الخدمات لاقتصاد مفتوح و عندما تكون ($X=X_0$)، يكون مستوى الدخل التوازني :

$$y* = \frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g+m}(C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bTR_0 + X_0 - M_0) \dots (1)$$

- عندما يتغير الصادرات إلى X_1 يكون مستوى الدخل كما يلي:

$$\boldsymbol{y`* = \frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g+m}(C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bTR_0 + X_1 - M0.(2)}$$

- بطرح (1) من (2) نجد :

$$\boldsymbol{y` - y* = \frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g}(X_1 - X_0)}$$

$$\Delta y = \frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g}\Delta X$$

$$\frac{\Delta y}{\Delta X} = \frac{1}{1-b+bt+btr-\alpha+g} = K_X$$

Kx: هو مضاعف الصادرات

بنفس الخطوات سنستخرج مضاعف الواردات و نجد عبارته من الشكل:

$$\frac{\Delta y}{\Delta M} = \frac{-1}{1-b+bt+btr-\alpha+g} = K_M$$

K_M : هو مضاعف الوارادت.

ملاحظات:

- نلاحظ أن مضاعف الصادرات يساوي مضاعف الإنفاق الحكومي و يساوي مضاعف الاستثمار و يساوي مضاعف الاستهلاك في اقتصاد مفتوح؛ ذلك أن كل متغير من المتغيرات السابقة لها نفس المعامل و هو الواحد (1). و منه : $\boldsymbol{K_C = K_I = K_G = K_X}$
- نلاحظ أن مضاعف الواردات هو عكس مضاعف الصادرات؛ ذلك أن معامل المتغير المستقل للواردات هو (-1) ، و منه: $\boldsymbol{K_M = -K_X}$

♣ **الفجوة الإنكماشية و الفجوة التضخمية :**

❖ **الفجوة الانكماشية** : تعني قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي، و تحدث هذه الفجوة في الاقتصاد عند المستوى الدخل التوازني (y^*) الذي يقل عن مستوى الدخل الذي يحقق وضع التشغيل الكامل(yf)، و عادة ما يلاحظ ظهور البطالة و تراجع الناتج الوطني بعد فترة.

$$\text{الفجوة الانكماشية} = \frac{\text{فجوة الإنتاج}}{\text{قيمة المضاعف}}$$

$$= \frac{\Delta y}{k} = \frac{yf - y^*}{k} > 0$$

❖ **الفجوة التضخمية** : تعني زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي و تحدث هذه الفجوة إذا كان مستوى الإنتاج التوازني (y^*) أكبر من مستوى الدخل أو الناتج عند التشغيل الكامل (yf) ،و عادة ما يصاحب هذه الحالة مشكلة التضخم .

$$\text{الفجوة التضخمية} = \frac{\text{فجوة الإنتاج}}{\text{قيمة المضاعف}}$$

$$= \frac{\Delta y}{k} = \frac{yf - y^*}{k} < 0$$

ملاحظة :

لما نتفحص معادلة المستوى التوازني للدخل في أي حالة من حالات الاقتصاد المدروسة سواء في اقتصاد مغلق خاص أو اقتصاد مغلق عام أو اقتصاد مفتوح، نجد أن المعادلة تشوبها بعض النقائص نذكر منها :

- أنها تركز على معالجة التوازن أو تحديد المستوى التوازني للدخل بمعالجة القوى الحقيقية دون الاهتمام بالمتغيرات النقدية .
- عدم اهتمامها بالكيفية التي يتحدد بها المستوى العام للأسعار.

5-2-التوازن في سوق النقود عند كينز :

اهتم كنز بدراسته جانب الطلب في سوق النقود ، و رفض فكرة حيادية النقود و أدخل النقود في تشغيل الاقتصاد الوطني عن طريق نظرية متخصصة للفائدة و التي تجعل الطلب على النقود هو المتغير الأساسي لسعر الفائدة و منه اعتبر كنز أن سعر الفائدة هو همزة الوصل بين القطاع الحقيقي و الاسمي حيث يلعب دوراً أساسيا في تحديد حجم الادخار و هو بذلك اعتبر المتغير الأكثر حساسية و المؤثر في السياسة النقدية.

❖ **الطلب على النقود:**

ينظر كينز إلى النقود كأصل من الأصول كاملة السيولة، و هي تطلب لذاتها و حاول الإجابة على الأسئلة التالية:

لماذا تطلب النقود؟ لماذا يحتفظ بالنقود؟ ما هي الدوافع التي تحرك الأفراد للاحتفاظ بالنقود؟ .

يمكن أن تطلب النقود لأنها نقود أي لذاتها و منه يمكن تبرير الاحتفاظ بها كسيولة لمواجهة الحاجات و إتمام الصفقات و المعاملات أو لمواجهة المجهول ، و دوافع المضاربة مثلا.

و يمكن التمييز بين ثلاث دوافع للطلب على النقود و هي: دافع المعاملات، دافع الاحتياط، دافع المضاربة.

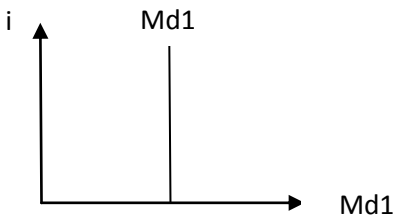
1- **دافع المعاملات:** الأفراد يحتفظون بالنقود على شكل أرصدة سائلة لمواجهة نفقاتهم في الفترة الفاصلة بين استلام الدخل و إنفاقه و عليه الطلب على النقود بدافع المعاملات يتأثر بمجموعة من العوامل منها : الفترة الزمنية، مستوى الدخل ،المستوى العام للأسعار ،سعر الفائدة هذا في الفترة الطويلة فقط.

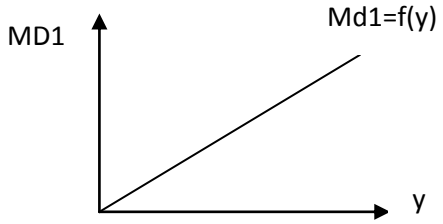
أما في الفترة القصيرة فمستوى الدخل فقط هو العامل المؤثر و عليه تكون داله الطلب على النقود بدافع المعاملات دالة في الدخل و نكتب :

في الفترة القصيرة: $Md_1 = f(y)$

$$Md_1 = \alpha_1 y$$

و يكون الشكل البياني للطلب على النقود بدافع المعاملات بدلالة الدخل و بدلالة سعر الفائدة كما يلي:





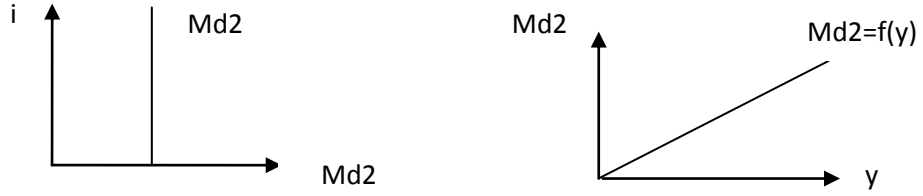
2- دافع الاحتياط: يعود هذا الدافع إلى احتفاظ الأفراد بالنقود بغرض مواجهة المفاجئات و ظروف المستقبل المتغيرة، و يعتمد هذا الدافع على مجموعة من العوامل أيضاً تؤثر في الفترة الطويلة و هي :

- طبيعة نمو و تنظيم سوق الأوراق المالية أي إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى سيولة.
- مستوى الدخل و الظروف النفسية للفرد حيث يظهر تفاؤل الفرد في حالات الرخاء و بالتالي يقل طلبه على النقود بغرض الاحتياط، و العكس في حالات الحروب ؛

و لكن العامل الأساسي و المؤثر في الفترة القصيرة هو مستوى الدخل و عليه الطلب على النقود بدافع الاحتياط هي دالة في الدخل و تكتب في الفترة القصيرة:

$$Md_2 = \alpha_2 y \text{ : منه و } Md_2 = f(y)$$

و الشكل البياني للطلب على النقود بدافع الاحتياط بدلالة الدخل و بدلالة سعر الفائدة يكون :



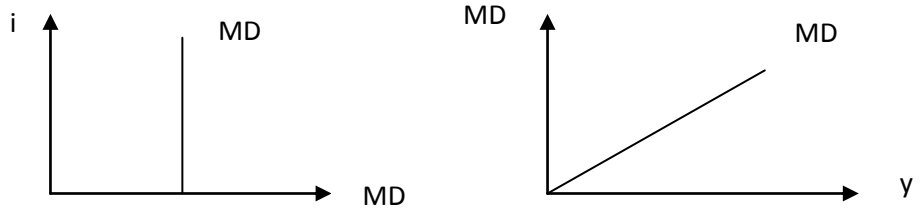
ملاحظة : جمع كينز بين الطلب على النقود لغرض المعاملات و الطلب على النقود لغرض الاحتياط باعتبار أنهما دالتان للدخل الوطني ، و يمكن جمعهما كما يلي:

$$MD = f(y)$$

$$MD = Md1 + Md2$$

$$MD = \alpha_1 y + \alpha_2 y$$

و الشكل البياني للطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط يكون كما يلي:



3-دافع المضاربة:

يقصد بالمضاربة شراء و بيع الأوراق (المالية الأسهم و السعات) في أسواق المال بغية الحصول على أرباح و تعتمد عملية المضاربة على قدرة المضارب على التنبؤ بأحوال البورصة و تتناسب أسعار السندات عكسياً مع أسعار الفائدة.

و الطلب على النقود لغرض المضاربة هو احتفاظ الأفراد بالنقود من أجل استغلالها أو الاستفادة من التقلبات في الأسعار التي يتوقعون حدوثها في السوق المالي، و هو هدف درسه كينز عند معالجته لسعر

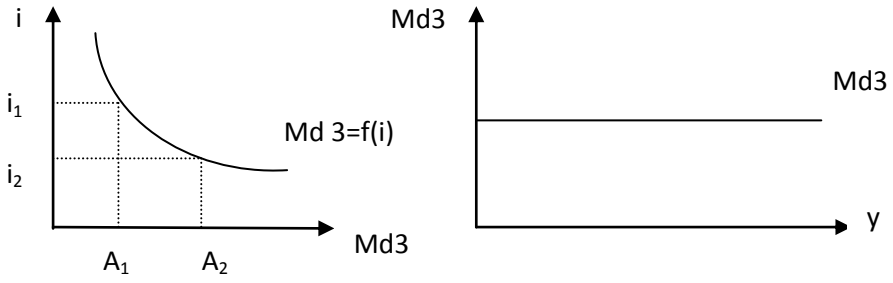
الفائدة كمحرك عقلاني من أجل الاحتفاظ بالنقود؛ و هو يتضمن الاختيار بين النقود و السندات كأشكال بديلة للاحتفاظ بالنقود أو الثروة.

و عليه وجد كينز علاقة عكسية بين الطلب على النقود بدافع المضاربة و سعر الفائدة، و يمكن كتابة ذلك رياضيا كما يلي:

$$Md_3 = f(i)$$

$$Md_3 = -hi$$

و يكون التمثيل البياني لدالة الطلب على النقود بدافع المضاربة بدلالة معدل الفائدة و بدلالة الدخل كما يلي:

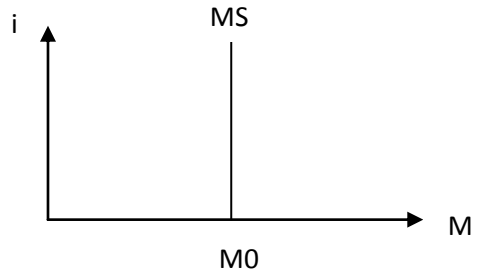


ملاحظة : عند A_1: مرونة المنحنى تكون أقل من A_2 ، و عليه بعد النقطة A_2 يكون المنحنى أشد مرونة لسعر الفائدة و هنا يقع الفرد في مصيدة السيولة (المصيدة الكيترية) أين يصبح المنحنى أكثر مرونة لسعر الفائدة لأن هذا الأخير لا يمكن أن ينخفض أكثر و لذا سيرتفع في الوقت القريب و بالتالي تنخفض أسعار السندات و عليه يحتفظ المضاربون بكمية النقود العاطلة دون شراء السندات.

- **عرض النقود :**

يتوقف عرض النقود عند كينز على القرارات السياسية التي يخضع لها البنك المركزي فهو بذلك متغير مستقل أو خارجي و يفترض ثباته في الفترة القصيرة: ثابت $MS = M_0 = cost$

و نوضح منحنى عرض النقود بيانيا كما يلي:



يتم التحكم في عرض النقود كما ذكرنا سابقا من طرف سلطة وصية و هي البنك المركزي، حيث يقوم بتطبيق السياسة النقدية باستخدام أدوات مختلفة منها:

– **سياسة السوق المفتوحة:** يتدخل البنك المركزي في حالة الكساد مشتريا للسندات و هو بذلك يدفع شيكات للبائعين مقابل الحصول على سندات حكومية، حيث تسحب الشيكات على البنك المركزي و تودع في حساب البائعين لدى البنوك التجارية و عليه تزداد الكتلة النقدية، و يحدث العكس في حالة التضخم.

– **سياسة الاحتياط الإجباري** : تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي، ففي حالة الكساد يخفض البنك المركزي من نسبة الاحتياطي القانوني بغرض زيادة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد، و يحدث العكس في حالة التضخم.

– **سياسة سعر إعادة الخصم** : في حالة الكساد يخفض البنك المركزي من سعر إعادة الخصم للبنوك التجارية لدعم السيولة النقدية لديها و هذا ما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية و العكس في حالة التضخم.

❖ **التوازن في سوق النقود** :

التوازن في سوق النقود هو كغيره من الأسواق يتضمن جانب الطلب و جانب العرض و يحدث التوازن عن طريق المساواة بينهما.

أي: الطلب على النقود = عرض النقود

أولا : نكتب معادلات المتغيرات الاقتصادية لنموذج سوق النقود عند كينز:

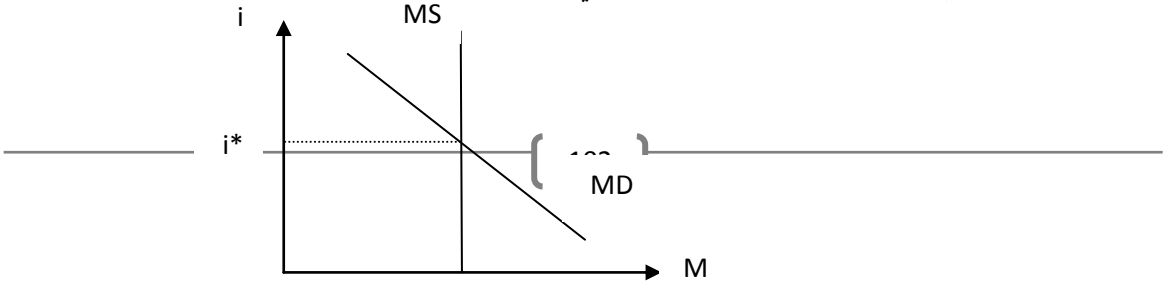
$$\begin{cases} \mathrm{M_S} = \mathrm{M_0} \\ \mathrm{Md} = \alpha y \\ \mathrm{Md_3} = -\mathrm{hi} \end{cases}$$

ثانيا: عند التوازن نقول $MS = MD$

$$Ms = Md + Md_3$$

$$Ms = \alpha y - hi$$

و يكون التمثيل البياني للتوازن في سوق النقود كما يلي:



5-3-التوازن في سوق العمل عند كينز:

لكي يحدث التوازن في سوق العمل لابد من تساوي منحنى الطلب على العمل مع عرض العمل، و لهذا سندرس الطلب على العمل و عرض العمل عند كينز ثم سنبحث عن التوازن في سوق العمل.

- **الطلب على العمل:**

فيما يخص الطلب على العمل فإن كينز تبنى وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية، و التي تعتبر أن الطلب على العمل هو دالة في معدل الأجر الحقيقي، و أن العلاقة بين الطلب على العمل و معدل الأجر الحقيقي هي علاقة عكسية و يمكن لنا توضيح ذلك رياضيا كما يلي:

$$LD = f(wr)$$

$$L\grave{D} = \grave{f}(\grave{wr}) < 0$$

و هذا الوضع ينجم عنه طبيعة العلاقة بين الإنتاج و حجم العمل في الفترة القصيرة حيث تكون دالة الإنتاج تابعة لحجم العمل في الفترة القصيرة. و نوضح ذلك رياضيا بالمعادلة التالية:

$$y = f(L)$$

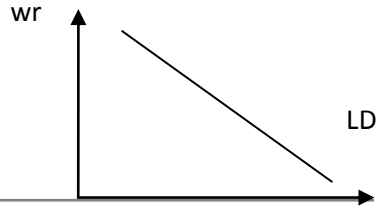
$$y' = f(L)' < 0$$

فمن أجل أن يتحقق أقصى ربح ممكن فإنه يقوم بتحديد كمية الإنتاج إلى الحد الذي يكون فيه الناتج الحدي الطبيعي للعمل متعادلا مع الأجر الحقيقي و نكتب: $MPL = wr$

و عليه يكون الناتج الحدي للعمل مساوي للتكلفة الحدية للعمل أي:

$$wr = f(\acute{L})$$

فالعامل الوحيد الذي يسبب زيادة في الطلب على العمل هو تخفيض معدل الأجر الحقيقي و يمكن تمثيل ذلك بيانيا كما يلي:



❖ **عرض العمل:**

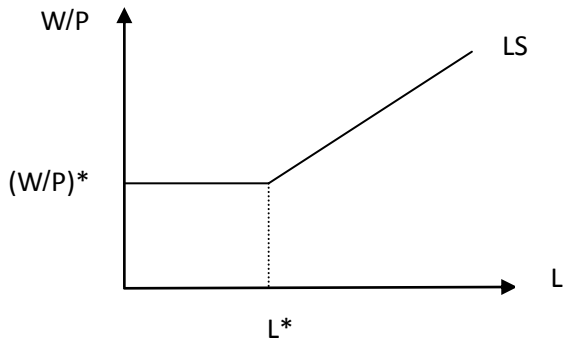
أما فيما يتعلق بعرض العمل فإن الخلاف بين الفكر الكلاسيكي و الفكر الكيتزي خلاف جوهري، حيث يقوم التحليل الكيتزي على نقطتين هما:

- عرض العمل يعتمد على معدل الأجر الاسمي و ليس على معدل الأجر الحقيقي كما جاء به الكلاسيك.
- معدل الأجر الاسمي ليس كامل المرونة باتجاه الانخفاض حيث هناك حد أدنى من الأجور لا يمكن النزول عنه.

يكون إذا عرض العمل عند كيتز دالة في الأجر الاسمي أي: $LS = f(\frac{W}{P})$

و نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين عرض العمل و معدل الأجر الاسمي أي: $LS = f(\frac{W}{P})' > 0$

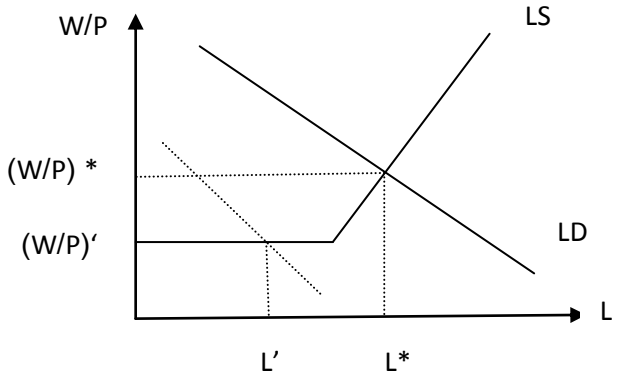
و يكون المنحنى البياني كما يلي:



و نلاحظ أنه عند معدل الأجر الاسمي (W/P) فإن العمال يعرضون خدماتهم ما بين الصفر و(L^*) هذا ما أدى بمنحنى عرض العمل أن يأخذ الشكل الأفقي عند هذا الحد الأدنى من الأجر الاسمي، و حينما يتم توظيف كل الراغبين في العمل عند معدل الأجر الاسمي(W /P) فإنه بعد ذلك يصبح توظيف عدد عمال أكثر يتطلب رفع معدل الأجر الاسمي السائد مما يعطي لمنحنى عرض العمل ميل موجب كما هو موضح في الشكل السابق، و ذلك ا ابتداء من النقطة(L^*).

❖ **دراسة التوازن في سوق العمل عند كيتز:**

يتحدد التوازن في سوق العمل بتقاطع منحنى الطلب على العمل و منحنى عرض العمل كما هو مبين في الشكل التالي:



و يلاحظ أن معدل التوازن للأجر الحقيقي هو(wr^*) ، و حجم العمل في التوازن هو (L^*).

لكن لو اعتبرنا أن منحنى الطلب على العمل يقطع منحنى عرض العمل في النقطة فيكون هناك بطالة غير إرادية مقدرة بالمسافة ($L'L^*$) ، حيث يرى كينز أن هناك بطالة إجبارية نتيجة عدم وجود فرص عمل و ليس بسبب تحديد مستوى أجر معين.

6-مقارنة بين المدرسة الكلاسيكية و المدرسة الكيترية لتحديد التوازن في الأسواق الثلاث:

يمكننا بعد دراسة التوازن في سوق العمل و سوق النقود و سوق السلع و الخدمات عند المدرسة الكلاسيكية و عند المدرسة الكيترية أن نلاحظ بعض الفروقات أو الاختلافات الجوهرية بين تحليل المدرستين للتوازنات في الأسواق الثلاث سواء من خلال المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في مستوى الدخل أو من خلال إضافة متغيرات أخرى لم يهتم بها تحليل المدرسة الأخرى.

و فيما يلي جدول يوضح أهم ما جاء به التحليل الكلاسيكي عند دراسته للتوازن في سوق العمل و سوق السلع و الخدمات و سوق النقود من جهة و كذلك أهم الإضافات و التغييرات التي طرحها كيتر عند دراسته للتوازن في تلك الأسواق:

التحليل الاقتصادي / الأسواق	التحليل الاقتصادي الكلاسيكي	التحليل الاقتصادي الكيتري
سوق السلع و الخدمات	$I = f(i)$ $S = f(i)$	$I = f(i)$ $S = f(y)$
سوق النقود	$\frac{M*}{P} = \mathrm{MD} = \mathrm{ky}$	$\frac{M*}{P} = \mathrm{MD} = \mathrm{ky} + \mathrm{Md3}$ $\frac{M*}{P} = \mathrm{MD} = \mathrm{ky} - \mathrm{hi}$
سوق العمل	$LD = f(wr)$ $LS = f(wr)$	$LD = f(wr)$ $LS = f(\frac{W}{P})$ ($\frac{W}{P}$) هناك حد أدنى للأجور

و يستنتج من هذا الجدول أوجه الاختلاف بين النموذجين في الأسواق الثلاثة والتي تكمن في النقاط التالية:

- في النموذج الكلاسيكي، الادخار يعتمد فقط على معدل الفائدة ، في حين أن الادخار في النموذج الكيتري هو تابع للدخل حيث أن: $\boldsymbol{S = f(y)}$

- في النموذج الكيتري، الطلب على النقود يتضمن الطلب على النقود بدافع المضاربة الذي هو تابع لمعدل الفائدة حيث: $\frac{M*}{P} = MD = ky + Md3$ ، $\frac{M*}{P} = MD = ky - hi$

في حين أن هذا لا يظهر في النموذج الكلاسيكي.

- يدخل كينز في نموذجه تابعا لعرض العمل يربط فيه الكمية المعروضة من العمل بمعدل الأجر الاسمي و ليس بمعدل الأجر الحقيقي كما هو عند الكلاسيك، كما أنه يحدد حد أدنى للأجر و لا يمكن النزول عنه.

و فيما يلي أهم الاختلافات الجوهرية من حيث النتائج بين النموذجين الكلاسيكي و الكيتري:

- ✓ بالنسبة للكلاسيك : المنافسة في سوق العمل و مرونة الأجور نحو الانخفاض تحدد أن التوازن الذي هو دائما مستوى توازن الاستخدام أو التشغيل الكامل.
  و بما أن هذا المستوى هو وحيد، فإنه لا يوجد سوى مستوى واحد للتوازن الاقتصادي الكلي، و الدخل الذي يقابله هو دخل الاستخدام الكامل و هو ثابت.
- ✓ بالنسبة لكينز: فإن حجم الاستخدام محدد بمستوى الدخل الذي يعتمد بدوره على الطلب الكلي، و بما أن الأجور الاسمية ليست كاملة المرونة نحو الانخفاض، فمن المحتمل أن يحدث توازن و لكنه ليس توازنا وحيدا أو كاملا بل هو توازن الاستخدام الناقص.
- ✓ و في سوق النقود مع أن عرض النقود عبارة عن كمية معلومة و ثابتة في النموذجين الكلاسيكي و الكيتري ، فإن تغيرات عرض النقود لا تمارس تأثيرها على النظام الاقتصادي بنفس الأسلوب في النموذجين:
- ✓ فبالنسبة للكلاسيك : نجد أن الدخل يتحدد في الإطار الحقيقي للاقتصاد و لا تتأثر بالمتغيرات النقدية، و أن كمية النقود تؤثر بشكل رئيسي على المستوى العام للأسعار.
- ✓ أما في النموذج الكيتري: فإن كمية النقود المعروضة يمكن أن تؤثر أيضا على المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى تأثيرها على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الحقيقية.

7-أسئلة و أجوبة مقترحة:

السؤال الأول: على ماذا ينص القانون السيكولوجي لكيتز؟

الجواب: ينص القانون السيكولوجي لكيتز على أن : " الأفراد يميلون كقاعدة عامة و في المتوسط إلى زيادة استهلاكهم كلما زاد دخلهم، و لكن ليس بنفس مقدار الزيادة في دخلهم."

السؤال الثاني: ما هي الإضافة التي قدمها كيتز في سوق السلع و الخدمات؟

الجواب: الإضافة التي قدمها كيتز في سوق السلع و الخدمات هي: أنه قام بالاهتمام بدراسة دالة الاستهلاك، و أيضا درس الادخار كدالة تابعة في الدخل .

السؤال الثالث: ما هي الإضافة التي قدمها كيتز في سوق النقود؟

الجواب: الإضافة التي قدمها كيتز في سوق النقود هي: أنه درس الطلب على النقود بثلاث دوافع و هي دافع المعاملات و دافع الاحتياط و دافع المضاربة.

السؤال الرابع:ماذا نقصد بمصيدة السيولة؟

الجواب: نقصد بمصيدة السيولة هي أن يكون منحنى الطلب على النقود أشد مرونة لسعر الفائدة و هنا يقع الفرد في مصيدة السيولة (المصيدة الكيترية) لأن سعر الفائدة لا يمكن أن ينخفض أكثر و لذا سيرتفع في الوقت القريب و بالتالي تنخفض أسعار السندات و عليه يحتفظ المضاربون بكمية النقود العاطلة دون شراء السندات.

السؤال الخامس: ما هي الإضافة التي قدمها كيتز في سوق العمل؟

الجواب: الإضافة التي قدمها كيتز في سوق العمل هي: أنه درس عرض العمل كدالة تابعة لمعدل الأجر الاسمي و ليس لمعدل الأجر الحقيقي، و أيضا معدل الأجر الاسمي ليس كامل المرونة، و أيضا هناك حد أدنى للأجور لا يمكن النزول عنها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع المعتمدة:

1. برييش السعيد، الاقتصاد الكلي-نظريات، نماذج و تمارين محلولة-، دار العلوم للنشر و التوزيع،الجزائر،2007.
2. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي- تمارين و مسائل محلولة-، دار أسامة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013.
3. حسام داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2005.
4. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي،الكتاب الأول-المفاهيم و النظريات الأساسية- ،الكويت، 1994.
5. صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
6. مايكل ابدجمان،ترجمة و تعريب محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي- النظرية و السياسة- دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،1999.
7. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2004.
8. محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي- نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن-، منشورات برتي، الجزائر، 1994.
9. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006.
10. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، مصر، 2004.
11. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي- تحليل نظري و تطبيقي-، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان- الأردن، 2007.
12. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي –مبادئ و تطبيقات-، دار الحامد للنشر و التوزيع،عمان- الأردن، 2006.
13. يوجين أ. ديوليو، ترجمة محمد رضا العدل، حمدي رضوان عبد العزيز، ملخصات شوم- نظريات و مسائل في النظرية الاقتصادية الكلية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
14. Joël Jalladeau ;Philippe Dorbaire ,initiation pratique à la macroéconomie-études de cas ,exercices corrigés et QCM , De Boeck université,2e édition,Bruxelles-Belgique,1998 .